



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

# الآليات المعاصرة للرقابة

## المصرفية وإدارة المخاطر

كتاب جماعي

الإشراف العام: د. كيموش بلال (عميد الكلية)

رئيس اللجنة العلمية: د. بوالكور نورالدين

نائب رئيس اللجنة العلمية: د. شرون عزالدين

تأليف مجموعة من المؤلفين

ISBN: 978-9931-9691-3-6





# الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر

كتاب جماعي

الإشراف العام: د. كيموش بلال (عميد الكلية)  
رئيس اللجنة العلمية: د. بوالكور نورالدين  
نائب رئيس اللجنة العلمية: د. شرون عزالدين  
تأليف مجموعة من المؤلفين

© FSECG

© كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Université 20 Août 1955 - Skikda

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

ISBN: 978-9931-9691-3-6

ردمك: 978-9931-9691-3-6

Dépôt légal: Juillet 2021

الإيداع القانوني: جويلية 2021

تنبيه:

- كل ما ورد في هذا الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر، وإنما يعبر عن وجهات نظر الباحثين.
- لا يسمح بطبع أو نسخ أو إعادة نشر أي جزء من هذا الكتاب دون طلب خطي محرر مسبقا من قبل الناشر.



## اللجنة العلمية

أ.د. زرزار العياشي	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. ضياف علية	جامعة سكيكدة (الجزائر)
أ.د. طيار أحسن	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. بلعائش ميادة	جامعة سكيكدة (الجزائر)
د. كيموش بلال	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. سعد قرمش زهرة	جامعة سكيكدة (الجزائر)
د. بوالكور نورالدين	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. سلطان كريمة	جامعة سكيكدة (الجزائر)
د. شرون عزالدين	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. بن الشيخ بوبكر	جامعة سكيكدة (الجزائر)
د. لشهب مسعود	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. قط سليم	جامعة بسكرة (الجزائر)
د. صيد فاتح	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. صوفان العيد	جامعة جيجل (الجزائر)
د. كعوان سليمان	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. برني ميلود	المركز الجامعي ميلة (الجزائر)
د. ساحلي لزهر	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. بن عطاالله عادل	جامعة سطيف (الجزائر)
د. زيرق سوسن	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. بن عزة هشام	جامعة تلمسان (الجزائر)
د. ركي أحسن	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. بن الضيف م. عدنان	جامعة بسكرة (الجزائر)
د. قصاص شريفة	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. تيقان عبد اللطيف	جامعة خنشلة (الجزائر)
د. بوجعادة إلياس	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. حناش إلياس	جامعة جيجل (الجزائر)
د. فروم. م. الصالح	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. محبوب مراد	جامعة بسكرة (الجزائر)
د. أوضايفية حدة	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. غقال إلياس	جامعة بسكرة (الجزائر)



## محتويات الكتاب

20-1	واقع تطبيق الجهاز المصرفي العربي لاتفاقيات بازل وتطوراتها بوجطو حكيم / بن صدقة حمزة
38-21	دور القواعد الاحترازية في إدارة المخاطر المالية "بنك الجزائر نموذجاً خلال الفترة 1990-2018" لخديمي عبد الحميد / بن الصالح حورية
58-39	أثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية وفق لجنة COSO دراسة استطلاعية لآراء مسيري وكالات بنكية ناشطة في ولاية بسكرة خالدي فراح / ريزق سوسن
78-59	دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية سعد قرمش زهرة / سلطان كريمة
94-79	أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك دراسة حالة البنوك السعودية شرشافة إلياس / كيموش بلال
116-95	الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية شرون عزالدين / ظريف طارق
138-117	مساهمة أنظمة الاستعلام الائتمانية في إدارة وتدنية مخاطر العملية الائتمانية في البنوك-i score - دراسة تحليلية للشركة المصرية للاستعلام الائتماني- فخاري فاروق / زبيري نورة
158-139	تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد-19) على تأجيل مقررات لجنة بازل 03 قسوري إنصاف
178-159	تحديد مجالات الضبط البنكي لتحقيق رقابة بنكية فعالة بوازدية الزهرة
198-179	دور اختبارات الضغط كأسلوب جديد لإدارة المخاطر المصرفية شايب فايذة / جقريف علي
218-199	دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية حواسي عائدة / غواس سفيان
238-219	واقع تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات اتفاقيات بازل نارجس معمري
263-239	مؤشرات التقييم المصرفي - الأداء المالي، الاستقرار المصرفي والفضل المالي- بوالكور نورالدين / لقوي عبد الحفيظ





## كلمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، أما بعد:

يعتبر هذا الكتاب ثمرة مجهود جماعي امتد لعدة أشهر، بدء من استقبال المقالات إلى غاية نشرها في هذا المؤلف المتواضع، الذي يتناول أحد المواضيع المهمة جدا في مجال الصيرفة، ألا وهو موضوع الرقابة المصرفية وإدارة المخاطرة. حيث يتميز القطاع المصرفي بعدة خصوصيات، باعتباره مصدرا لتمويل المشاريع التنموية، بالنسبة للقطاع العام، وتمويل احتياجات الاستثمار والاستغلال، بالنسبة للقطاع الخاص، مما يتطلب ضمان استمرارية عمله بكفاءة وفعالية، ضمانا لاستمرارية النمو الاقتصادي. كما أن جزء كبيرا من مصادر الأموال في البنوك تعود للزبائن، مما يتطلب الحرص على سلامة الجهاز المصرفي من أجل ضمان سلامة أموال المودعين، هذا في ظل المخاطر المتنوعة التي يختص بها النشاط المصرفي دون غيره من القطاعات.

عرف العالم في العقود الأخيرة العديد من الأزمات، ورغم أن أغلبها مست دولا بعينها، وبعضها كانت إقليمية، إلا أن تلك الأزمات أصبحت في السنوات الأخيرة عالمية، كما أصبح تأثيرها في القطاع المصرفي كبيرا، باعتبار المصارف عصب النشاط الاقتصادي، واتباطها بالقطاعات الأخرى كبيرة. في ظل عولمة النشاط المصرفي، و بروز العديد من المنتجات المصرفية الجديدة، بفعل الابتكارات والهندسة المالية، التي حفزتها المنافسة المتزايدة، التي يشهدها النشاط المصرفي. نتيجة لاختلاف حاجات الزبائن بفعل اختلاف أنشطهم وعاداتهم وتقاليدهم وأديانهم، حاولت المصارف مواكبة ذلك، من أجل استقطاب الزبائن والأموال، مما أدى إلى رواج ممارسات مصرفية جديدة، أبرزها على الإطلاق انتشار المعاملات المصرفية الإسلامية والتشاركية، التي أصبحت تشكل قطاعا لا يستهان به من النشاط المصرفي.

استنادا لما سبق، يتضح أن الاهتمام بالرقابة المصرفية والعمل على تطويرها، وتفعيل إدارة المخاطر في البنوك، أصبح أمرا ملحا، حيث تعتبر الضمانة الأولى لسلامة الجهاز المصرفي، وحماية أموال المودعين، وبث الثقة وتحسين سمعة المصارف، ومن ثم جلب المزيد من مصادر التمويل، في اتجاه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. وعلى هذا الأساس جاء هذا الكتاب الجماعي المتواضع بعنوان: "الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر"، من أجل عرض بعض الأعمال البحثية لمجموعة من الأساتذة من مختلف الجامعات الجزائرية. صدر الكتاب عن كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، وذلك بعد موافقة المجلس العلمي للكلية، وبعد تحكيم الأعمال المنشورة.

في الأخير، نتقدم بالشكر الوافر لكل من ساهم في هذا العمل، من أساتذة مشرفين ومقيمين، دون أن ننسى الأساتذة الباحثين الذين لم يبخلوا علينا بمقالاتهم.

د. كيموش بلال





كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي حول:  
الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر  
الترقيم الدولي الموحد (ISBN) : 978-9931-9691-3-6  
أفريل 2021 / ص: 1-20



واقع تطبيق الجهاز المصرفي العربي لاتفاقيات بازل وتطوراتها  
**The reality of implementing Basel agreements and  
its development in Arab banking system**

بوجطو حكيم<sup>1\*</sup>، بن صدقة حمزة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة يحي فارس المدينة (الجزائر)، boudjettou.h@gmail.com

<sup>2</sup> جامعة يحي فارس المدينة (الجزائر)، haaamza81@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/04/30

تاريخ الاستلام: 2021/01/10

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع ومدى تطبيق الجهاز المصرفي العربي لاتفاقيات بازل وتطوراتها. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لبعض المتغيرات التي تعكس واقع هذا التطبيق لدى بعض الدول العربية خلال الفترة (2013-2018)، ومن أهم نتائج الدراسة أن الجهاز المصرفي العربي تتوفر فيه المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى توفر سياسات رقابية لتغطية المخاطر، كما يتم تطبيق نسبة السيولة وفق مقررات لجنة بازل وتطوراتها.

ومن أهم توصيات الدراسة، ضرورة مضي سلطات النقد العربية قدما نحو تطبيق مقررات لجنة بازل وتطوراتها، وذلك بغرض النهوض بالجهاز المصرفي العربي الذي يتسم بارتفاع درجة المخاطر المتعلقة بأدائه في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية المرتبطة به، وذلك لتحوط من الأزمات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الجهاز المصرفي، مقررات لجنة بازل، مؤشرات السلامة المالية.

تصنيف (JEL) : E42, E58, F33

### Abstract

This purpose of the study is to shed light on the reality of the implementation and of the Basel agreement and its evolution in the Arab banking system. We adopted the descriptive analytical approach of some variables that reflect Arab' countries implementation of Basel agreements between 2013-2018. The findings indicate that the Arab banking system enjoys minimum requirements of capital adequacy, along with the availability of controlling policies that face risks; the liquidity ratio is also implemented according to the decisions of the Basel Committee and its developments.

One of the most important recommendations of the study that Arab monetary authorities are in a dire need to move forward towards implementing Basel Committee' decisions and their developments, in order to boost Arab banking system, that is characterized with a high degree of risks related to its performance in light of the associated economic and political changes, to hedge against any future crises.

**Key words:** banking system, Basel Committee decisions, financial health indicators.

Classification (JEL): E42, E58, F33

مقدمة

يتعرض النشاط المصرفي إلى العديد من المخاطر، التي تتزايد وتيرتها مع التطور الذي تشهده التغيرات الاقتصادية والتقنية في العالم، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بالأساليب والطرق التي تسهم في التغلب على تلك المخاطر، من هنا جاء الاتفاق على إدارة هذه المخاطر في ظل معايير واتفاقيات دولية، فكانت اتفاقية بازل (I) عام 1988، والتي لعبت دورا كبيرا في تقنين التطورات المالية. حيث ركزت على كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية، والتي تم تعديلها في ما بعد نظرا للتطورات الحاصلة في المجال المالي عامة، والمصرفي بصفة خاصة، فكانت اتفاقية بازل (II)، والتي نصت على تحقيق التناسب بين رأس مال البنك وأصوله الخطرة، إضافة إلى دعم دور الجهات الرقابية وزيادة شفافية السوق، وكان من المتوقع تدعيم وزيادة استقرار النظام المصرفي مع تطبيقها، إلا أن هذه الأخيرة سرعان ما تم تعديلها هي الأخرى بعد قصورها أو سوء تطبيقها بوضوح في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وهو ما دفع الجهات المعنية إلى مراجعة بنود ومقترحات اتفاقية بازل (II)، لتتم بعد ذلك اتفاقية بازل (III) والتي تحمل في طياتها مقترحات ومعايير رقابية جديدة.

وعلى الرغم من أن الجهاز المصرفي العربي يواجه الكثير من التحديات إلا أنه يسعى إلى التغلب على هذه التحديات من خلال مواكبة الأنظمة المصرفية العالمية، حيث تسعى سلطات النقد والتي تعتبر أساس الجهاز المصرفي العربي، بالنهوض بهذا الجهاز من خلال تطبيق المقررات التي جاءت بها اتفاقية بازل وما طرأ عليها من تغيرات وتحسينات. وعليه فإن هذه الدراسة تأتي في محاولة لتحليل واقع تطبيق الجهاز المصرفي العربي لاتفاقية بازل وتطوراتها على الساحة العربية.

مشكلة الدراسة: تأتي هذه الدراسة لإلقاء الضوء على واقع تطبيق الجهاز المصرفي العربي لاتفاقيات بازل وتطوراتها. وتبرز المشكلة في التساؤل التالي:

ما هو واقع تطبيق الجهاز المصرفي العربي لاتفاقيات بازل وتطوراتها؟

وبناءً على السؤال الرئيسي تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى توفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي العربي ؟
2. ما مدى توفر وتطبيق سياسات رقابية لتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي العربي ؟

3. ما مدى توفر متطلبات نسب السيولة وأسس مراقبتها في الجهاز المصرفي العربي؟

فرضيات الدراسة:

1. يتوفر في الجهاز المصرفي العربي المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال.
2. يتم تطبيق سياسات رقابية لتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي العربي.
3. تتوفر متطلبات نسبة السيولة وأسس مراقبتها في الجهاز المصرفي العربي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي:

1. معرفة مدى تطبيق الجهاز المصرفي العربي لاتفاقيات بازل.
2. الكشف عن مدى تأثير اتفاقيات بازل على الجهاز المصرفي العربي.
3. معرفة مدى استعداد المصارف والبنوك العربي لتطبيق مقررات بازل III.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في انها تلقي الضوء على كيفية قيام الجهاز المصرفي العربي بتطبيق مقررات بازل وتطوراتها، وتزايد أهمية هذا الموضوع بالنسبة للجهاز المصرفي العربي مع تزايد الازمات المالية وما إذا كانت تتمتع بالقدرة على مواجهتها وتجنب الخسائر الناجمة عنها.

خطة البحث: للإجابة عن الإشكالية والإلمام بموضوع البحث سنحاول في هذا البحث تناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية .

المحور الثاني: عرض وتحليل الدراسات السابقة .

المحور الثالث: أداء القطاع المصرفي في الدول العربية بين مقررات بازل ومؤشرات السلامة المالية.

1. لجنة بازل للرقابة المصرفية.

1.1. لجنة بازل (التعريف، المهام والأهداف).

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية مع نهاية عام 1974 من مجموعة الدول الصناعية العشرة تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا (Fredéric، 2017، صفحة 3)، وذلك بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها وتعثّر بعض البنوك، وتعتبر لجنة بازل منذ إنشائها ملتقى التعاون للدول الأعضاء في مجال الرقابة المصرفية فهي تهدف بشكل عام وعلى المستوى الدولي، إلى تعزيز نوعية وفعالية الرقابة المصرفية وذلك من خلال تحديد ثلاثة محاور للتدخل هي (نجار، 2014):

- ✓ تبادل المعلومات حول الممارسات الوطنية للرقابة؛
  - ✓ تحسين فعالية التقنيات المستخدمة في مراقبة النشاط المصرفي العالمي؛
  - ✓ تحديد المعايير الاحترازية الدنيا.
- وقد تمكنت لجنة بازل تحت ما يسمى لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية وتهدف إلى (سدره وبريش، 2017، صفحة 3):
- ✓ المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي، خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛
  - ✓ إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن كفاية رأس المال؛
  - ✓ العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة وتحسين أساليب الرقابة للبنوك.
- كما تتمثل الجوانب الأساسية لمقررات اتفاقيات بازل وما يرتبط بها من معايير لحساب كفاية رأس المال، في ارتباط مفهوم كفاية رأس المال بالموجودات الموزونة بالمخاطر من خلال تحديد العلاقة بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة بها، وتعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار، وصمام الأمان لحماية المودعين، وتعزيز الاستقرار في النظام المصرفي والمؤسسات المالية.

وكانت توصيات لجنة بازل مبنية على مقترحات تقدم بها "COOKE" كوك، الذي أصبح بعد ذلك رئيساً لهذه اللجنة، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة

بازل، أو نسبة كوك، وهو نسبة رأس مال المؤسسة مقارنة بالمخاطر وهو أداة لقياس ملاءة البنك وقدرته على سداد التزاماته ومواجهة الخسائر المتوقعة. (sardi, 2004, p. 14)

2.1. الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل:

1.2.1. اتفاقية بازل (I) (1988): ركزت الاتفاقية الأولى على خمس جوانب أساسية وهي (لعراف، 2010، الصفحات 18-19):

✓ التركيز على المخاطر الائتمانية:

✓ تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكويتها: لأنه من الضروري كفاية المخصصات أولاً ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال؛

✓ تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية (شرفي و عامر، 2019، صفحة 455):

أ. المجموعة الأولى ينظر لها على أنها متدنية المخاطر وتضم مجموعتين فرعيتين:

-الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE يضاف لها سويسرا والمملكة العربية السعودية.

-الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فنلندا، أيسلندا، الدانمارك اليونان وتركيا.

ب. المجموعة الثانية: وهي الدول ذات المخاطر العالية وهي باقي دول العالم.

✓ وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة الأصول: الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصول وكذلك بالمدين، بحيث نجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمس أوزان 0%، 10%، 20%، 50%، 100%.

✓ وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي: رأس المال المصرفي لمعيار الكفاية = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند. بحيث (عريس و بحوصي، 2017):

أ- رأس المال الأساسي ( الشريحة الأولى): يتكون من حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة.

واقع تطبيق الجهاز المصرفي العربي لاتفاقيات بازل وتطوراتها

ب- رأس المال المساند (الشريحة الثانية): يتكون من: الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + المخصصات المكونة لمواجهة المخاطر العامة + القروض المساندة + أدوات رأسمالية أخرى مثل الأسهم الممتازة والسندات.

وبالتالي فإن معيار كفاية رأس المال حسب بازل (I) يحسب بالصيغة التالية:

معدل كفاية رأس المال = (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية) \ (الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها) ≤ 8%.

أدخلت بعض التعديلات على بازل (I) في ديسمبر 1995 لأسلوب حساب معيار كفاية رأس المال بهدف تغطية مخاطر السوق إلى جانب المخاطر الائتمانية وفقاً لما يلي (Basel committee on banking supervision، 2004):

✓ إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في قروض مساندة لأجل سنتين تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط.

✓ ان يغطي رأس المال مخاطر السوق التالية:

- مخاطر تقلبات أسعار العائد المرتبطة بأصول والتزامات البنك والعمليات خارج الميزانية؛

- مخاطر تقلبات أسعار الصرف؛

- مخاطر تقلبات أسعار عقود السلع والأسهم.

عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك ثم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطر السوقية  $12.5 \times$ ، وبالتالي يصبح حساب كفاية رأس المال كمال يلي:

معدل كفاية رأس المال = (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3) \ (الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية  $12.5 \times$ ) ≤ 8%.

2.2.1.2.1 اتفاقية بازل (II) (2004): في ظل التطورات الاقتصادية والمستجدات الحاصلة في الأسواق المصرفية العالمية، اقتنعت اللجنة بضرورة إعادة النظر في اتفاقية 1988، حيث تم تشكيل اتفاقية جديدة حول معايير الأموال الخاصة في مجال البنوك تضم مقررات أكثر دقة في ضبط الكفاية المطلوبة لمواجهة المخاطر وضبط مستويات الأموال الخاصة وتحليل أصناف المخاطر المصرفية، وتم إصدار الاتفاقية الجديدة بازل في جوان 2004 والتي جاءت بثلاث دعائم رئيسية وهي (قارون، 2013، الصفحات 27-29):

1.2.2.1. الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال.



تقوم هذه الدعامة على ثلاث عناصر أساسية وهي:

✓ إدخال بعض التعديلات في حساب مخاطر الائتمان، حيث يوجد ثلاث مداخل في حساب الحد الأدنى:

- المدخل المعياري: يعتمد المدخل على اعطاء أوزان مخاطرة معينة لأصول البنك بناءً على درجة التصنيف التي تمنحه مؤسسات التصنيف الخارجية (حنينة، 2014، صفحة 48).

أسلوب التقييم الداخلي الأساسي: إن المنهج الأساسي يعتمد على قيام البنوك بشكل عام بالعمل على تقديرًا لاحتمالات التعثر من أجل قياس مخاطر الائتمان وتترك باقي المخاطر لتقديرها من قبل السلطات الرقابية (سعيد، 2017، صفحة 48).

أسلوب التقييم الداخلي المتقدم: تستطيع بعض البنوك والمؤسسات المالية التي لديها تصنيفات داخلية متطورة أن تطبق هذا الأسلوب بعد موافقة السلطة الرقابية، وبالتالي يترك للبنوك حرية تقدير كافة مدخلات النظام أو معظمها شرط أن تتوفر لدى البنك القدرات والإمكانات الكافية لاحتساب وتقدير مخاطر الإقراض. (نارجس، 2020، صفحة 72).

✓ الاهتمام بالمخاطر التشغيلية: حيث حددت ثلاث أساليب في حساب الحد الأدنى وهم: الأسلوب المعياري: يقوم البنك بتقسيم نشاطه إلى ثمانية مجموعات معاملاتها بين 12% و18% وتضرب في متوسط الدخل المعياري الإجمالي المحصل عليه من كل نشاط لآخر ثلاث سنوات قبل فترة التقدير.

✓ أسلوب القياس المتقدم: يستخدم البنك معطاته التاريخية حول خسائر المخاطر التشغيلية، وباستخدام نماذج رياضية وبرمجيات يمكنه تقديرها لفترات مقبلة.

✓ أسلوب المؤشر الأساسي: يقوم على أساس ضرب متوسط الدخل العادي الإجمالي لثلاث سنوات الأخيرة من فترة التقدير في معامل حدد بـ 15%.

✓ الإبقاء على كفاية رأس المال والمقدرة بـ 8%.

### 2.2.2.1. الدعامات الثانية: المراجعة الإشرافية (الرقابة الاحترازية).

بنيت على أربع مبادئ أساسية هي:

- ✓ امتلاك البنوك أساليب تقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر.
- ✓ مراجعة الجهة الرقابية الدائمة لهذه الأساليب واتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- ✓ التزام البنوك بزيادة رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب.
- ✓ تمنع الجهة الرقابية أي انخفاض أو تراجع في المستوى المطلوب لرأس مال البنوك.

### 3.2.2.1. الدعامات الثالثة: انضباط السوق.

تقوم هذه الدعامات على ثلاث عناصر أساسية وهي:

- ✓ الإفصاح عن هيكل وحجم الأموال الخاصة.
  - ✓ الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر وإستراتيجية إدارتها.
  - ✓ الإفصاح عن كفاية رأس المال تبعا لحجم المخاطر المحتملة.
- وبذلك أصبحت المعادلة الإجمالية لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{(\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل})} \leq 08\%$$

3.2.1. اتفاقية بازل (III): تعتبر أزمة 2008 من أبرز أسباب إنشاء اتفاقية بازل (III)، والتي تعتبر استكمالا للمجهودات التي تبذلها لجنة بازل بحيث تضم مجموعة من الإصلاحات، تطمح من خلالها إلى تعزيز القوانين والرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة والشفافية في القطاع المصرفي وكذلك اكتساب قدرة أكبر على احتواء الصدمات والأزمات. ومن أبرز الإصلاحات الواردة في بازل (III) نجد (نجار، 2014، الصفحات 112-116):

- ✓ إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم "رأس مال أساسي" ويتألف من رأس مال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها، بزيادة 2% عن بازل (II).

✓ تكوين احتياطي منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، أي زيادة قيمة رأس المال الذي تحتفظ به البنوك لمواجهة الصدمات إلى ثلاث أضعاف ليلبغ نسبة 7%.

✓ يجب أن تحتفظ البنوك باحتياطي لمواجهة الآثار السلبية على الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين الصفر و 2.5% من رأس المال الأساسي ( حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثيرها بأداء دورها في منح الائتمان، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك بالوفاء بالتزاماتها.

✓ رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال.

✓ متطلبات أعلى من رأس المال وجودته: زيادة نسبة كفاية رأس المال 8% إلى 10.5% وكذلك زيادة رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

✓ إلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.

✓ اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات، بحيث اقترحت الاتفاقية اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة:

أ. النسبة الأولى للمدى القصير: تعرف بنسبة تغطية السيولة وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوم من التدفقات النقدية لديه ويجب أن لا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة.

ب. النسبة الثانية للمدى المتوسط والطويل: وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر، والهدف منها توفير سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك ( المطلوبات وحقوق الملكية) أي استخدامات هذه المصادر (الأصول) ويجب أن لا تقل عن 100%.

نسبة السيولة قصيرة الأجل = (الأصول السائلة عالية الجودة \ صافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يوم)  $\leq 100\%$ .

نسبة السيولة طويلة الأجل = (الموارد المستقرة المتاحة لسنة \ الحاجة للتمويل المستقر لسنة)  $< 100\%$ .

✓ إدخال نسبة الرافعة المالية وذلك لكبح التوسع في القروض المصرفية حيث كان التوسع في منح الائتمان اثر كبير في إفلاس البنوك، وتم فرض بنسبة قدرها 3% من الشريحة الأولى

على أن يتم احتسابها من أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية.

الرافعة المالية = (الشرحة الأولى لرأس المال \ مجموع الأصول)  $\leq 3\%$ .

ومنه فإن معادلة نسبة كفاية رأس المال حسب بازل 3:

معدل كفاية رأس المال = (الأموال الخاصة الصافية) \ (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل)  $\leq 10.5\%$ .

بالنسبة لمخاطر أسعار الصرف يتمثل المتطلب الرأسمالي لها 8% من أكبر القيمتين من صافي مراكز العملات سواء الفائض أو العجز بالإضافة لصافي مراكز الذهب.

## 2. عرض وتحليل الدراسات السابقة .

1.2. دراسة عمار عريس، مجدوب بحوصي (عريس وبحوصي، 2017) مقال بعنوان تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي. حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة اتفاقيات بازل في تحقيق الاستقرار المصرفي، حيث أن التطبيق السليم لها في البنوك يساهم في تحسين أدائها وضمن سلامتها المالية وخلق ميزات تنافسية لها، وكذلك التعرف على الإصلاحات التي أدخلت عليها منذ صدورها نتيجة للتغيرات الحاصلة في البيئة المصرفية والمالية وتكرار حدوث الأزمات المالية. خلصت هذه الدراسة، إلى أن تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية يعد من أهم الأحداث المسجلة في الساحة المصرفية الدولية، فقد لعبت دورا كبيرا في تقنين التطورات المالية والمصرفية من خلال مقرراتها المطروحة. وهي كالتالي:

✓ مقررات بازل للعمل المصرفي غير ملزمة التطبيق مجرد تنظيمات غير رسمية لتحقيق الاستقرار المصرفي، ولبنوك كل الحرية في اختيار تطبيقها من عدمه، إلا أن التطورات المصرفية الحديثة تجعلها أكثر من ضرورية.

✓ مقررات بازل مكتملة لبعضها البعض، إذ أن الجديدة منها لا تلغي سابقتها وتقوم على إدخال تعديلات عليها تعديلات مقررات بازل جاءت أغلبها بعد حدوث أزمات مالية .

2.2. سعیدی خدیجه (سعیدی، 2017)، أطروحة دكتوراه بعنوان: إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل . دراسة حالة البنوك الإسلامية. هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تكيف معيار كفاية رأس المال المطبق بالبنوك الإسلامية، مع ما

أصدرته لجنة بازل. ومن أهم نتائج الدراسة نجد:

✓ تعتبر البنوك الإسلامية أكثر عرضة للمخاطر مقارنة بالبنوك التقليدية بحيث أن معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل يتوافق مع عمل البنوك التقليدية فقط.

✓ وجود اختلاف كبير بين البنوك المركزية في متطلباتها حول معيار كفاية رأس المال خاصة في ما يتعلق بالبنوك الإسلامية على الرغم من وجود معيار موحد إسلامي لكفاية رأس المال، وهذا ما يطرح إشكالية تطبيق هذا المعيار على عمل البنوك الإسلامية على المستوى العالمي خاصة في مجال إدارة المخاطر.

كما قدمت الباحثة مجموعة من الاقتراحات أهمها:

✓ -ضرورة تطبيق معيار كفاية رأس المال الإسلامي في البنوك الإسلامية الصادر عن لجنة بازل بهدف مواجهة تسيير المخاطر بشكل كفو.

✓ -ضرورة قيام بنك الجزائر بزيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك حتى تصبح قادرة على

تطبيق اتفاقية بازل واللاحق بركب البنوك العالمية التي توجهت لتطبيق بازل III.

3.2.دراسة حياة نجار (نجار، 2014)، أطروحة دكتوراه بعنوان: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل. دراسة واقع البنوك التجارية العمومية وقد أرادت الباحثة من خلال هذه الدراسة معرفة مدى تطبيق البنوك التجارية العمومية الجزائرية لإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه وبالرغم من الإصلاحات والمجهودات المعتبرة التي بذلتها الجزائر في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط المصرفي، إلا أن أداء البنوك التجارية العمومية لا يزال دون المستوى المطلوب، لاسيما في ظل التحولات العالمية المتسارعة.

كما قامت الباحثة بإعطاء مجموعة من التوصيات أهمها:

✓ -الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتكوين إطارات بنكية حسب المقاييس الدولية.

✓ -تحسين التنظيم الداخلي للبنوك العمومية عن طريق تفعيل الرقابة الداخلية،

كفاية السياسات والإجراءات ومستوى تطبيقها والالتزام بها.

4.2.دراسة صليحة بن طلحة، معوشي بوعلام، (بن طلحة ومعوشي، 2015) مقال بعنوان دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر، حيث كانت إشكالية الدراسة كالتالي، كيف ساهمت

معايير بازل في التحكم وإدارة المخاطر التشغيلية وكيفية تحكم بازل بها في تسييرها؟ وقد تم عرض وتحليل النسب التي جاءت بها بازل فيما يخص جانب المخاطر. ومن أبرز النتائج المتوصل إليها نجد:

✓ تعد الاتفاقيات التي تم التوصل إليها محورية لتعزيز معايير رأس المال العالمية، تسهم في الاستقرار المالي على الأمد الطويل وتقلص معدلات وقوع الأزمات المالية.

✓ إن اتفاقية بازل III خطوة مهمة للبنوك لتنظيم أمورها وإعادة رسم سياستها المالية إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة ثم زيادة الأموال المخصصة كاحتياطات لسد الثغرات وتقليص الأزمات المستقبلية.

✓ إمكانية قيام السلطات الرقابية المحلية بإلزام أجهزتها المصرفية أو بعض البنوك بمعدلات لكفاية رأس مال أعلى من الحد الأدنى المطلوب عالمياً إن رأت ضرورة لذلك.

3. أداء القطاع المصرفي في الدول العربية بين مقررات بازل ومؤشرات السلامة المالية. لقد صنفت لجنة بازل الدول العربية بأنها دول عالية المخاطر أثر على حجم الاستثمارات الأجنبية للمصارف العربية في الخارج، ويتطلب هذا زيادة جديدة في رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق مما يؤثر على البلدان العربية المقترضة من خلال تعرض المالية العامة إلى اختلالات عميقة ومزمنة (شهيد وحوش، ديسمبر 2016- فيفيري 2017، صفحة 32).

لذلك فقد بذلت العديد منها جهود وإصلاحات تشريعية ومؤسسية بهدف تعزيز الاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي، وذلك من خلال إنشاء وحدات تنظيمية مستقلة تهدف إلى تعزيز متانة الجهاز المصرفي عبر توفير أنظمة رقابية قادرة على قياس ومعالجة المخاطر المعقدة وتحقيق التوازن بين السياسات الاقتصادية والسياسة الرقابية والاحترازية.

تعد الأزمات المالية من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة المالية والمصرفية وتهدد استقرارها، كما تعد مواجهة الأزمات والتقلبات والحفاظ على الاستقرار المالي من أهم الأهداف الرئيسية للسلطات الرقابية، لذلك فقد برزت الحاجة إلى مؤشرات السلامة المالية التي تُعتبر بمثابة نظام إنذار مبكر حول الوضع المالي للبنك، كما أنها تعكس مدى

القدرة والكفاءة الإدارية للبنك من حيث إدارة مطلوباته وموجوداته بكفاءة، والقيام بدوره في الوساطة المالية مع تمتعه بالملاءة المالية، وكذلك تبين قدرة البنك على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق مستويات مناسبة لكل منهما.

تعتبر مؤشرات السلامة المالية (نظام التقييم المصرفي CAMELS) من الوسائل الرقابية المباشرة للواقع المالي للبنوك وكذلك معرفة درجة تصنيفها الائتماني، وتتضمن العناصر الرئيسية التالية: (مؤشرات كفاية رأس المال، مؤشرات جودة الأصول، مؤشرات الإدارة، مؤشرات الإيرادات والربحية، مؤشرات السيولة، مؤشرات مخاطر السوق) (صندوق النقد العربي، 2017، الصفحات 4-5). وسوف يقتصر تحليلنا على مؤشر معدل كفاية رأس المال ومؤشر السيولة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية.

### 1.3. مؤشر معدل كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية:

يعد رأس المال أداة هامة تعزز من قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية والاقتصادية والمخاطر المرتفعة والتي من الممكن أن تتعرض لها، وقد جاء الاهتمام بالملاءة المالية من قبل البنوك والسلطات الرقابية لما لها من أهمية كبيرة على سلامة المراكز المالية للبنوك. يعتبر الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال البنوك هو الحفاظ على نسب ملائمة من رأس المال بشكل يدعم نشاط البنوك ويعظم حقوق المساهمين، لذلك تقوم البنوك بإدارة هيكله رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الاقتصادية، كما تعتبر كفاية رأس المال من أهم النسب المستخدمة لقياس الملاءة المالية، حيث تقيس هذه النسبة قدرة البنوك على تحمل الصدمات وامتصاص الخسائر مما ينعكس إيجاباً على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.

جدول 1. نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في البنوك العربية خلال الفترة (2013-2018)

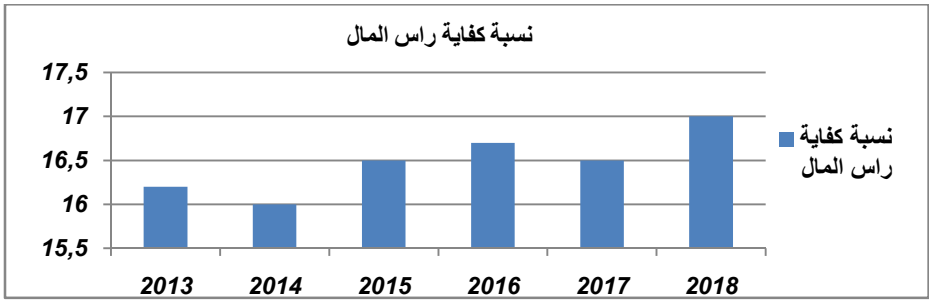
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة كفاية رأس المال	16,2	16	16,5	16,7	16,5	17

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لسنة 2019.

يتبين من خلال الجدول 1 أن القطاع المصرفي في البنوك العربية قد حافظ على ثبات متوسط نسبة كفاية رأس المال خلال الفترة (2013-2018) وبنسب أعلى من تلك

المطبقة دولياً حسب معيار بازل (III)، الأمر الذي يُشير إلى مدى تمتع القطاع المصرفي العربي بملاءة عالية ويعزز من قدرته على استيعاب الخسائر والصدمات المحتملة، حيث بلغ متوسط النسبة في عام 2018 حوالي 17.0% مقابل 16.5% في عام 2017، في حين بلغت خلال الأعوام 2013، 2014، 2015، 2016 حوالي 16.2%، 16%، 16.5% و 16.7% على التوالي. ويمكن توضيح التطورات الحاصلة في متوسط نسبة كفاية رأس المال للدول العربية من خلال التمثيل البياني الموضح في الشكل 1.

الشكل 1. تطور نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2018)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 1.

كما يمكن مقارنة نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي بين الدول العربية من خلال الجدول 2.

جدول 2. مقارنة نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي بين الدول العربية خلال الفترة (2013-2018).

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
فلسطين	20,0	18,9	18,1	18,0	16,6	16,8
ليبيا	12,0	11,8	17,9	14,6	14,6	17,4
السودان	16,6	18,0	15,9	18,7	16,2	0
العراق	13,8	11,2	13,9	12,8	18,1	0
الأردن	18,5	18,4	13,8	18,5	17,8	16,9
تونس	9,4	9,4	16,9	11,6	12	11,7
البحرين	21,2	20,3	14,9	19,3	19,5	18,9
عمان	16,0	15,5	15,5	16,8	16,2	18,4
لبنان	14,5	14,9	20,3	16,6	17,1	16,6

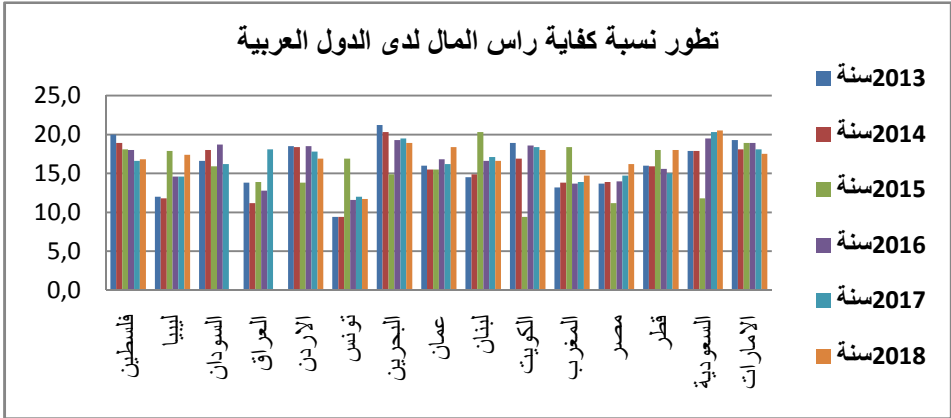


18	18,4	18,6	9,4	16,9	18,9	الكويت
14,7	13,9	13,7	18,4	13,8	13,2	المغرب
16,2	14,7	14,0	11,2	13,9	13,7	مصر
18	15	15,6	18	15,9	16,0	قطر
20,5	20,3	19,5	11,8	17,9	17,9	السعودية
17,5	18,1	18,9	18,9	18,1	19,3	الإمارات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لسنة 2019. من خلال الجدول أعلاه وعند مقارنة نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي بين الدول العربية، يتبين أن البنوك السعودية والبحرينية، عمان وقطر احتلت المرتبة الأولى والثانية بنسبة كفاية رأس مال بلغت على التوالي 20.5% و 18.9% في عام 2018، أما في المرتبتين الثانية والثالثة فقد جاءت كل من البنوك العُمانية والإماراتية، إذ بلغت النسبة لديها 18.4% و 17.5% على التوالي، في حين كانت النسبة الأقل لدى البنوك المغربية والتونسية، إذ بلغت 14.7% و 11.7% على التوالي. مع ذلك تتجاوز هذه النسب النسبة المطبقة دولياً وفق مقررات بازل (III) وهي 10.5%.

أما في الجزائر و في نهاية سنة 2017، فقد بلغ معدل ملاءة القطاع المصرفي بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية 15.2%، و 19.7% بالنسبة لمعدل الملاءة الإجمالية، أي معدلات أعلى بكثير من المعايير الدنيا الموصى بها في إطار بازل (III) (بنك الجزائر، جويلية 2018، صفحة 80)، ويمكن توضيح التطورات الحاصلة في نسبة كفاية رأس المال للدول العربية خلال الفترة (2013-2018) من خلال التمثيل البياني لتطور نسبة كفاية رأس المال الموضح في الشكل 2.

الشكل 2. تطور نسبة كفاية رأس المال لدى الدول العربية خلال الفترة (2013-2018).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 2.

### 2.3. مؤشر السيولة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية:

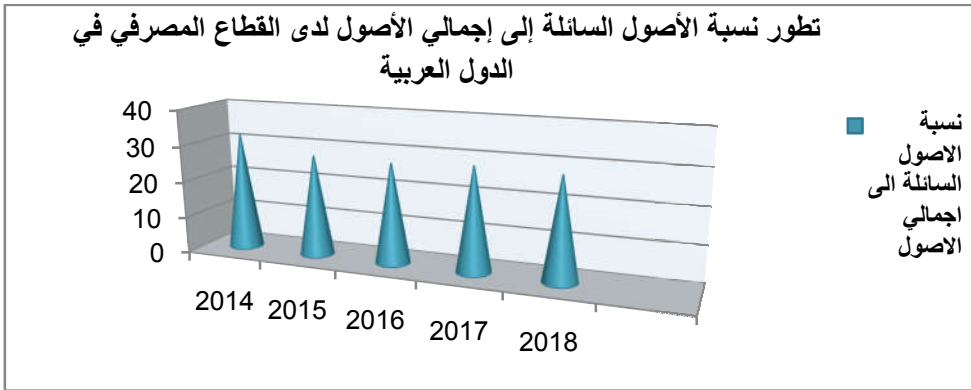
تُعتبر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من أهم النسب التي تقيس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها بالاعتماد على أصول عالية الجودة وقابلة للتسييل بشكل أسرع من الأصول الأخرى.

جدول 3. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2014-2018):

السنة	2018	2017	2016	2015	2014
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول %	27.8	28.3	27.3	27.6	32

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لسنة 2019. من خلال الجدول 3 نلاحظ أن القطاع المصرفي العربي حقق مستويات جيدة من نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والتي تراوحت بين (27.3% و32.0%)، وقد بلغت النسبة حوالي 28.3% في نهاية عام 2017 مقابل 27.8% في نهاية عام 2018.

الشكل 3. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2014-2018):



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 3.

كما تجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول العربية بدأت بتطبيق معيار نسبة تغطية السيولة ومعيار نسبة صافي التمويل المستقر مما يعزز من قدرة القطاع المصرفي على إدارة سيولته، حيث تقيس نسبة تغطية السيولة قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتساوي الأصول عالية الجودة مقسومة على التدفقات النقدية الخارجة (المتوقعة) تحت الأوضاع الضاغطة خلال الثلاثين يوماً المقبلة.

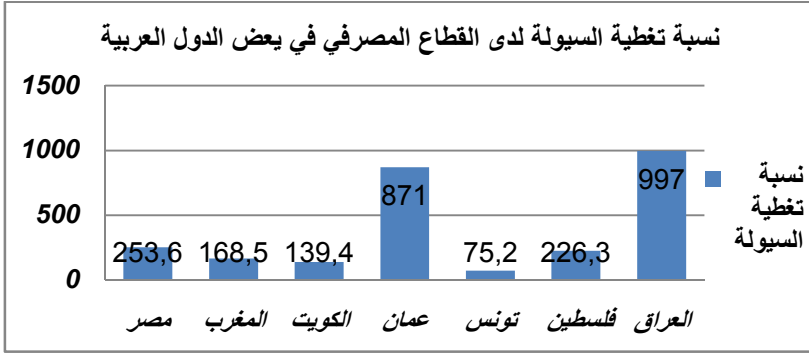
جدول 4. نسبة تغطية السيولة لدى القطاع المصرفي في بعض الدول العربية (عام 2018).

الدولة	مصر	المغرب	الكويت	عمان	تونس	فلسطين	العراق
النسبة	253,6	168,5	139,4	871	75,2	226,3	997

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لسنة 2019.

من خلال الجدول 4 نلاحظ أن القطاع المصرفي العربي حقق مستويات جيدة من هذه النسبة التي تراوحت بين (253.6% و75.2%)، ويتبين أن العراق وعمان ومصر احتلت المرتبة الأولى والثانية والثالثة بنسبة تغطية السيولة بلغت 997% و871% و253.6% على التوالي في عام 2018، أما المرتبتين الرابعة والخامسة فقد احتلتهما كل من فلسطين والمغرب، إذ بلغت النسبة لديها 226.3% و168.5% على التوالي، في حين كانت النسبة الأقل لدى الكويت وتونس، إذ بلغت 139.4% و75.2% على التوالي.

الشكل 4. نسبة تغطية السيولة لدى القطاع المصرفي في بعض الدول العربية (عام 2018).



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 4.

الجزائر وفي سنة 2017، أدى تحسن مستوى الأصول السائلة للنظام المصرفي +9.5% والتي تساهم بواقع 26.2% في ارتفاع اجمالي الأصول، إلى ارتفاع جدّ طفيف في معدل الأصول السائلة نسبةً إلى إجمالي الأصول، الذي انتقل من 23.5% خلال سنة 2016 إلى 23.7% في سنة 2017.

أما معدل الأصول السائلة نسبةً إلى الخصوم قصيرة الأجل فقد انتقل من 58.4% خلال سنة 2016 إلى 53.9% في سنة 2017 ويعود هذا الانخفاض إلى التزايد الأكبر حجماً للخصوم قصيرة الأجل 18.9% مقارنة بتزايد الأصول السائلة 9.5% (بنك الجزائر، جويلية 2018، صفحة 81). وعلى الرغم من هذا الانخفاض إلا أنها لم تتجاوز النسبة القانونية.

خلاصة:

✓ النتائج

يمكن القول عموماً أنه وبالرغم من التطورات والتحديات والصدمات الاقتصادية التي شهدتها العالم بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص، وما رافق ذلك من صدمات مالية وسياسية خلال الفترة (2013-2018)، إلا أن الجهاز المصرفي في الدول العربية كان مستقراً وقادراً بشكل عام على تحمل الصدمات. وعلى ضوء ما تم تحليله في هذه الدراسة نورد فيما يلي أهم النتائج التي ترتبت عليها:

1. يتوفر في الجهاز المصرفي العربي المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل وما طرأ عليها من تطورات، وبذلك فإنه يمتلك رأس المال لمقابلة الخسائر الناتجة

عن المخاطر (الاتمان، السوق، التشغيل، التدني في قيم الأصول).

2. حقق الجهاز المصرفي العربي مستويات جيدة من رأس المال وجودة الأصول، الأمر الذي يعكس مدى توفر الجهاز المصرفي العربي على سياسات رقابية لتغطية المخاطر وفق مقررات لجنة بازل وتطوراتها.

3. تتوفر متطلبات تطبيق نسبة السيولة وفق مقررات لجنة بازل وتطوراتها في الجهاز المصرفي العربي، حيث أن نسبة تغطية السيولة لمواجهة الاستحقاقات المتوسطة وطويلة الأجل تفوق النسبة المقررة وفق تلك المقررة وهي 10%، كما أن الموجودات السائلة ذات الجودة العالية ومتوفرة لدى معظم المصارف.

التوصيات :

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم أهم التوصيات فيما يلي:

1. ضرورة مضي سلطة النقد العربية قدماً نحو تطبيق مقررات لجنة بازل وما يترأ عليها من تطورات، بما يحقق متطلبات مساهمة النظام المصرفي العالمي وذلك للنهوض بالجهاز المصرفي العربي.

2. بذل المزيد من الجهود لمواكبة الجهود الدولية نحو تطوير معايير احتساب كفاية رأس المال والالتزام بمقررات بازل III، بالإضافة إلى الالتزام بالتصنيف الداخلي للمخاطر وإدارتها بما يتلاءم مع طبيعة الجهاز المصرفي العربي.

3. العمل على تنمية القدرات المهنية والفنية للموظفين العاملين في البنوك العاملة في الجهاز المصرفي العربي.

4. ضرورة متابعة سلطات النقد العربية لمراحل وخطوات تنفيذ مقررات بازل III، مع قيامها بإصدار التعليمات والتنظيمات والتشريعات التي تحقق متطلبات تطبيق معايير بازل III.

5. ضرورة مواصلة تعزيز سلطات النقد العربية لرقابتها على القطاع المصرفي، والتحقق بشكل مستمر من صحة أعماله وأدائه وتطوير البنية التحتية والتشريعية له، وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والاستقرار المالي وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية في ظل المخاطر والظروف المحيطة بالمنطقة العربية.

#### قائمة المراجع:

1- ابن طلحة، صليحة، ومعوشي، بوعلام (2015). دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر.

- مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 19، العدد (1).
- 2-بنك الجزائر (جويلية 2018). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017.
- 3- حنينة، منار. (2014). المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة 1، الجزائر).
- 4-سدره، أنيسة، وبريش، عبدالقادر (2017). فرص وتحديات العمل المصرفي في ظل مستجدات مقررات بازل- دراسة حالة البنوك الجزائرية، مجلة المؤسسة، المجلد 6، العدد (1).
- 5-سعيد، خديجة (2017). *إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل - دراسة حالة البنوك الإسلامية*. (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر).
- 6- شرفي، اسيا، وعامر، كمال. (2019). مقررات لجنة بازل ودورها في مواجهة المخاطر المصرفية. مجلة *إقتصاد المال والأعمال JFBE*، العدد 02.
- 7-شهيد، محمد، وحدوش، شروق (ديسمبر 2016- فيفيري 2017). *المصارف العربية واتفاقيات بازل: الواقع والتحديات*، النشرة المصرفية العربية: الفصل الرابع.
- 8-صندوق النقد العربي (2019). *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية*.
- 9-صندوق النقد العربي (2017). *تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية*.
- 10-عريس، عمار، ومجدوب، بحوصي (2017). *تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي*. مجلة *البشائر*، المجلد 3، العدد (1).
- 11-قارون، أحمد (2013). *مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل*. (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر).
- 12-لعراف، فايزة. (2010) *مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل*. (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر).
- 13-معمر، نارجس. (2020). *تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات اتفاقية بازل-3 دراسة حالة بنك التنمية المحلية*. (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البويرة، الجزائر).
- 14-نجار، حياة (2014). *إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية*. (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر).
- 15- Basel committee on banking supervision (2004). *International convergence of capital measurement and capital standards*, CH-4002 Basel. Switzerland: bank for international settlements.
- 16- Frédéric, V (2017). *Bale 1,2,3...De quoi s'agit-il?*. Séminaire national des professeurs de BTS banque conseiller de clientèle . Grenoble: banque de france.
- 17- sardi, A (2004). *Bale2*. Paris: AFGES Editions.



كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي حول:  
الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر  
الترقيم الدولي الموحد (ISBN) : 978-9931-9691-3-6  
أفريل 2021 / ص: 38-21



دور القواعد الاحترازية في إدارة المخاطر المالية

"بنك الجزائر نموذجاً خلال الفترة 1990-2018"

The role of prudential rules in managing financial risks

"Bank of Algeria as a model the period 1990-2018"

لخديجي عبد الحميد<sup>1\*</sup>، بن الصالح حورية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة أحمد دراية ادرار (الجزائر)، lakhdimia1@yahoo.fr

<sup>2</sup> جامعة أحمد دراية ادرار (الجزائر)، salahban91@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/04/30

تاريخ الاستلام: 2020/12/11

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى إبراز دور البنك الجزائري في مواكبة الإجراءات الاحترازية العالمية المنبثقة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، من خلال إجراءات السياسة النقدية للحد من المخاطر المالية. تطرقت هذه الورقة البحثية إلى رقابة البنك المركزي على النظام المصرفي وإدارة المخاطر المالية، وأخيراً القواعد الاحترازية لبنك الجزائر للفترة من 1990-2018، وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم التزام البنوك والمؤسسات المالية بقواعد الحيطة والحذر الصادرة من السلطة النقدية في الجزائر خلال الفترة. ظل النظام المصرفي عاجزاً على مواكبة الأدوات والتقنيات المالية الحديثة في إدارة المخاطر المالية مقارنة بالأنظمة المصرفية العالمية.

الكلمات المفتاحية: القواعد الاحترازية؛ المخاطر المالية؛ لجنة بازل؛ بنك الجزائر.

تصنيف(JEL): E42؛ E52؛ E58؛ G32.

## Abstract

The research paper aims to highlight the role of the Algerian Bank in keeping pace with the global precautionary measures emanating from the Basel Committee on Banking Supervision, through monetary policy measures to reduce financial risks. The study found that despite the commitment of banks and financial institutions to the rules of prudence and caution issued by the monetary authority in Algeria during the period, the banking system remained unable to keep pace with modern financial tools and techniques in managing financial risks, compared to global banking systems.

**Keywords:**Precautionary Rules; Financial risk; Basel Committee; Bank of Algeria.

**JEL classification:**E42; E52; E58; G32.

تقوم السلطة النقدية بوضع مجموعة من الإجراءات لإدارة الكتلة النقدية وذلك من خلال السياسة النقدية بواسطة البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار النقدي (التوازن بين العرض والطلب).

كما يسهر البنك المركزي على إصدار توجيهات للبنوك الأخرى كونه المشرف على النظام المصرفي، وذلك من أجل تحقيق هدفها الممثل في ضمان استقرار أسواق التمويل النقدية والمالية لتجنب الوقوع في المخاطر المالية بمختلف أنواعها (السيولة، سعر الفائدة، سعر الصرف،... الخ) حالياً أو مستقبلاً.

لقد أصبحت المخاطر المالية الشغل الشاغل لكل الأنظمة البنكية في العالم، لما لها من انعكاسات سلبية على انخفاض العوائد والأرباح وزيادة التكاليف، وعليه قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ تأسيسها سنة 1974 من محافظي عشرة بنوك مركزية للدول الغربية بمجموعة من الإجراءات الاحترازية وعقد اتفاقيات دولية، الهدف منها تجنب الأزمات والمخاطر المالية، آخرها اتفاقية بازل الثالثة.

يسعى بنك الجزائر كغيره من البنوك المركزية إلى إدارة المخاطر المالية من خلال ضبط القواعد الاحترازية لتسيير البنوك العمومية والخاصة التي تخضع للقوانين والتنظيمات المصرفية الجزائرية. مما يمكن صياغة الإشكالية :

ما طبيعة القواعد الاحترازية لبنك الجزائر لإدارة المخاطر المالية ؟

من خلال الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بأدوات السياسة النقدية؟
- ما هي مفهوم المخاطر المالية وأنواعها؟
- ما هي القواعد الاحترازية لبنك الجزائر؟
- كيف تساهم القواعد الاحترازية في إدارة المخاطر؟

تنبع أهمية الموضوع من تعقد الأنظمة المصرفية بشكل عام والنظام المصرفي الجزائري بشكل خاص، ومن تعدد طرق التمويل البنكية وأنظمة الدفع الحديثة سواء



التقليدية أو الالكترونية هذا من جهة، ومن جهة أخرى التطور السريع للأنظمة المصرفية العالمية ومدى مواكبة النظام المصرفي الجزائري لتلك الأنظمة.

تهدف الورقة البحثية إلى إبراز مدى التزام البنك الجزائري بالإجراءات الاحترازية العالمية المنبثقة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، من خلال إجراءات السياسة النقدية الدورية والسنوية لتجنب المخاطر المالية.

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي والوصفي في تحليل مجمل التقارير والتعليمات والتنظيمات الصادرة عن بنك الجزائر من 1990 لغاية سنة 2018.

قسمنا الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية:

- البنك المركزي والرقابة المصرفية:
- المخاطر المالية (مفهومها، مسبباتها وأنواعها):
- الإجراءات الاحترازية لبنك الجزائر لإدارة المخاطر المالية.

## 1. البنك المركزي والرقابة المصرفية:

1.1. تعريف البنك المركزي: للبنك المركزي عدة تعاريف سنتطرق إلى أهمها:

- البنك المركزي مؤسسة نقدية مركزية يعتبر بنك البنوك كما انه الوكيل المالي للحكومة وهو المسؤول الأول عن إدارة النظام النقدي في الدولة (رايس، 2013، صفحة 54).

- البنك المركزي هو مؤسسة مصرفية يتمثل هدفها في الرقابة على كمية النقود واستعمالها بصورة تسهل تنفيذ السياسة النقدية التي يقوم هو بوضعها او تفرض عليه من طرف الدولة، فالبنك هو المؤسسة المختصة بالصيرفة المركزية ويقف على قمة النظام المصرفي فهو لا يهدف إلى تحقيق الربح بل إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي بإدارته للسياسة النقدية) بناني(2009, p. 120).

عموما يعتبر البنك المركزي مؤسسة مالية وطنية يتمتع بالاستقلال المالي وهو المشرف والموجه لأعمال البنوك الأخرى بإصدار القرارات والتوجيهات وهو المسؤول عن السياسة النقدية في البلد.

أما فيما يخص الرقابة المصرفية نقتصر على تعريفها على انها الجزء الأساسي للعملية الإدارية هدفها يكمن في التأكد من أن التنفيذ والأداء الفعلي يسيران طبقا للخطة

الموضوعة، فهناك حدود مسموح بها بين الخطة الموضوعة والتنفيذ. (مؤيد محي الدين، 2008، صفحة 35)

### 2.1. تعريف السياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية على أنها:

. السياسة النقدية تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي بما يتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين (قدي، 2005، صفحة 53).

كما تعرف على أنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقود من أجل بلوغ هدف اقتصادي معين كما تشمل تنظيم عرض النقد بتدابير ملائمة تتخذها السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي (الدوري والسامرائي، 2006، صفحة 185).  
والسياسة النقدية تعبر عن مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة ممثلة في البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية للحد من المخاطر المتوقعة.

### 3.1. أهداف وأدوات السياسة النقدية

تهدف السياسة الاقتصادية إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية من تحقيق الاستقرار في الأسعار وتعزيز معدلات النمو في مستوى النشاط والعمالة الكاملة والتوازن الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات) وتعرف بالأهداف النهائية (بقيق، 2015، صفحة 15). وتستعمل المتغيرات النقدية لتنفيذ ذلك، وتتمثل هذه المتغيرات في أسعار الفائدة والمجاميع النقدية سعر الصرف تعرف بالأهداف الوسيطة (بن نافلة، 2018، الصفحات 31-32)، وبوجود الأهداف الوسيطة يمكن من الوصول إلى الأهداف العامة وأهداف عملية ويمكن الوصول إليها بأدوات غير مباشرة وتتمثل في معدل إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة (محمد و عبد الجليل، 2002، صفحة 542)، وأدوات مباشرة تتمثل في تأطير القروض ومراقبة سعر الصرف وتحديد حجم الائتمان (حمني، 2006، صفحة 86).

### 2. المخاطر المالية (مفهومها، مسبباتها وأنواعها):

#### 1.2. تعريف المخاطر المالية وإدارتها:

الخطر اصطلاحاً يعبر الخطر عن الخسائر المحتملة وغير المتوقعة التي يمكن قياس نتيجة وقوع حادث معين مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة (اسامة و شقيري، 2007، صفحة 22).

يمكن تعريف المخاطر المالية على أنها " احتمال الخسائر في الموارد المالية والشخصية نتيجة عوامل منظورة في الأجل الطويل والقصير " (طلعت، 1998، صفحة 227).

يؤكد (Thomas، 2000، صفحة 202) أن إدارة الخطر لا تعني التخلص منه؛ لأن التخلص من الخطر يعني في نفس الوقت التخلص من العائد المتوقع. أما إدارة المخاطر المالية بالمنشأة فإنها تعني استخدام الأدوات المناسبة لتدنية الخسائر المحتملة، وهي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها، أو المصاحبة لهذه العوائد المتوقعة.

ويمكن اعتبار المخاطر بأنها الخسائر المادية والمعنوية التي يتكبدها البنك نتيجة لقيامه بنشاط معين يتصف بحالة عدم التأكد التي ينجم عنها تذبذب في العوائد المحققة.

## 2.2. أنواع المخاطر المالية:

هناك العديد من الطرق لتقسيم المخاطر منها المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة فالمنتظمة هي التي تنتج عن الحوادث غير المتوقعة ولا يمكن التغلب عليها بتشكيل محفظة ضخمة لارتباط بين مخاطر مكوناتها (خضراوي، 2009، صفحة 04)، أما غير المنتظمة هي التي تتولد عن سلسلة لأحداث والتي يكون حدوث أي منها صدفة، أما المخاطر المالية فهي التي ترتبط أساساً بقرارات التمويل أي باختيار المزيج للهيكل المالي (محمد ع.، 2014، الصفحات 13-14).

1.2.2. مخاطر الائتمان: وهي المخاطر التي تتعلق بالسلفيات والكشف على حساب أو أي تسهيلات تقدم للعملاء وتنجم عادة عندما يمنح المصرف قروضاً واجبة السداد في الوقت المحدد في المستقبل ولا يستطيع البنك تسديد التزاماته في وقتها (الصيرفي، 2006، صفحة 66).

2.2.2. مخاطر السيولة: تتمثل في التغيرات الحالية والمحتملة في صافي الدخل والقيمة السوقية للملكية حملة الأسهم وتنشأ نتيجة عدم مقدرة البنك على ومواجهة الدفعات المترتبة عليه عند الاستحقاق (محمد د، 2008، صفحة 18).

3.2.2. مخاطر السوق: تنشأ مخاطر السوق من السلوك السعري لأسعار الأصول محل التعاقد لأي تقلبات غير متوقعة كما ترجع أيضا إلى نقص السيولة الذي يؤدي إلى تدهور أسعار الأصول وصعوبة إبرام عقود جديدة (جدي، 2015، صفحة 75). وتضم مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر سعر الصرف كما يلي:

- مخاطر أسعار الفائدة: هي التي تنتج في حالة تغير معدلات الفائدة لمجموع عمليات الميزانية وخارج الميزانية، وهذه التغيرات لها تأثير سلبي على قيمة بعض أصول البنك وعلى رأس ماله وتعتبر عن هشاشة الوضعية المالية للبنك (قارون، 2013، صفحة 10).
- مخاطر أسعار الصرف: وهي التي تنشأ نتيجة التغيرات والتقلبات العكسية في أسعار صرف العملات أو المراكز المحتفظ بها من تلك العملات فإذا كان البنك يحتفظ بعملة معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر هنا هو انخفاض سعر الصرف وإذا كان العكس فالخطر هو ارتفاع سعر الصرف (طارق عبد العال، 2007، صفحة 205).

4.2.2. مخاطر الملائمة: يمكن للخسائر أن تنشأ وتتضاعف بسبب قضايا ملائمة المعاملات وهذا الخطر يحدث عندما يطلب الطرف المقابل بتعويض مالي نتيجة عملية مالية يعتقد أنها كانت عرضة للمخاطر ولم يتم الإفصاح عن أثرها بشكل كافي أو الفشل في اتخاذ التدابير الاحتياطية الصحيحة (الوردي، 2015، صفحة 15).

5.2.2. مخاطر التشغيل: عرفت لجنة بازل على أنها الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو بسبب أحداث خارجية وتنشأ عن عدة عوامل منها عدم الكفاءة في السيطرة المباشرة على التكاليف... الخ (محمد د، 2008، صفحة 20).

6.2.2. مخاطر السمعة: تنشأ نتيجة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته البنكية عبر الانترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات وطلبات الزبائن (عمر و ابراهيم، 2016، صفحة 24).

7.2.2. مخاطر رأس المال: ترجع إلى عدم كفاية رأس المال لامتناع الخصائر التي يمكن أن تحدث فهذه المخاطر تؤثر على المودعين والدائنين، لذلك تهتم البنوك المركزية بكفاية رأس المال من اجل ضمان حقوق المودعين والدائنين (قارون، 2013، صفحة 13).

8.2.2. مخاطر قانونية: وتعني مخاطر تحقيق خسائر نتيجة الفشل في العمليات القانونية (بلعزوز، 2010، صفحة 334).

### 3. الإجراءات الاحترازية لبنك الجزائر لإدارة المخاطر المالية:

تعتبر سنة 1990 منعرجًا هامًا وحاسمًا في مسار الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر، والتي صادفت صدور قانون النقد والائتمان (القانون رقم 90-10، 1990)، والذي حاولت من خلاله السلطات الجزائرية تفادي القصور الذي وقع في الإصلاحات السابقة، وتماشياً مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق الحر، وأهم ما تضمنه هذا القانون تعزيز أكبر لاستقلالية البنك المركزي والذي أصبح يسمى "بنك الجزائر"، وتعديل مهام البنوك لزيادة فعاليتها في النشاط الاقتصادي بعد منحها الشمولية في العمل المصرفي، وكذا فتح الاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي.

#### 1.3. المعايير الاحترازية لبنك الجزائر وفقاً لاتفاقية بازل:

تبنت السلطات النقدية في الجزائر، من خلال قانون النقد والائتمان (القانون رقم 90-10، 1990) والتعديلات التي تلتها والذي يعد الإصلاح الأهم في المنظومة المصرفية، التوصيات الصادرة عن لجنة بازل في اتفاقيتها الأولى 1988، وقد عملت على تطبيق هذه التوصيات بشيء من التمهّل والتدرج، يدفعها ويحزوها في ذلك ما يوفره هذا الإطار من إمكانية لربط رأسمال البنك بالأخطار الممكن أن يتعرض لها، اتجهت السلطات النقدية في الجزائر إلى إقرار مجموعة من التدابير تتمثل في قواعد الحذر للتسيير، تسعى من خلالها إلى تعزيز هذا التوجه لدى البنوك الجزائرية، ويعتبر ما جاءت به (التعليمة رقم 94-74، 1994) الأهم في هذا الصدد.

### 1.1.3. معدل كفاية رأسمال:

صدر في هذا الصدد (نظام رقم 91-09، 1991) المحدد لقواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، حيث نص في مادته الثانية على وجوب وضع حد أدنى للنسبة بين مبلغ الأموال الخاصة للبنك، والمبلغ الذي يمثل مجموع الأخطار التي يواجهها من خلال عملياته، ولكن لم يحدد هذه النسبة كما في النظام السابق، بل أشار إلى أنها ستحدد لاحقاً بتعليمية من طرف بنك الجزائر. كما أشار بنوع من التفصيل إلى مكونات رأس المال الأساسي والتكميلي، وكذا العناصر التي تشكل مخاطرة ويجب احتسابها في مقام النسبة، قبل أن يتم تعديل بعض هذه المكونات بموجب (نظام رقم 95-04، 1995) المعدل والمتمم لـ (نظام رقم 91-09، 1991).

جاءت بعد ذلك (التعليمية رقم 91-34، 1991) لتحديد الحد الأدنى لنسبة الأموال الخاصة للبنك إلى مجموع أخطاره في مادتها الثالثة بـ 8%، وذلك توضيحاً لما ورد في (نظام رقم 91-09، 1991) وذلك وفق الجدول الآتي:

الجدول 1. رزنامة الحد الأدنى لكفاية رأسمال البنوك

السنة	نسبة الملاءة المستهدفة %
نهاية سنة 1992	4%
نهاية سنة 1993	5%
نهاية منتصف سنة 1995	8%

المصدر: التعليمية رقم: 91-34

الصادرة في: 14/11/1991، والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية. ليتم تعويضها بـ (التعليمية رقم 94-74، 1994) والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، لعدم مقدرة البنوك على مواكبة (التعليمية رقم 91-34، 1991)، فقد فرضت هذه التعليمية على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8% تطبق بشكل تدريجي، وحددت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999، وذلك وفقاً لمراحل الآتية:

الجدول 2. رزنامة الحد الأدنى لكفاية رأسمال البنوك

نسبة الملاءة المستهدفة %	السنة
4%	بداية منتصف سنة 1995
5%	نهاية سنة 1996
6%	نهاية سنة 1997
7%	نهاية سنة 1998
8%	نهاية سنة 1999

المصدر: التعليم رقم: 74-94

الصادرة في: 1994/11/29، والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية. من خلال التعليم السابقة، يُلاحظ بالنسبة لاتفاقية بازل تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1999، بينما حدّدت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها بنهاية سنة 1992. كما أن هذه اللجنة منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات للالتزام بمعياريها، بينما منحت التعليم السابقة للبنوك الجزائرية فترة تصل إلى خمس سنوات لتطبيق هذا المعيار. ويبدو أن هذا التأخر في التطبيق كان بسبب الفترة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر في تلك الفترة، والتطبيق المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي.

بالنسبة لتعديلات بازل، فلم يسايرها التنظيم الاحترازي في الجزائر في الموعد المحدد وهو سنة 1998 أو بعدها بقليل، لا من حيث إضافة شريحة ثالثة لرأس المال في بسط النسبة الخاصة بحساب كفاية رأس المال، ولا من حيث إدراج مخاطر السوق في مقام تلك النسبة مع مخاطر الائتمان.

### 2.1.3. معدل تقسيم الخطر:

أما معدل تقسيم الخطر فقد أخذ التنظيم الجزائري بنفس المعيار الدولي في هذا الشأن، حيث حددت المادة 2 من (التعليم رقم 74-94، 1994) هذا المعدل ب: 25% أيضاً، وإن كان ذلك بالتدرج، كما في الجدول الآتي:

الجدول 3. رزنامة النسب القصوى للائتمان الممنوح للزبائن

نسبة الائتمان الممنوح من الأموال الخاصة %	السنة
40%	بداية سنة 1992

30%	بداية سنة 1993
25%	بداية سنة 1995

المصدر: التعليم رقم: 94-74 الصادرة في: 1994/11/29، والمتعلقة بحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

### 3.1.3. الحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية:

إذا كان تحديد الحد الأدنى لرأس المال البنك يتم كنسبة من أصوله وتعديلاته في معدلات تغطية الخطر، فالمقصود هنا تحديد حده الأدنى ك مبلغ، إما بالعملة الوطنية أو بعملة عالمية، وهو المعروف والمعمول به في كثير من بلدان العالم، حفاظاً على سلامة هذه البنوك ومن ثم سلامة النظام المصرفي ككل، إذ من المعلوم أن رأس المال البنك يمثل هامش أمان أو خط الدفاع الأول لحماية أموال المودعين في حال أي أزمة أو خسارة يتعرض لها البنك، خاصة في ظل صغر حجم رأس المال البنوك لا سيما التجارية منها كما أسلفنا.

وبخصوص الحد الأدنى لرأس المال البنوك قد حُدد لأول مرة ب 500 مليون وبالنسبة للمؤسسات المالية ب 100 مليون دج وذلك بموجب (النظام رقم 90-01، 1990)

### 2.3. المعايير الاحترازية لبنك الجزائر وفق الاتفاقية بازل II :

أما فيما يتعلق باتفاقية بازل 2، فقد حاول بنك الجزائر الالتزام بمضمونها من خلال إصدار (نظام رقم 02-03، 2002) والذي يجبر من خلالها لبنوك والمؤسسات المالية تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية لمواجهة مخاطرها (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق إضافة إلى مخاطر التشغيل) وذلك تزامنا مع تحضير لجنة بازل لمبادئ التنقيط الداخلي، وفي هذا الصدد فقد طبقت السلطة النقدية والمالية في الجزائر برنامج<sup>1</sup> AMSFA لدعم عصنة قطاع المالي الجزائري، وهذا ما مكنها من تأسيس نظم للمراقبة الداخلية لعدد من البنوك الخاصة والعمومية، بالإضافة إلى أن هذا فإن النظام قد أ شار إلى المخاطر التشغيلية، ولكنه لم يدرجها في مقام النسبة الخاصة بحساب كفاية رأس المال من خلال تعليمات خاصة بها.

### 1.2.3. معدل كفاية رأس مال:

<sup>1</sup>: AMSFA : Appui à la Modernisation du Secteur Financier Algérien.



كما يُلاحظ على (نظام رقم 03-02، 2002)، أنه يعترف بمخاطر التشغيل منذ أن كانت اتفاقية بازل II قيد الإثراء والمناقشة، وقبل أن تصدر في صيغتها النهائية في جوان 2004، ولكن لا يدرجها في مقام النسبة الخاصة بحساب كفاية رأس المال من خلال تعليمة تفصيلية، تلك النسبة التي بقيت تُحسب حسب طريقة بازل I.

كما أصدر بنك الجزائر بعد ذلك، (نظام رقم 03-11، 2011) والمتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك، والذي يحث البنوك على إنشاء نظام مراقبة داخلية لمنح القروض والاقتراض من البنوك خاصة تلك التي تمت في السوق النقدية، بحيث يتم تحديد حد أقصى للقروض المقدمة والقروض المتحصل عليها، وشروط كل عملية، بالشكل الذي يمكن من توظيف التمويلات المتحصل عليها مع مراعاة إجراءات إدارة المخاطر وتسيير السيولة.

وقد أصدر بنك الجزائر (نظام رقم 08-11، 2011) المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، باستثناء التنظيم السابق يشير التنظيم الجديد بوضوح إلى أن مخاطر سعر الفائدة جزء من مخاطر السوق، وأن الأحداث الخارجية جزء من مخاطر التشغيل، ويوضح بشكل أكبر طرق قياس كلا لنوعين من المخاطر.

### 2.2.3. الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية:

في إطار سعيه إلى تمكين وضعية البنوك الجزائرية أصدر بنك الجزائر (نظام رقم 08-04، 2008) والذي يلغي (نظام رقم 01-04، 2004) في مادته الخامسة، يقضي برفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك من 2.5 مليار دج إلى 10 مليار دج والمؤسسات المالية من 500 مليون دج إلى 3.5 مليار دج وفق (نظام رقم 04-08، 2008)، حيث تقوم الدولة بتوفير رأسمال إضافي للبنوك العامة والبنوك الأم توفر الأموال اللازمة لفروعها في الجزائر بالنسبة للبنوك الخاصة.

رغم جهود بنك الجزائر لمسايرة بازل II، غير أنه لم يطبق تعليماتها فيما يخص ترجيح المخاطر وتطوير نماذج لقياسها، لأنها تحتاج إلى تقنيات عالية لا تتوفر لدى أغلب البنوك الجزائرية.

### 3.3. المعايير الاحترازية لبنك الجزائر وفقا لاتفاقية بازل III :

#### 1.3.3. معدل كفاية رأسمال:

أصدر بنك الجزائر (نظام رقم 01-14، 2014) الخاص بالمتطلبات الدنيا للأموال الخاصة والذي حدد فيه نسب الملاءة الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية، ووضع إجراءات حساب متطلبات الأموال الصافية المرجحة بالمخاطر حسب طبيعة ونوعية العمل، كما تم إدراج ثلاث أنواع من المخاطر (خطر الائتمان، خطر السوق، الخطر التشغيلي)، وقد أُلزم البنوك بإعداد نظام داخلي لتنظيم معاملة رأس المال.

في إطار هذا النظام يجب أن تغطي الأموال الخاصة الصافية للبنك القاعدية والتكميلية على الأقل 9.5% من مجموع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

$$\%9.5 \leq \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية (القاعدية+التكميلية)}}{\text{مجموع المخاطر المرجحة (مخاطر القرض+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل)}} = \text{نسبة الملاءة للبنوك}$$

كما يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق بنسبة 7% على الأقل.

$$\%7 \leq \frac{\text{الأموال الخاصة القاعدية}}{\text{مجموع المخاطر المرجحة (مخاطر القرض+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل)}} = \text{معامل الحد الأدنى المحدد للملاءة}$$

إضافة إلى فرض تكوين هامش بنسبة 2.5% على البنوك والمؤسسات المالية سَمَّاه "وسادة أمان".

كما تم إصدار (نظام رقم 02-14، 2014) المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات، والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية أن تحترم باستمرار نسبة قصوى لا تفوق 25% بين مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها على نفس المستفيد ومبلغ أمواله الخاصة القانونية.

$$\%25 \geq \frac{\text{مجموع المخاطر المرجحة للمستفيد}}{\text{الأموال الخاصة الصافية للبنك}} = \text{نسب توزيع المخاطر لمستفيد}$$

### 2.3.3. الحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية:

أصدر بنك الجزائر (نظام رقم 03-18، 2018) الذي يحدد الحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية والذي يلغى (نظام رقم 04-08، 2008) في مادته الخامسة.

حيث رفع الحد الأدنى لرأس المال البنوك بـ 20 مليار دج للبنوك وذلك لغاية 31 ديسمبر 2020 بتطبيق تدريجي بحيث يجب على البنوك أن تمتلك في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2019 رأسمالا محررا نقدا يساوي على الأقل 15 مليار دج.

وبالنسبة للمؤسسات المالية فقد رفع الحد الأدنى لرأس المال بـ 6.5 مليار دج وذلك لغاية 31 ديسمبر 2020 بتطبيق تدريجي بحيث يجب على المؤسسات المالية أن تمتلك في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2019 رأسمالا محررا نقدا يساوي على الأقل 5 مليار دج.

وقد وجهت للجنة بازل 3 العديد من الانتقادات أهمها: (حسين صبحي وليلى عبد الكريم، 2018، صفحة 19/18)

- تصميمها البسيط فربما تحتاج إلى معجزة لنضمن أن الزيادة الممثلة بـ 50 % متكافئة مع الحقيقة على الأقل.

- الإطار المعقد لبازل 3 بما أن المصارف تميل إلى التلاعب بالنظام على مديري المصارف السيطرة على آلاف المقاييس وهو أمر مستحيل.

بعدما تم التطرق له بخصوص لجنة بازل 1 و2 و3 وما جاءت به كل واحدة يمكننا عرض أهم الفروقات بينهم وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الفروقات بين بازل 1 وبازل 2 وبازل 3

معيار بازل 1	معيار بازل 2	معيار بازل 3
1 . ركزت على تحديد آلية مخاطر واحدة لحساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.	1 . اعتمدت على ثلاثة ركائز هي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والمراجعة الإشرافية والانضباطية السوقية.	1 . بازل 3 جاءت من اجل تعزيز صلابة النظام المصرفي.
2 . تطبق بازل 1 على المصارف فقط.	2 . تطبق بازل 2 على الشركات المالية والمصرفية القابضة لها، وكذا شركات الاستثمار والتأمين التي تقوم	2 . إثبات أن البنوك لها القدر الكافي من الأموال لتغطية المخاطر الكبيرة المتوقع الحدوث فيها.
3 . حددت معايير بازل نسبة 8 % لنسبة رأس المال إلى		3 . بينت نقص الإفصاح

<p>المصرفي مما عقد عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها مع بنك آخر. 4. اكتشاف مخاطر مصرفية لها الأثر الكبير في إحداث الأزمات... الخ.</p>	<p>بقبول الودائع أو فتح الائتمان. 3. احتفظت بنفس النسبة لرأسمال الخاطر وأضافت مخاطر التشغيل إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق</p>	<p>الموجودات المرجحة بالمخاطر والتي تشمل مخاطر الائتمان والسوق.</p>
--	---	---

المصدر: حسين جواد كاظم ومنذر جبار داغر، "القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية . بازل 2"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ص 187. ويتصرف في معيار بازل 3.

#### خلاصة(نتائج وتوصيات):

إن القواعد الاحترازية لها أهمية كبيرة في تسيير المخاطر المالية في المؤسسات المالية والمصرفية العالمية والمحلية، وقد قامت لجنة بازل منذ تأسيسها بصياغة مجموعة من المبادئ والأسس المصرفية لضمان الاستقرار المالي للأنظمة المصرفية العالمية، وتوفير الحد الأدنى من الأمان المالي وكفاية رأسمال. من خلال اتفاقيات بازل 1، II وIII.

وقد قامت كثير من المنظمات الدولية المالية والنقدية، بعقد اتفاقيات دولية للحد من انتشار المخاطر المالية في الأسواق المالية والنقدية لما توفره من شفافية، مساواة، مساءلة وسيادة القانون.

تطرت هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة عناصر رئيسية متمثلة في رقابة البنك المركزي على النظام المصرفي ودور السياسة النقدية، كما استعرضت المفاهيم الخاصة بالمخاطر المالية، وأخيراً القواعد الاحترازية لبنك الجزائر للفترة من 1990 إلى غاية 2018، وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- تعتبر الأزمات والمخاطر المالية السبب الرئيسي لوضع القواعد الاحترازية وتوحيد المعايير المالية الدولية للأنظمة المصرفية:

- تعتبر لجنة بازل المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية من المخاطر الترجيحية الأساسية في حساب معدل كفاية رأسمال؛
  - قامت الجزائر بالالتزام بالقواعد الاحترازية العالمية منذ 1990 وذلك بإصدار (القانون رقم 90-10، 1990) وأعقبته قوانين وأوامر وتعليمات لإصلاح المنظومة المصرفية؛
  - رغم التزام البنوك والمؤسسات المالية بقواعد الحيطة والحذر الصادرة من السلطة النقدية في الجزائر، ظل النظام المصرفي عاجزا على تطبيق الأدوات والتقنيات المالية الحديثة في إدارة المخاطر المالية مقارنة بالأنظمة المصرفية العالمية.
- توصيات الدراسة:

- ضرورة الانفتاح المالي على الأنظمة المصرفية العالمية لمواكبة الإصلاحات المالية؛
- ضرورة تحديث ورقمنة القطاع المصرفي وتطوير وسائل الدفع في الجزائر؛
- ضرورة التعامل بالأدوات الحديثة كالمشتقات المالية للتخلص من المخاطر المالية.

المراجع:

المراجع:

Managing Riskin the 21st Century2000Fortune 202

أثر مخففات مخاطر الإنتمان على قيمة البنوك :دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة ( Tobin's Q أطروحة دكتوراه2008)كلية العلوم المالية و المصرفيةالأردنالأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية

إدارة البنوك2006عماندار المناهج

ادارة المخاطر البنكية - دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والتقليدية حالة بنك بدر وبنك البركة الجزائري (رسالة ماجستير2009)بسكركلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرالجزائرجامعة بسكرة

التعلية رقم 34-91المتعلقة بتحديد قواعد الحيلة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات الماليةالجزائربنك الجزائر

التعلية رقم 74-94المتعلقة بتحديد قواعد الحيلة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات الماليةالجزائربنك الجزائر

التغييرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضية النقدية في الجزائر ( 2010/ 1989 )  
(أطروحة دكتوراه 54 2013)كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائرجامعة باتنة  
العايشي حسين صبحي، و محمد الهاشمي ليلي عبد الكريم. (2018). اتفاقية بازل مدخل للاستدامة  
المالية. صفحة 18/ 19.

القانون رقم 10-90المتعلق بقانون النقد والقرض/الجريدة الرسمية الجزائر

النظام رقم 01-90المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في  
الجزائر.الجزائربنك الجزائر

آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها - حالة الجزائر (رسالة  
ماجستير 2006)قسنطينةكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائرجامعة قسنطينة  
بن علي بلعوز. (2010). استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية. مجلة الباحث (07).

تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980- ) 2014أطروحة  
دكتوراه 2018(تلمسانكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائرجامعة تلمسان  
حماد طارق عبد العال. (2007). ادارة المخاطر ( افراد، ادارات، شركات، بنوك. ا: الدار الجامعية.

خدومة الوردى. (2015). دور المبتكرات المالية في مواجهة المخاطر المالية وتحقيق استقرار  
المؤسسة الاقتصادية (أطروحة دكتوراه). باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،  
الجزائر: جامعة باتنة.

دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان (رسالة  
ماجستير 2015)بسكرتكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائرجامعة بسكرة

عبد الحميد عبد الحفي محمد. (2014). استخدام تقنيات الهندسة المالية في ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية (أطروحة دكتوراه). حلب، كلية العلوم المالية والمصرفية، سوريا: جامعة حلب.

عبدالمجيد قدي. (2005). المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية-. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

عبيدات مؤيد محي الدين. (2008). الرقابة الحكومية على تأسيس الشركات (دراسة مقارنة). عمان: دار الحامد.

عزيز محمد، و ابو سنينة عبد الجليل. (2002). مبادئ الاقتصاد. ليبيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قار يونس.

فتيحة بناني. (2009). السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية (رسالة ماجستير). 120. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة بومرداس.

ليلى اسمهان بقيق. (2015). آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية - دراسة قياسية (أطروحة دكتوراه). تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة تلمسان.

محمد أحمد ابراهيم كرار عمر، و فضل المولى البشير ابراهيم. (2016). دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والاداء المالي للمصارف دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية. مجلة العلوم الاقتصادية (17).

مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل (رسالة ماجستير 2013) (سظيفكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر جامعة سطيف 1

نظام رقم 02-03 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الجزائر بنك الجزائر

نظام رقم 04-01 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر الجزائر بنك الجزائر

نظام رقم 08-04 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر الجزائر بنك الجزائر

نظام رقم 11-03 المتضمن تعريف خطر السيولة الجزائر بنك الجزائر

نظام رقم 11-08 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الجزائر بنك الجزائر

نظام رقم 14-01 المتضمن نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية الجزائر بنك الجزائر

نظام رقم 14-02 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات الجزائر بنك الجزائر

نظام رقم 03-18 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر  
الجزائر بنك الجزائر

نظام رقم 09-91 المتعلق بقواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية الجزائر بنك  
الجزائر

نظام رقم 95-04. (المؤرخ في 20 أبريل, 1995). المعدل والمتمم للنظام رقم 91-09 المؤرخ في  
14 أوت 1991 المتعلق بقواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية. الجزائر: بنك  
الجزائر.





كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي حول:  
الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر  
الترقيم الدولي الموحد (ISBN) : 978-9931-9691-3-6  
أفريل 2021 / ص: 58-39



أثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية وفق لجنة COSO  
دراسة استطلاعية لأراء مسيّرِي وكالات بنكية ناشطة في ولاية بسكرة

The impact of the internal control on the financial performance of Algerian  
commercial banks according to COSO - A survey of the opinion managers of active  
banking agencies in Biskra

خالدي فراح<sup>1\*</sup>، زيرق سوسن<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، [samira.walid1@gmail.com](mailto:samira.walid1@gmail.com)

<sup>2</sup> جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، [sawsenzirek5@gmail.com](mailto:sawsenzirek5@gmail.com)

تاريخ النشر: 2021/04/30

تاريخ الاستلام: 2021/02/22

ملخص:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح العملاء والمستثمرين، فهو النظام الذي يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنك، من خلال تحليل مؤشرات الأداء واتخاذ القرارات السليمة، فالدراسة تهدف إلى تحليل أثر مكونات الرقابة الداخلية على الأداء المالي لوكالات بنكية ناشطة في ولاية بسكرة. حيث اعتمدنا في ذلك على تحليل نتائج الاستبيان بواسطة أساليب إحصائية متنوّعة. توصلت الدراسة إلى أنّ هذه الوكالات تتميز بنظام رقابة داخلية متين وكفاء ذو فعالية في استغلال أصول البنك واستثمارها بشكل جيّد، ومن ثم توليد الأرباح التي تنعكس إيجابًا على العائد على الأصول وحقوق الملكية.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية، مكونات الرقابة الداخلية، الأداء المالي، مؤشرات الأداء المالي.

تصنيف (JEL): G21, G24, M42

## Abstract

The internal control is considered as the first line of defense protects the customers and investors interests, it's the system which provides protection for the process of producing financial information used in the bank financial assessment, through analyzing performance indicators and making the right decisions, the study aims to analyze the impact of internal control components on the financial performance of active banking agencies in Biskra, where we relied on the analysis of the questionnaire results using various statistical methods, the study concluded that these agencies characterized by a strong and efficient internal control system in exploiting

\* المؤلف المرسل: [sawsenzirek5@gmail.com](mailto:sawsenzirek5@gmail.com)

the bank assets and investing them well, and then generating profits that positively affect the return on assets and equity.

**Keywords:** internal control system, internal control components, financial performance, financial performance indicators.

**JEL classification:** G21, G24, M42

#### مقدمة

تعدُّ البنوك عصب النظام المصرفي الاقتصادي لأي دولة، حيث يعتبر النظام المصرفي من أهم الركائز التي تستند عليها الأنظمة الاقتصادية على اختلاف أنواعها، وأصنافها، فلا يستطيع أن ينهض أي نظام اقتصادي مهما كان رأسمالية أو إشتراكية، أو إسلامياً، دون وجود جهد مصرفي يعمل على تجميع المدخرات، ووضخها في حسم الاقتصاد القومي. وبما أنَّ البنوك تعتبر الشريان النشاط الاقتصادي لما تقوم به من دور هام في تعبئة المدخرات وتقديم الدعم اللازم للمشاريع الاستثمارية د، وهذا ما يستوجب نظام رقابة داخلية فعَّال وسليم يحيط بمختلف الجوانب الإدارية والمحاسبية والمالية، وبالتالي يضمن تحسين الأداء المالي، واستقرار النظام المصرفي بصفة خاصة والنظام الاقتصادي بصفة عامة، ومن هذا المنطلق تكون إشكالية الدراسة كما يلي:

هل يؤثر نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للبنوك محل الدراسة؟

وتتفرع هذه إشكالية إلى التساؤلات التالية:

-هل تؤثر مكونات نظام الرقابة الداخلية على معدل العائد على الأصول ROA في الوكالات البنكية محل الدراسة؟

-هل تؤثر مكونات نظام الرقابة الداخلية على معدل العائد على حق ملكية ROE في الوكالات البنكية محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة: تتجلى فيما يلي:

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية ومؤشرات الأداء المالي للوكالات البنكية محل الدراسة عند مستوى معنوية  $\alpha \geq 0.05$ .

وتتفرع هذه الفرضية إلى:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مكونات الرقابة الداخلية ومعدل العائد على الأصول ROA عند مستوى معنوية  $\alpha \geq 0.05$ .

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مكونات الرقابة الداخلية ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE عند مستوى معنوية  $\alpha \geq 0.05$ .

وللإجابة على الإشكالية وفرضياتها، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة، وتحليلها، وقمنا بقياس أثر مكونات الرقابة الداخلية على الأداء المالي للوكالات محل الدراسة اعتماداً على نتائج الاستبيان الموزَّع، وقسمنا الدراسة إلى العناصر التالية:

1. مفاهيم أساسية حول الرقابة الداخلية.

2. الأداء المالي للبنوك ومؤشرات حسابه.

3. دراسة تطبيقية لأثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

1. مفاهيم أساسية حول الرقابة الداخلية.

تتسم الرقابة الداخلية في البنوك بأهمية بالغة من خلال دورها في تحقيق مصداقية في التقارير والبيانات المالية، وبالتالي توفير معلومات دقيقة لمتخذي القرار، وهذا ما سيتم شرحه في هذا العنصر.

- 1.1 مفهوم الرقابة الداخلية.

- 1.1.1 مفهوم الرقابة: تعرّف على أنّها: "وظيفة من وظائف الإدارة تهدف إلى قياس وتصحيح أداء المرؤوسين بغرض التأكد من أهداف المؤسسة والخطط الموضوعة لبلوغها ثم تحقيقها، ومن ثمّ فهي الوظيفة التي تمكّن من التأكد أن ما تم، أو يتم مطابقاً لما أريد تماماً" (توفيق، 1999، الصفحات 403-404)، فهي بذلك: "خطة تسعى لجعل الأهداف تتوافق مع الخطة المرسومة. والكشف عن معوّقات تحقيقها، والعمل على تدليلها في أقصر وقت ممكن" (مجنوب، دون سنة نشر، صفحة 5)، من خلال هذه التعاريف نستنتج أن الرقابة هي نشاط إداري منظم تقوم به الجهة المسؤولة يشتمل على الملاحظة المستمرة للأداء وقياس أساليبه ومقارنتها بالمعايير الموضوعة، مسبقاً لتحديد الانحرافات وتوخي الضعف والخطأ، وتحديد أنسب الطرق العلاجية والتصحيحية التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة بتحقيق أهدافها.

- 2.1.1 مفهوم الرقابة الداخلية: عرّفها معيار التدقيق الدولي رقم 315 بأنّها: "عملية مصمّمة ومتأثرة بالإدارة وبكل أولئك المعنيين بإدارة المؤسسة، والتي من خلالها يمكن

الحصول على تأكيد معقول بأن الأهداف المتمثلة في تحقيق مصداقية البيانات المالية، وتحقيق كفاءة وفعالية العمليّات التشغيلية وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة قد تم تحقيقها"، وقد عرّفها "COSO-1992" بأنها: "عملية تنفذ من قبل الإدارة وإدارة الشركة أو غيرهم من العاملين هدف إلى توفير تأكيدات قويّة فيما يتعلّق بتحقيق أهداف الشركات في الفئات التالية: فعالية وكفاءة العمليات، وموثوقية المعلومات المالية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها" (طنينة، 2017، صفحة 17). من خلال التعريفين نستنتج أنّ الرقابة الداخلية هي مجموعة أساليب، ومقاييس وإجراءات مسبقة تستخدم داخل المؤسسة قصد حماية أصولها، وضمان دقة وسلامة المعلومات المحاسبية، وتفعيل النجاعة للعمليات، كما تشجّع على العمل بكفاءة وبالإلتزام السياسات الإدارية المسطرة من طرف الإدارة العليا، "ونشير أن كفاءة الرقابة الداخلية تظهر من خلال كفاءة المدقق الداخلي باستقلاليته وكفاءته والتزامه بتطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها، وبالتالي ضمان استمرار ونجاح البنك في تحقيق أهدافه ومتانة المركز المالي وأهداف باقي المجتمع فوجود إدارة مستقلة في الهيكل التنظيمي للبنك تتبع إدارة مباشرة يعتبر أداة هامة تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك" (سالم بشير، عبد الله مفتاح، ورايح، 2020، الصفحة 163).

## 2.1. مفهوم الرقابة الداخلية البنكية وتقييمها من منظور عالمي.

1.2.1. مفهوم الرقابة الداخلية البنكية: تعرف بأنها: "الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط والمعايير المحددة مقدّمًا، كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندية بشكل يسمح لإدارة البنك في القيام بمسؤولياتها في المحافظة على الأصول وحماية حقوق الغير" (حازم، 2019، الصفحة 163) فمفهوم الرقابة الداخلية البنكية شهد تطورًا ملموسًا حيث انتقل من مرحلة الوقوف على وضع البنك في لحظة معيّنة إلى مرحلة الرقابة المستمرة للوقوف على التغيرات الحادثة في الأوضاع المالية للبنوك، وبالتالي لم يقتصر مفهوم الرقابة على استقراء القوائم المالية للبنوك، سواء من خلال الرقابة المكتبية أو الرقابة الميدانية ومن ثم التحقق من التزام البنك بالضوابط

الرقابية، والوقوف على سلامة نظام الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بها، بل امتد لتشمل نظام الرقابة بالمخاطر والذي بموجبه تطوّرت عناصر الرقابة الداخلية لتشمل على: " تقييم الوضع المالي للبنوك بوجه عام، تحديد الاختبارات اللازمة للتحقق من المخاطر التي يمكن يتعرض لها البنك وحجم كل نوعية، ومدى تناسبها مع رأس المال، وتقييم مدى إلزام البنك بوضع أو مراجعة خططه شأن التغلب على أية نقاط ضعف يتم اكتشافها ومتابعة مدى الالتزام البنك بتنفيذ هذه الخطط. (معمّر، 2004، صفحة 55).

2.2.1. تقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية من منظور عالٍ: حظي وضع إطار عام لتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية باهتمام عالمي ترجمه منشورات لجنة بازل المتعلقة بالرقابة الداخلية، حيث حرصت اللجنة على التوصل إلى مجموعة من المبادئ العامة مع أخذ بعين الاعتبار السمات الخاصة للنظم الرقابية المحاسبية في الدول الأعضاء، وجاء في مقدمة الورقة المنشورة من قبل هذه اللجنة: " إنَّ وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يعتبر مكوّنًا أساسيًا من أجل عمليات بنكية سليمة كما أنَّ وجود نظام قوي للرقابة الداخلية يضمن تحقيق الأهداف والدوافع المرجوة من قبل هذه البنوك، وخاصة وأنَّ هذه البنوك على المدى البعيد تهدف إلى تحقيق الأرباح؛ إضافة إلى الثقة المطلوبة في التقارير المالية والإدارية فإنَّ النظام الفعّال للرقابة الداخلية يساعد في ضمان التزام البنك بالقوانين، والتعليمات، والسياسات والخطط والقواعد، والإجراءات الداخلية، بالإضافة إلى تقليل مخاطر الخسائر غير المتوقعة أو الأضرار لسمعة البنك"، مما سبق نستنتج أنَّ اللجنة أشارت في مقدّمة الورقة المنشورة إلى إيضاح أهمية وجود نظام رقابة داخلي قوي وفعّال، مع ما ترتب على وجود مثل هذا النظام وانعكاسه على أداء وجودة وسمعة البنك، وأنَّ عدم وجود نظام فعّال للرقابة الداخلية سيكون له آثار سلبية على سمعة البنك، بالإضافة إلى مخاطر الخسائر غير المتوقعة، وعدم الثقة في التقارير المالية لهذا البنك. (Basel Comittee Supervisor, 1999)

### 3.1. أهداف الرقابة الداخلية البنكية ومكوّناتها.

3.1.1. أهداف رئيسية: تتجلى فيما يلي: (صافي، 2019، صفحة 38)

3.1.1.1. مصداقية التقارير المالية: حيث يتوجّب على إدارة البنك تقديم المعلومات الفعلية، التي تخلو من الغش والتلاعب.

3.1.3.1.2. الكفاءة والفعالية في العمليات: وتتحدد من خلال نوعية المعلومات المقدّمة، فكلّما كانت دقيقة وواضحة، أدى ذلك إلى المساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة بكفاءة وفعالية، بما يتلاءم مع طبيعة الأهداف المحدّدة من قبل البنك.

3.1.3.1.3. الالتزام بالقواعد والقوانين؛ أي إصدار التقارير المتعلّقة بكفاءة الرقابة الداخلية بإتباع القوانين والأنظمة المحاسبية.

3.1.2.3.1. مكونات نظام الرقابة الداخلية: قسمت معايير التدقيق الدولية 315 ولجنة "COSO" عناصر الرقابة الداخلية إلى خمسة عناصر أساسية: (خميس بدوي، 2011، ص 33-39)

3.1.2.3.1. بيئة الرقابة: وتمثل مواقف ووعي بإجراءات الإدارة الرقابية، وتحديد المسؤوليات وواجبات الرقابة.

3.1.2.3.1.2. تقدير المخاطر: تمثّل عملية تحديد وتقدير مدى الاستجابة لمخاطر نتائج العمل لأغراض إعداد التقارير المالية ووفقًا لإطار إعداد التقارير المالية المطبقة.

3.1.2.3.1.3. الأنشطة الرقابية: وهي السياسات التي تساعد على ضمان تنفيذ إجراءات الإدارة.

3.1.2.3.1.4. نظام المعلومات والاتصال: يتكون نظام المعلومات من بنية تحتية (عناصر مادية، وبرامج حاسوب) وأشخاص وإجراءات وبيانات، كما تكوّن نظام معلومات خاص بأهداف إعداد التقارير المالية من الإجراءات والسجلات التي أنشئت لمباشرة وتسجيل ومعالجة وإعداد التقارير والمحافظة على الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين.

3.1.2.3.1.5. المراقبة: عملية لتقييم نوعية أداء الرقابة الداخلية على مدى الوقت.

## 2- الأداء المالي للبنوك ومؤشرات حسابه.

يعدُّ تقييم الأداء المالي أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية، حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه، والتعرُّف على اتجاهات الأداء فيه، وبالتالي تحديد مسيرته للنجاح في المستقبل، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا العنصر.

### 1.2.1. مفهوم الأداء المالي.

1.2.1.1. تعريف الأداء: يعرّف أداء المؤسسة على أنّه: "مدى قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرّفها"، كما عرّفه "Miller Bormiley" بأنّه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المادية والبشرية واستقلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحديد أهدافها" (عقيل، 2015، الصفحات 18-19) من خلال التعريفين نستنتج أنّ الأداء يرتبط بأهداف محدّدة، ومدى القدرة على تحقيقها من خلال الاستغلال الأمثل والأفضل للموارد المتاحة، ويتضمن مكونين أساسيين هما الفاعلية والكفاءة، فالفاعلية هي القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة، أما الكفاءة فهي القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفاء هو النشاط الأقل تكلفة.

1.2.1.2. تعريف الأداء المالي: لقد أجمع معظم الباحثين على أنّ الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي، والذي يعرف بأنه من الأساليب التي يمكن استخدامها من أجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة أداء الماضي بالأداء الحالي المتوقع، ومعرفة نواحي الاختلاف بينهما، ويؤدي الأداء المالي الجيّد إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الإيجابي نقاط القوة)، والسلي (نقاط الضعف) لأدائها المالي (الرحمن، 2006، صفحة 35).

وتعد القوائم المالية وسيلة مهمة ورئيسية لتقييم الأداء المالي، حيث أنّ تحليل القوائم المالية سوف يساعد في تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف وتحديد فرص الاستثمار، وتقديم معلومات للمستثمرين والدائنين وغيرهم، وتعتبر المؤشرات المالية أحد الأدوات والوسائل الأكثر استخدامًا والنموذج الأكثر أهمية في التحليل

للوصول إلى تقديم دقيق لنجاح المؤسسة أو احتمالات الفشل فيها وتحديد نقاط القوة والضعف فيها (محمود، 2009، صفحة 30)

2.2. مؤشرات قياس الأداء المالي: تتجلى فيما يلي: طنينة (2017، الصفحات 30 – 31)  
1.2.2. معدل العائد على حق الملكية "ROE: Return on Equity": ويمثل صافي الأرباح بعد الضرائب/ حق الملكية)، وهو من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، ويوضح هذا المؤشر ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح (العائد) التي حققها البنك، فهو يقيس مقدار توليد البنك للأرباح ومدى قدرته على توزيعها واستعمالها بكفاءة (سامرو الياس، 2020، الصفحة 191).

2.2.2. معدل العائد على إجمالي الموجودات "ROA: Return on Assets": ويمثل (صافي الأرباح بعد الضرائب/ إجمالي الموجودات) يقيس هذا المؤشر نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب، وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإيرادية.

3.2.2. نسبة الربح لكل سهم "EPS: Earning Pershare": ويمثل (الربح بعد الضريبة/ عدد الأسهم العادية) وتشير إلى النسبة المخصصة من أرباح الشركة لكل سهم عادي وتعد نتيجة هذه النسبة مؤشراً مالياً مهماً، حيث تعكس شكل الأداء الذي مارسته إدارة المؤسسة لتعظيم مركز قوتها في السوق، وزيادة النسبة لا بد أن تعطي للإدارة دوراً مهماً أمام المستثمرين وحملة الأسهم، وتكون المؤسسة تتمتع بمركز قوة داخل السوق المالي، في حين يشير انخفاضها إلى تدهور الأداء، وبالتالي فهي حالة من حالات العف والتي تعكس على حالها في السوق المالي.

4.2.2. القيمة السوقية للقيمة الدفترية "M/B Makket to Book value": وتمثل (القيمة السوقية للسهم/ القيمة الدفترية للسهم): تبين هذه النسبة تقييم المستثمرين لسهم الشركة مقارنة بقيمته الحقيقية في الدفاتر، وهو مؤشر يبين مدى ثقة أو عدم ثقة المستثمر بالمؤسسة نفسها، وتعرف القيمة أو التكلفة الدفترية بأنها قيمة السهم المكتتب، والمصرح بها عند الإصدار مضافاً إليها حصتها من الأرباح أو الخسائر المتراكمة، وتقييم هذه



نتيجة هذه النسبة بعدد مرات وتقارن بسعر السهم المؤسسة المساهمة السوقية بقيمة سهمها الدفترية، ويمكن للمستثمر حساب القيمة الدفترية للسهم الواحد من خلال قسمة حقوق المساهمين (الأصول- الخصوم) على عدد أسهم المؤسسة المصدر.

وفي دراستنا الحالية سنركز على آراء العينة حول مؤشري قياس الأداء المالي وأهميتهما في عملية الرقابة وهما: معدل العائد على حق الملكية (ROE)، معدل العائد على الموجودات (ROA) نظرًا لكون الوكالات البنكية محل الدراسة غير مدرجة في البورصة.

### 3- دراسة تطبيقية لأثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

من أجل التعرف على أثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي للوكالات البنكية محل الدراسة قمنا بهذه الدراسة الميدانية. وقد اعتمدنا على الاستبان لأن الوكالات محل الدراسة امتنعت عن تزويدنا بالمعلومات المساعدة في تحديد مؤشرات الأداء المالي بحجة جائحة كورونا، لذلك اكتفينا بأرائهم، فقد تضمن هذا العنصر وصفًا لمجتمع، وعيّنتها والأداة المستخدمة، ومدى صدقها وثباتها كذلك إجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمناها في استخلاص نتائج الدراسة.

#### 1.3.1. إجراءات الدراسة الميدانية.

1.3.1. مجتمع وعينة الدراسة: يمثّل مجتمع الدراسة المجموعة التي يهتم بها الباحث والتي يريد أن يعمم عليها النتائج التي يصل إليها من العينة، ففي الدراسة الحالية يمثّل جميع الإداريين والمحاسبين والمراقبين الداخليين الموظفين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك الجزائر الخارجي BEA، البنك الوطني الجزائري BNA (وكالات ولاية بسكرة)، أما العينة فهي عبارة عن شريحة (جزء) من هذا مجتمع، تحمل خصائصه وصفاته، وتمثله فيما يخص الظاهرة موضوع البحث، ويتم اختيارها بطريقة معينة.

وقد تضمّنت الدراسة 30 فرد من الموظفين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك الجزائر الخارجي BEA، البنك الوطني الجزائري BNA ووكالات ولاية بسكرة من أصل 40 فرد، حيث تم توزيع الاستبيان عليهم وتم إسترجاع 30 استبانة بنسبة 75% خلال الفترة من 01 سبتمبر إلى 10 سبتمبر 2020.

2.3.1. أداة الدراسة: تم الاعتماد على الاستبيان، حيث قسّم إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: تضمن البيانات الشخصية لعينة الدراسة المتعلقة بأفراد العينة والمشكل من 4 عبارات، المحور الثاني: تضمن مكونات الرقابة الداخلية (متغير مستقل) والمشكل من 25 عبارة موزعة على خمسة أبعاد: البيئة الرقابية، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، نظام المعلومات والاتصال، نظام المراقبة باعتماد مقياس "ليكرت" الخماسي. أما المحور الثالث: تضمن الأداء المالي (متغير تابع) المشكل من 06 عبارة باعتماد مقياس "ليكرت" الخماسي.

3.3.1. صدق وثبات أداة الدراسة: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع البعد الذي تنتمي إليه، وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات أبعاد الاستبيان والمعامل الكلي لكل بعد، كما تحققنا من ثبات الإستبانة من خلال معامل ألفا كرونباخ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 1. معامل ثبات وصدق الاستبيان

المتغيرات	الفقرات	الدالة الإحصائية	معامل الصدق	معامل الثبات
مكونات الرقابة الداخلية (المتغير المستقل)	25	0.000	0.957	0.89
البيئة الرقابية	05	0.000	0.976	0.940
تقدير المخاطر	05	0.000	0.967	0.880
الأنشطة الرقابية	05	0.000	0.946	0.99
نظام المعلومات والاتصال	05	0.000	0.943	0.935
نظام المراقبة	05	0.000	0.936	0.987
الاداء المالي (متغير التابع)		0.000	0.986	0.997
الاستبيان ككل		0.000	0.932	0.910

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الثبات  $\alpha$  كرونباخ "Crombach Alpha"

بلغ 91.0% وهي نسبة جيدة مقارنة بالنسبة المقبولة إحصائيًا والبالغة 60%، أما معامل الصدق "Validity c" فقد بلغ 93.2% وهذا ما يشير إلى وجود علاقة اتساق وترابط جيد بين فقرات الاستبيان.

### 2.3. تحليل وتفسير النتائج.

#### 1.2.3. تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري للرقابة الداخلية.

#### 1.2.3. تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيئة الرقابية: يمثل الجدول الموالي

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذا البعد.

#### الجدول 2. الوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيئة الرقابية.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
01	تعمل إدارة بنكنكم على إيجاد قيم أخلاقية تدفع الموظفين لعمل بنزاهة ومنع التصرفات غير القانونية وغير أخلاقية.	3.74	1.16	مرتفع
02	تعتمد إدارة بنكنكم على نمط تشغيلي يضمن الإمتثال لتعليمات سلطة النقد.	3.62	1.13	مرتفع
03	يتلاءم الهيكل التنظيمي لبنكنكم مع طبيعة العمل، ويساعد على تحقيق الأهداف المطلوبة.	3.54	1.14	مرتفع
04	يعمل بنكنكم على تفويض الصلاحيات بشكل جيد متناسب مع مسؤوليات العمل المصرفي.	3.62	1.15	مرتفع
05	تُطلع إدارة بنكنكم كافة الموظفين على أدوارهم في إطار العمليات الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة.	3.51	1.16	مرتفع
	المتوسط العام	3.61	1.17	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ إدارة الوكالات البنكية محل الدراسة أنّها تدعم نظام الرقابة الداخلية من خلال القيم الأخلاقية التي يتمتع بها الموظفين التي تدفعهم إلى التصرف بنزاهة، والابتعاد عن التصرفات غير القانونية، وغير الأخلاقية، وهذا ما يؤكد توفرها على نمط تشغيلي يمثل لتعليمات سلطة النقد، ويؤكد أيضاً أن الهيكل التنظيمي لها يساعد على تحقيق الأهداف، وأن الصلاحيات فيه تفوض بشكل جيد، وبالتالي إطلاع الموظفين على أدوارهم في إطار واضح، وهذا ما فسره وقوع المتوسطات الحسابية (3.74)، (3.62)، (3.54)، (3.62)، (3.51) للفقرات في المستوى المرتفع بانحرافات معيارية (1.46)، (1.13)، (1.14)، (1.15)، (1.16).

#### 2.2.3. تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقدير المخاطر: يمثل الجدول الموالي

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذا البعد.

### الجدول 3. الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقدير المخاطر.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
01	تعمل إدارة بنكنكم على تحليل المخاطر وتصنيفها وتحليل احتمالية حدوثها.	3.67	1.17	مرتفع
02	تدرس الرقابة الداخلية حدوث مخاطر ناتجة عن تحديث نظم معلومات محاسبية جديدة.	3.56	1.18	مرتفع
03	تدرس الرقابة الداخلية حدوث مخاطر ناتجة عن النمو والتوسع السريع للبنك.	3.56	1.18	مرتفع
04	تدرس الرقابة الداخلية حدوث مخاطر ناتجة عن تغيير في الهيكل التنظيمي أو تغيير في الإشراف وفصل المهام.	3.74	1.27	مرتفع
05	تستقبل مصالح بنكنكم الملاحظات الرقابية الداخلية عن المخاطر التي تتعرض لها بكل إيجابية.	3.64	1.16	مرتفع
المتوسط العام		3.62	1.16	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إدارة الوكالات البنكية محل الدراسة تقوم بتحليل المخاطر وتصنيفها وتحديد احتمالية حدوثها، وبالتالي نظام الرقابة الداخلية فيما يدرس للمخاطر الناتجة عن استحداث نظم معلومات محاسبية جديدة، ومخاطر النمو والتوسع، والمخاطر الناتجة عن التغيير في الهيكل التنظيمي، أو التغيير في الإشراف وفصل المهام، هذا ما ساهم في ضمان ردود أفعال إيجابية لملاحظات الرقابة الداخلية لدى مصالح الوكالات البنكية، وهذا ما فسره وقوع المتوسطات الحسابية (3.67)، (3.56)، (3.56)، (3.74)، (3.64) بانحرافات معيارية (1.17)، (1.18)، (1.18)، (1.27)، (1.16) على التوالي.

1.2.3. تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري للأنشطة الرقابية: يمثل الجدول الموالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذا البعد.

### الجدول 4. الوسط الحسابي والانحراف المعياري للأنشطة الرقابية.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
01	توفر الرقابة الداخلية على وسائل محاسبية لتقييم الأداء كالموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية والمؤشرات المالية.	3.54	1.16	مرتفع
02	تتوفر الرقابة الداخلية في بنكنكم على معالجة البيانات الإلكترونية، من خلال الحماية الكافية على أجهزة الحاسوب، والبرامج وملفات البيانات.	3.51	1.19	مرتفع
03	توجد رقابة فعالة على الأداء المحاسبي للبنك.	3.64	1.18	مرتفع
04	يستخدم بنكنكم الشكاوي كأداة رقابية، ويتعامل معها بشفافية، ويعالجها بشفافية ونزاهة.	3.54	1.19	مرتفع
05	تساهم التقارير الدورية المقدمة للإدارة في بنكنكم في نجاح إجراءات الرقابة الداخلية.	3.67	1.17	مرتفع
المتوسط العام		3.57	1.16	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنَّ نظام الرقابة الداخلية في الوكالات البنكية محل الدراسة يتوفر على وسائل محاسبية لتقييم الأداء كالموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية والمؤشرات المالية، وبالتالي معالجة البيانات الإلكترونية، وتوفير الحماية الكافية على أجهزة الحاسوب، والبرامج والملفات، وتحقيق رقابة فعّالة على الأداء المحاسبي، كما أكدت أيضًا إجابات العينة أنَّ الشكاوي تستخدم كأداة رقابية، وأنها تتعامل معها بموضوعية ونزاهة، مما يحقق مساهمة التقارير الدورية المقدّمة في نجاح إجراءات الرقابة الداخلية، وهذا ما فسّره وقوع المتوسطات الحسابية (3.54)، (3.51)، (3.64)، (3.54)، (3.67) بانحرافات معيارية (1.16)، (1.19)، (1.18)، (1.19)، (1.17). على التوالي.

4.2.3. تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمعلومات والاتصال: يمثل الجدول الموالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذا البعد.

الجدول 5. الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمعلومات والاتصال.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
01	يتوفر ببنككم على نظم معلومات داخلية مالية وإدارية واضحة تساهم في تفعيل الرقابة الداخلية.	3.64	1.18	مرتفع
02	يتوفر ببنككم على قنوات اتصال واضحة ومفتوحة تسمح بتدفق المعلومات المحاسبية إلى جميع أقسام البنك.	3.59	1.14	مرتفع
03	يحتوي نظام الرقابة الداخلية على ضوابط رقابية وخطة طوارئ تضمن سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأجهزة والنظم الإلكترونية.	3.69	1.19	مرتفع
04	يتوفر ببنككم على نظام أمن يضمن عدم اختراق النظام المحاسبي، وإجراء تعديلات عليه، ويستخدم أرقام سرية للدخول إلى برامجه.	3.79	1.18	مرتفع
05	توفر الرقابة الداخلية المعلومات للمعنيين في الوقت المناسب لتمكينهم من متابعة مسؤولياتهم بكفاءة وفعالية.	3.79	1.18	مرتفع
المتوسط العام		3.55	1,26	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنَّ الوكالات البنكية محل الدراسة تتوافر على نظم معلومات داخلية مالية وإدارية واضحة تساهم في تفعيل عمليات الرقابة الداخلية وقنوات اتصال تسمح بتدفق المعلومات المحاسبية إلى جميع أقسام البنك، هذا يساعد نظام الرقابة الداخلية على وجود ضوابط رقابية وخطة طوارئ تضمن سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأجهزة والنظم الإلكترونية كما أكدت العينة المبحوثة أنَّ الوكالات البنكية محل الدراسة تتوافر على نظام أمن يضمن عدم الاختراق للنظام المحاسبي وإجراء

تعديلات عليه، حيث تستخدم أرقام سرية للدخول إلى برامجه، وكل ذلك يساعد نظام الرقابة الداخلية في توفير المعلومات للمعنيين في الوقت المناسب لتمكينهم من متابعة مسؤولياتهم بكفاءة وفعالية، وهذا ما فسّره وقوع المتوسطات الحسابية (3.64)، (3.59)، (3.69)، (3.79)، (3.79) بانحرافات معيارية (1.18)، (1.14)، (1.19)، (1.18)، (1.18) على التوالي.

5.2.3. تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمراقبة: يمثل الجدول الموالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذا البعد.

الجدول 6. الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمراقبة.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
01	يوجد في بنكنكم معايير رقابية لمتابعة وتقييم الأداء بشكل دوري.	3.84	1.12	مرتفع
02	يتناسب نظام الرقابة الداخلية المستخدم في بنكنكم مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها.	3.77	1.07	مرتفع
03	يتمتع العاملون في التدقيق والرقابة بالاستقلالية عن الإدارة التنفيذية، وبالتالي تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.	3.90	1.12	مرتفع
04	يتعامل الكل مع أنشطة الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية للبنك.	3.77	1.15	مرتفع
05	تستقبل إدارة بنكنكم تقارير نظام الرقابة الداخلية التي يعدّها المدقق الداخلي، ويعمل بها لتصويب الانحرافات إن وجدت.	3.78	1.21	مرتفع
	المتوسط العام	3.80	1.01	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الوكالات البنكية محل الدراسة تعتمد على معايير رقابية في تقييم أداؤها بشكل دورية، كما أنّ نظام الرقابة الداخلية فيها منسجم مع المخاطر التي يتعرضون لها، وساعد في ذلك تمتع المدققين الداخليين والمراقبين بالاستقلالية عن الإدارة التنفيذية، واقتناع الكل أن أنشطة الرقابة الداخلية جزء من الواجبات اليومية، واستقبال الإدارة لتقاريرها والتي تصوب على الانحرافات إن وجدت، وبالتالي تحسين إجراءات الرقابة، وهذا ما فسّره وقوع المتوسطات الحسابية (3.84)، (3.77)، (3.90)، (3.77)، (3.78) بانحرافات معيارية (1.12)، (1.07)، (1.12)، (1.15)، (1.21) على التوالي.

2.2.3. تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيئة الرقابية: يمثل الجدول الموالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذا البعد.

الجدول 7. الوسط الحسابي والانحراف المعياري للأداء المالي.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
01	يتعلق الأداء في بنككم بتحسين الأداء المالي وليس الرقابة عليه	3.89	1.16	مرتفع
02	تستكمل مؤشرات الأداء المالي بمقاييس أداء تشغيلية غير مالية، والتي تعتبر مسيبتاً للأداء المالي المستقبلي.	3.77	1.13	مرتفع
03	تقاس كفاءة استخدام الأموال بمؤشر العائد على حق الملكية ROE.	3.87	1.07	مرتفع
04	تقاس كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإيرادية بمعدل العائد الإجمالي لموجودات ROA.	3.72	1.18	مرتفع
05	تسعى إدارة بنككم بالحفاظ على قوتها في السوق من خلال نسبة الربح لكل سهم EPS.	3.75	1.14	مرتفع
06	تتمتع وكالاتكم بثقة كبيرة من طرف العملاء، تحدها القيمة السوقية إلى الدفترية.	3.71	1.11	مرتفع
	المتوسط العام	3.82	1.17	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجابات العينة المبحوثة وقعت في المستوى المرتفع بمتوسطات حسابية (3.89)، (3.77)، (3.87)، (3.72)، (3.75)، (3.71) وانحرافات معيارية (1.16)، (1.13)، (1.07)، (1.18)، (1.14)، (1.11) على التوالي مما يفسر أن الوكالات البنكية محل الدراسة تسعى إلى تحقيق الرقابة من خلال أداء مالي جيد، فهذا الأخير تحده مؤشرات مالية مكملة لمؤشرات أخرى تدرس الأداء المالي المستقبلي، كما أكدت العينة أن مؤشرات قياس الأداء تحسب بعد التحليل المالي للقوائم المالية للبنك كما يلي: (معدل العائد على الأصول = صافي الربح ÷ إجمالي الأصول)، (معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح ÷ حقوق الملكية)، وذلك كل دورة محاسبية.

3.3. اختبار الفرضيات.

1.3.3. اختبار الفرضية الرئيسية:

الفرضية العدمية  $H_0$ : " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الرقابة الداخلية في الوكالات

محل الدراسة على أدائها المالي عند مستوى معنوية  $\alpha \geq 0.05$  "

الفرضية البديلة  $H_1$ : " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الرقابة الداخلية في الوكالات

محل الدراسة على أدائها المالي عند مستوى معنوية  $\alpha \geq 0.05$  ."

للتحقق من صحة الفرضية الرئيسية سنستخدم معامل ارتباط بيرسون كما يوضّحه

الجدول التالي:

الجدول 8. اختبار الفرضية الرئيسية.

المتغير	ROA	ROE	الدلالة الإحصائية (sig)
البيئة الرقابية	0,669	0,733	0.000
تقدير المخاطر	0,698	0,764	0.000
الأنشطة الرقابية	0,697	0,708	0.000
نظم المعلومات والاتصالات	0,683	0,716	0.000
نظام المراقبة	0,692	0,626	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه وجود علاقة إيجابية دالة عند مستوى معنوية  $\alpha \geq 0.05$  بين جميع أبعاد الرقابة الداخلية وبين مؤشرات الأداء المالي (ROA)، (ROE)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، ونقر بوجود علاقة بين مكونات الرقابة الداخلية ومؤشرات الأداء المالي في الوكالات محل الدراسة.

2.3.3. اختبار الفرضيات الفرعية:

1.2.3.3. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية العدمية  $H_0$ : "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الرقابة الداخلية في الوكالات محل الدراسة على عائد الأصول ROA عند مستوى معنوية  $\alpha \geq 0.05$ "  
 الفرضية البديلة  $H_1$ : "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الرقابة الداخلية في الوكالات محل الدراسة على عائد الأصول ROA عند مستوى معنوية  $\alpha \geq 0.05$ "  
 وللتحقق من صحة الفرضية استخدمنا معامل الانحدار الخطي البسيط ( $\beta$ ) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 9. اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتغير	معامل الارتباط	معامل التحديد	ميل خط الانحدار $\beta$	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية (sig)
البيئة الرقابية	0.622	0.438	0.321	11.049	0.000
تقدير المخاطر	0.661	0.436	0.356	11.937	0.000
الأنشطة الرقابية	0.667	0.444	0.354	11.801	0.000
نظم المعلومات والاتصالات	0.670	0.444	0.347	11.466	0.000
نظام المراقبة	0.514	0.264	0.358	11.753	0.000
الدرجة الكلية للرقابة الداخلية	0.627	0.393	0.358	12.186	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال جدول أعلاه نلاحظ وجود علاقة طردية بين العناصر المكونة للرقابة الداخلية في الوكالات البنكية محل الدراسة على العائد على الأصول ROA فزيادة مستوى



ممارسة عناصر الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة أدى إلى زيادة العائد على الأصول ROA بمقدار  $\beta = 0,358$  كما بلغ ( $R = 0.627$ ) وهذا ما يفسر وجود علاقة ارتباط خطي قوي بين مكونات الرقابة الداخلية، كما يشير ( $R^2 = 0,393$ ) إلى أنّ التغيير في العائد على الأصول يعزى التغيير في مستوى فاعلية الرقابة الداخلية، وهذا ما فسّره قيمة ( $t = 12,186$ ) المحسوبة التي كانت أكبر من قيمتها الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقر بوجود علاقة بين مكونات الرقابة الداخلية والعائد على الأصول ROA.

### 2.2.3.3. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية العدمية  $H_0$ : "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الرقابة الداخلية في الوكالات محل الدراسة على العائد على حقوق الملكية ROE عند مستوى معنوية  $\alpha \geq 0.05$ "  
 الفرضية البديلة  $H_1$ : "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الرقابة الداخلية في الوكالات محل الدراسة على العائد على حقوق الملكية ROE عند مستوى معنوية  $\alpha \geq 0.05$ "

### الجدول 10. اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتغير	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد ( $R^2$ )	ميل خط الانحدار	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية (Sig.)
البيئة الرقابية	0.641	0.408	0.408	13.064	0.000
تقدير المخاطر	0.673	0.452	0.449	14.193	0.000
الأنشطة الرقابية	0.654	0.427	0.427	13.585	0.000
نظم المعلومات والاتصالات	0.628	0.349	0.387	12.488	0.000
نظام المراقبة	0.636	0.404	0.399	13.819	0.000
الدرجة الكلية للرقابة الداخلية	0.668	0.446	0.443	13.945	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال جدول أعلاه نلاحظ وجود علاقة طردية بين العناصر المكونة للرقابة الداخلية في الوكالات البنكية محل الدراسة على العائد على حقوق الملكية ROE فزيادة مستوى ممارسة عناصر الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة أدى إلى زيادة العائد على حقوق الملكية ROE بمقدار  $\beta = 0,443$  كما بلغ ( $R = 0.668$ ) وهذا ما يفسر وجود علاقة ارتباط خطي قوي بين مكونات الرقابة الداخلية والعائد على حقوق الملكية ROE، كما يشير ( $R^2 = 0,446$ ) إلى أنّ التغيير في العائد على حقوق الملكية ROE يعزى التغيير في مستوى فاعلية الرقابة الداخلية، وهذا ما فسّره قيمة ( $t = 13,945$ ) المحسوبة التي

كانت أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقر بوجود علاقة بين مكونات الرقابة الداخلية العائد على حقوق الملكية ROE.

خلاصة: إنَّ دراسة تطبيق وتقييم نظام الرقابة الداخلية يشكّل مدخلاً هاماً لتحديد خطة عمل مسيّري البنكية، فهذا الأخير يفرض عليهم تحدي كبير لضمان تطبيقها بدقة وكفاءة عالية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة التطبيقية لتحديد أثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي لهذه الوكالات، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تتميز الوكالات محل الدراسة بنظام رقابة داخلية متين وكفاء ذو فعالية وكفاءة في استغلال أصول البنك واستثمارها بشكل جيد ومن ثم توليد الأرباح التي تنعكس إيجاباً على العائد على الأصول وحقوق الملكية.

- التطبيق الصارم لإجراءات نظام الرقابة الداخلية في الوكالات البنكية محل الدراسة ساهم بشكل واضح في التقليل من نسبة التعثر في القروض وتقليل المخاطر وبالتالي زيادة الثقة في وكالاتهم وتحقيق ربحية أكبر وزيادة العائد على السهم، وسيكون له والتأثير الإيجابي على القيمة السوقية والدفترية للسهم وزيادة الحصص السوقية في حالة ما أدرجة في البورصة؛

التوصيات:

- زيادة الكفاءة والفاعلية في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بحث مسيّري الوكالات البنكية بتحمل مسؤولياتهم الرقابية، وزرع القيم الأخلاقية؛

- التركيز الدائم على تحليل المخاطر التي تحقق أهداف البنك الربحية؛

- فتح مناصب مالية للمدققين الداخليين وتوظيفهم في جميع الوكالات الفرعية؛

- ضرورة التقييم المستمر لنظام الرقابة الداخلية ومواكبة التطورات المتعلّقة بالمعايير الدولية والتدقيق المحاسبي والتطور التكنولوجي.

- آفاق الدراسة: دور الرقابة الداخلية في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك التجارية.

## المراجع:

### الكتب:

- أحمد توفيق، جميل (1999). إدارة الأعمال: مدخل وظيفي، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- مجذوب، طارق (دون سنة نشر)، الإدارة العامة: العملية الإدارية والوظيفية العامة، الإصلاح الإداري، بيروت: منشورات حلي.
- الحسيني، فلاح حسن، الدوري محمد مؤيد عبد الرحمن (2006). إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي، ط2، عمان- الأردن: دار وائل للنشر.
- الزبيدي، حمزة محمود (2009). التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، عمان- الأردن: مؤسسة وراق للنشر والتوزيع.

### المذكرات والرسائل:

- خميس بدوي، عبد السلام (2011). أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة (دراسة حالة المنظمات الأهلية في قطاع غزة)، (مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة) متاح على الموقع: <https://www.mobt3ath.com/uploade/book/book-25187.pdf>
- محمود أبو معمر، فارس (2004). مدى التزام مدقي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، (مذكرة ماجستير، غزة) متاحة على الموقع: <https://iugspace.iugaza.edu.ps/handle/20.500.12358/18798>
- رشاد أبو صافي، صابرين (2019). مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في شركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة مع إطار COSO، (مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة) متاحة على الموقع: <https://iugspace.iugaza.edu.ps/handle/20.500.12358/18798>
- محمد عقيل، شعبان (2015). قدرة مؤشر القيمة الاقتصادي مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على التغيير في القيمة السوقية للأسهم، مذكرة ماجستير، (جامعة غزة الإسلامية)، متاحة على الموقع: <https://iugspace.iugaza.edu.ps/handle/20.500.12358/18798>

### تقارير:

- Basel Committee on Banking Supervision (1999), Consultative paper, retrieved from [http://defaultrisk.com/pp\\_super\\_01.htm](http://defaultrisk.com/pp_super_01.htm)

### مجلات:

- شناتي سامر، أورريزق الياس، مدى توافق الأداء المالي مع البنوك الإسلامية: قراءة نموذج Camles، مجلة البشائر الاقتصادية، 6(1)، 191. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/115440>
- قجبوتة سالم بشير، الشويرف عبد الله مفتاح، رابع علي حسين، فعالية نظام الرقابة الداخلية كمتغير وسيط بين البيئة التنظيمية وكفاءة المراجعة الداخلية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته، مجلة اقتصاد المال والأعمال، 5(2)، 529. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/140032>

- فراونة حازم، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية مقارنة بين بنك فلسطين في غزة والبنك الاسلامي الفلسطيني، مجلة آفاق  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/9870> للعلوم، 5(17)،



كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي حول:  
الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر  
الترقيم الدولي الموحد (ISBN) : 978-9931-9691-3-6  
أفريل 2021 / ص: 78-59



## دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية

### The role of internal audit in activating banking risk management

سعد قرمش زهرة<sup>1\*</sup>، سلطان كريمة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة (الجزائر)، za.saad.g@gmail.com

<sup>2</sup> جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة (الجزائر)، K.soltane@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2021/04/30

تاريخ الاستلام: 0000/00/00

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك، مع استعراض لمفهوم التدقيق الداخلي في البنوك، وبيان أهميته وأهدافه ومبادئه، ومن ثم التطرق لإدارة المخاطر المصرفية إضافة إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات كان من أهمها: زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر في البنوك، والعمل على زيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين ليتمكنوا من القيام بأداء مهامهم على أكمل وجه.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، المدقق، إدارة المخاطر المصرفية.

تصنيف(JEL): M4, M42, G32

#### Abstract

This study aims to identify the role of the internal auditor in activating banking risk management , by presenting the concept of internal auditing in banks, stating its importance, objectives and principles, and then addressing banking risk management. in addition clarifying the role played of the internal auditor in banking risk management. The study concluded A set of suggestions, the most important of which are: Increasing coordination between the internal auditor and banking risk management , and working on uprising interest in developing the capabilities of internal auditors so that they can perform their duties perfectly.

**Key words:** internal audit, auditor, banking risk management.

**JEL classification:**M4, M42, G32

مقدمة

لقد شهدت الصناعة المصرفية تطورا ملحوظا في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة، ما أدى إلى اشتعال المنافسة بين البنوك فنتج عنه زيادة المخاطر وتنوعها وتعقدتها الأمر الذي دفع هذه المصارف إلى ضرورة مواجهة هذه المخاطر، عن طريق ابتكار جملة من الأساليب والأدوات التي تمنحها القدرة على تسيير وإدارة أنشطتها الانتمائية والاستثمارية ضمن مجال مخاطر مقبول ومسموح به. وقد تعاضم دور إدارة المخاطر المصرفية على المستوى العالمي بعد توالي الأزمات المالية والمصرفية خاصة بعد أزمة دول شرق آسيا 1997 وأزمة الائتمان لسنة 2008 والتي أدت إلى انهيار العديد من البنوك العالمية، ما أدى بالعديد من الهيئات والمنظمات لإصدار العديد من المعايير والأساليب التي من شأنها مساعدة هذه البنوك على تقدير وتحوط ضد هذه المخاطر وإدارتها بطرق علمية حديثة. في ظل هذه التغيرات فإنه ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المدقق الداخلي على أنه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر؛ لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله أهلا لذلك، وعليه تشهد وظيفة التدقيق الداخلي منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي تطورات هائلة، خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية بعد صدور المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي عن معهد المدققين الداخليين، والذي تضمن توسيع مهام وصلاحيات مهنة التدقيق الداخلي بإضافة مهمة تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، كما أن الميزة الأساسية التي تحكم نشاط المصارف هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها.

هنا يأتي دور التدقيق الداخلي، من خلال تحديد تلك المخاطر وقياسها والافصاح عنها بالشكل الذي يمكن من مستخدمي القوائم المالية الحكم على مدى قدرة المصارف على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن تم التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلا واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك. لذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى:

- استعراض الاطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي في المصارف، وبيان أهميته وأهدافه

ومبادئه:

- محاولة تقديم مفهوم لإدارة المخاطر المصرفية وتحديد أهم المبادئ والأهداف المرجوة من تطبيقها:

- توضيح دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية.

ولالإلمام بالموضوع أكثر، ثم صياغة مجموعة من الأسئلة والتي نوجزها فيما يلي:

- ما هي أهم المبادئ والأهداف المرجوة من تطبيق نظام إدارة المخاطر المصرفية في البنوك؟

- ما طبيعة التدقيق الداخلي في المصارف؟

- ما حجم إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنوك؟

- ما مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية؟

لتحقيق أهداف البحث وبغية الإجابة على الأسئلة السابقة اشتملت الورقة البحثية على المحاور الآتية:

المحور الأول: طبيعة التدقيق الداخلي في المصارف؛

المحور الثاني: مفاهيم عامة حول إدارة المخاطر المصرفية؛

المحور الثالث: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية.

### 1. طبيعة التدقيق الداخلي في المصارف:

يعد التدقيق الداخلي حديثا بالمقارنة مع التدقيق الخارجي، وقد لاقى قبولا كبيرا في الدول المتقدمة ومع تطور المصارف أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله، بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات.

#### 1.1 مفهوم التدقيق الداخلي:

إن كلمة التدقيق (Audit) جاءت في كلمة (audire) اللاتينية التي تعني الاستماع (écouter)، ولقد تعددت تعريفاته ولكنها جميعا تتركز على بيان الهدف منها، فقد عرف

اتحاد المحاسبين الأميركيين التدقيق بأنه "إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإجراءات الاقتصادية والأحداث وتقييمها بصورة موضوعية، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الاقرارات وايصال النتائج للمستفيدين" (التميمي، 2006، ص 20).

كما تعددت الجوانب التي يتم التطرق إليها في تعاريف التدقيق الداخلي، وهذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها، ورغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم إلا أنها تصب في نفس الهدف ومن هذه التعاريف نذكر:

-عرف المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين ( I I A ) (Institute of international auditing)، في نشرته التي أصدرها في عام 1971 على أنه "نشاط تقييم مستقل نشأ داخل المؤسسة، تعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى كخدمة للإدارة، وهو وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى" (الخطيب 2010، ص 120).

-بينما يشير التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخليين ( I I A ) على أنه "نشاط مستقل وموضوعي واستشاري، مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها على انجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم" (جمعة، 2001، ص 46).

مما سبق يتضح أن وظيفة التدقيق الداخلي هي أعم وأشمل من مجرد التدقيق المالي والمحاسبي، وإنما تمتد لتشمل المجالات الإدارية والتشغيلية كتقييم الخطط والسياسات والإجراءات، واقتراح السبل المناسبة لتطويرها وتقييم الالتزام بها من جانب الموظفين وحسن استغلال الموارد والكفاءة، وبالتالي فإن دور التدقيق الداخلي الرقابي يضع التدقيق الداخلي كنظام شامل للرقابة، يشرف ويقيم ويدعم نظام الرقابة المختلفة ويراقب عليها، وبالتالي فوجود تدقيق داخلي في المؤسسة يشكل ضمانة وركيزة أساسية لكفاءة وفعالية نظم الرقابة الأخرى، كما ننوه أن أعمال التدقيق الداخلي يقوم بها موظفون قد يكونون من العاملين داخل المؤسسة، أو يقومون بالعمل لدى جهة خارجية أو جهة مستقلة عن المؤسسة، ويجب أن يتميزوا بالاستقلالية والموضوعية في الأداء.



## 2.1. أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه الحديثة:

لقد ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي بشكل جدي خلال الأزمة 1929 – 1933 وبعد الحرب العالمية، نتيجة لإفلاس العديد من الشركات وتحمل إدارات هذه الشركات المسؤولية عن ذلك، فضلاً عن حاجة إدارات هذه الأخيرة لمتابعة مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لديها، الأمر الذي دفعها لإنشاء وظيفة التدقيق الداخلي لتكون العين الساهرة لها في فحص وتقييم فاعلية جميع أنشطة الرقابة لإنجاز مهامها، من التحقيق والتحليل والتقييم لجميع أوجه ومجالات النشاط والخطط والأهداف التي تسعى هذه الشركات إلى تحقيقها. فوظيفة التدقيق الداخلي هي جزء من نظام الرقابة الداخلية، حيث أنها تشكل بؤرة هذا النظام وصمام الأمان له، وخصوصاً بعد إيلاء هذه الوظيفة مكانة مميزة تسعى إلى تحويل هذه الوظيفة من وظيفة رقابية في المنظمة، إلى مهنة معترف بها من قبل المنظمات المهنية المحاسبية الدولية. (بكري، 2005، ص 20)

قد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي، وأصبحت نشاطاً تقويمياً لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة بهدف تطوير هذه الأنشطة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات بحيث اعتبرت كصمام الأمان في يد الإدارة. (المطارنة، 2009، ص 19)

- كما تختلف أهداف المدقق الداخلي بشكل كبير وتعتمد على حجم وهيكل المنظمة ومتطلبات الإدارة، وتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- الاشراف على الرقابة الداخلية؛ وذلك من خلال مراجعة أنظمة الرقابة والاشراف على عملها والتوصية بعمل تحسينات عليها؛

- فحص المعلومات المالية والتشكيلية؛ وذلك من خلال مراجعة الوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف واعداد التقارير حول المعلومات المالية والتشغيلية؛

- مراجعة الأنشطة التشغيلية وذلك من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الفاعلية والكفاءة بما في ذلك نشاطات المنشأة غير المالية؛

-مراجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى وسياسات وتوجهات الإدارة والمتطلبات الداخلية الأخرى؛

-إدارة المخاطر: من خلال تحديد وتقديم المخاطر المهمة والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة:

-الحوكمة: يمكن أن يقيم قسم التدقيق الداخلي عملية الحوكمة فيما يتعلق بتحديد أهدافها المتعلقة بالأخلاق والقيم وإدارة الأداء والمساءلة وإيصال معلومات المخاطر والرقابة، إلى الجهات المعنية في المؤسسة وفاعلية التواصل بين المكلفين بالرقابة والمدققين الداخليين والخارجين والإدارة: (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2009، ص 646)  
كما صاحب التطور التاريخي للتدقيق الداخلي تطوراً في الأهداف التي يسعى إليها هذا الأخير، والتدقيق الداخلي في المصارف تتلخص أهدافها في تقييم حقيقي للنظام ككل يقصد الكشف عن مواطن الضعف التي تؤثر سلباً على عوائد المصارف.

### 3.1. أنواع التدقيق الداخلي:

هناك العديد من الأنواع التي تندرج تحت إطار التدقيق الداخلي، تتمثل فيما يلي:

(المدهون، 2011، ص 17)

التدقيق المالي: ويقصد به تحليل النشاط الاقتصادي للمؤسسة وتقييم الأنظمة المحاسبية وأنظمة المعلومات والتقارير المالية، ومدى الاعتماد عليها.  
تدقيق الالتزام: ويقصد به مراجعة الضوابط الرقابية والمالية والتشغيلية والعمليات، للحكم على جودة وملاءمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات والإجراءات.

التدقيق التشغيلي: ويقصد به المراجعة الشاملة للوظائف المختلفة داخل المنشأة، للتأكد من كفاءة وفاعلية وملاءمة هذه الوظائف، من خلال تحليل الهياكل التنظيمية وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المنشأة، من خلال هذه الوظائف.

التدقيق الإداري: ويشمل عملية تقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق أهداف المنشأة.

### 4.1. التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي:

نظرا لتشعب وزيادة تعقيدات العمل المصرفي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء، لذلك فإن عملية التدقيق الداخلي تكتسي أهمية كبيرة في المصارف، لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتدعيم الحوكمة المؤسسية وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، وبالتالي فإن من مسؤوليات دائرة التدقيق الداخلي إعطاء الاهتمام الكافي بالضوابط القانونية والتنظيمية التي تحقق أهداف الرقابة على أعمال المصرف، بما في ذلك السياسات والطرق والقواعد والمبادئ الصادرة عن الجهات المختصة في العمل المصرفي. (المدهون، 2011، ص 21)، تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل سير أنشطتها، وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن عوامل داخل أو خارج البنك وتبقى درجة هذه المخاطر وكذلك الإجراءات المتخذة للتخفيف منها، تعود أساساً إلى فعالية أنظمة المراقبة التي توضع خصيصاً لمواجهة التغيرات والاختلالات التي قد تحصل. (حلمي، 2003، ص 104)

حيث ان الهدف الرئيس من تدقيق عمليات المصرف، هو تقديم رأي مستند إلى المعايير الدولية للتدقيق أو الممارسات المحلية المناسبة، التي يتم وضعها حول صحة البيانات المالية السنوية للمصرف والتي تم إعدادها بشكل دوري، وغالباً ما يطلب من المدقق الداخلي للمصرف، أن يقدم تقارير لأغراض خاصة بالجهات العليا المشرفة على المصرف وإلى السلطات النظامية الأخرى، وفيما يلي أهم أهداف التدقيق الداخلي في المصارف:

(RSM , 2008, p 5)

- تيسير تحقيق أهداف العمل في المصرف؛
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المصرف؛
- تقييم نظام الرقابة الداخلية والنظم والإجراءات؛
- حماية أصول المصرف؛
- تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر؛
- تيسير الامتثال لقوانين حوكمة الشركات وتقديم التقارير بشكل مستقل للجنة التدقيق؛
- استعراض ومراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح داخل المصرف؛
- زيادة الموثوقية بالقوائم المالية.

## 2. مفاهيم عامة حول إدارة المخاطر المصرفية.

مما لا يخفى على أحد أن قطاع المصارف يحتل مكانا متميزا داخل القطاع المالي، ومن أقدم المؤسسات وأكثرها انتشارا، فضلا عن صلتها المباشرة بنظم المدفوعات، وبالتالي بحركة النقود في الدولة والتي تمثل المحرك الأساسي لعجلة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يجعل هذه البنوك من أكثر المؤسسات المالية تعرضا للمخاطر؛ ولذلك لم يعد النشاط المصرفي يعمل علة تلاقي المخاطر، بل أصبح لزاما عليه أن يتعامل معها، وهكذا بات هذا النشاط في الآونة الأخيرة يعرف بفن التعامل مع المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها، والافصاح عنها بالشكل الذي يمكن المختصين من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها.

### 1.2. مفهوم إدارة المخاطر المصرفية:

#### 1.1.2. تعريف إدارة المخاطر:

يعتبر عنصر الخطر في البنوك أكبر وأهم تحدي يثقل كاهل المسؤولين فيها، لذلك أصبح تسيير الخطر أمرا ضروريا للبنوك بصفة خاصة، فما هو الخطر المصرفي؟ هناك العديد من التعاريف ومن بينها نذكر: "التقلبات في القيمة البنكية للسوق." (بابكر، 2006، ص 5) كما يمكن تعريف الخطر المصرفي على أنه: "مجموع حوادث غير متوقعة مثل عدم قدرة المدين على الوفاء بدينه، عدم قدرة البنك على الوفاء بدينه تجاه عملائه، وغير ذلك من المخاطر التي تحول دون البنك من تحقيق أهدافه." (بعداش، 2010، ص 69) - باعتبار إدارة المخاطر المصرفية علما جديدا نسبيا، فقد تم تعريف إدارة المخاطر المصرفية بطرق متنوعة حيث يمكن عرض جزء منها فيما يلي:

تعرف إدارة المخاطر المصرفية على أنها: "كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارة المصارف من اجل وضع حدود للأثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر بأشكالها المختلفة والمحافظة وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من أثارها السلبية على المصارف." (الشمري، 2009، ص 190). ويمكن القول بأن إدارة المخاطر المصرفية هي علم وفن في آن واحد: (فلفي، 2010، ص 45، 46)، علم لكونه يتبع عمليات التحليل الواقعي والبناء

العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية، وكذلك الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر. فن لكونه يتطلب اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية في المؤسسات المصرفية، مع الالتزام بالحذر تجاه المخاطر بما يجعل إدارتها دائماً من الفنون القائمة على المعرفة الحقيقية المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية، ومن جراء الخبرة الطويلة في العمل المصرفي.

### 2.1.2. أهمية إدارة المخاطر المصرفية:

تحتل إدارة المخاطر المصرفية أهمية كبيرة ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

(بريش، طيب، 2013، ص 226)

-تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف؛

- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءً عليها تشكيل خطة وسياسة العمل واتخاذ القرارات التسعير؛

- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية؛

-مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقترحات لجنة بازل.

### 2.2. المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية:

تتطلب إدارة المخاطر المصرفية مجموعة من المبادئ نذكر منها: (مصباح، 2012، ص ص

(28-25)

1- توفر إطار لإدارة المخاطر المصرفية: يجب أن يتصف هذا الإطار بالشمولية بحيث يغطي جميع المخاطر، وكذلك المرونة حتى يتوافق مع المتغيرات في بيئة الأعمال.

2- تكامل إدارة المخاطر: يهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أن أي عملية لإدارة المخاطر تتم بشكل مستمر على مستوى المنشأة ككل، ومعرفة درجة التداخل والترابط بين المخاطر المختلفة وتحديد الآثار المترتبة عنها لتستطيع الإدارة اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر.

3. محاسبة خطط الأعمال: تقع مسؤولية إدارة المخاطر في كل نشاط على عاتق من يتولى إدارته، كما يتم محاسبته عن نتائج هذه الأعمال فإنه محاسب ومسؤول عن النتائج السلبية للمخاطر المحيطة بأعمال هذا النشاط. ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من توفر الفهم

والإدراك للمديرين والمسؤولين عن اتخاذ القرار، في الأنشطة المختلفة بالمخاطر المترتبة عن اتخاذ القرارات الخاطئة وتأثيرها على أهداف المنشأة.

4- تقييم وقياس المخاطر: يجب أن تقيم جميع المخاطر بطريقة وصفية وكمية وبصورة منتظمة، حيث تساعد عملية تقييم وقياس المخاطر الإدارة في فهمها وإدراكها لحجم وطبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها، من خلال تحويلها إلى لغة الأعمال والأرقام، وهذا ما يسمح لها باتخاذ القرارات الصريحة وتطبيق الإجراءات المناسبة مع المخاطر المختلفة.

5- المراجعة المستقلة: إن عملية تقييم المخاطر في المصرف تكون من قبل جهة مستقلة يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية، واختبار فاعلية أنشطتها، وتقديم تقاريرها للإدارة العليا ومجلس الإدارة، كما يجب أن تكون هناك سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة وغير العادية.

### 3.2. أنواع المخاطر المصرفية ومراحل إدارتها:

#### 1.3.2. أنواع المخاطر المصرفية:

نظرا للمحيط البنكي وكذا طبيعة الأنشطة البنكية، فالمهام البنكية تتحمل مخاطر لاتعد ولا تحصى وفيما يلي يمكن أن نشير إلى أهم مخاطر القطاع البنكي:

✓ **المخاطر الائتمانية:** (حماد، 2008، ص97) تعتبر المخاطر الائتمانية من أقدم المخاطر بالنسبة للبنوك وأكثرها شيوعا، إلا أن قياسها الكمي ما يزال صعبا للغاية، ويمكن تعريفها بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل، وللمخاطرة الائتمانية أهمية قصوى من حيث أهمية الخسائر المحتملة. والمخاطرة الائتمانية هي أيضا مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل، فمثل هذا التراجع لا يعني التخلف عن السداد وإنما يعني أن احتمال التخلف عن السداد يزداد، وتقوم أسواق رأس المال بتقييم أو المركز الائتماني للمنشآت، أو تراجع قيمة أسهمها أو في ضوء تراجع تقدير وكالات التقييم.

✓ **مخاطر السيولة:** تسعى البنوك وهي بصدد توظيف أموالها إلى الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لديها، وتمثل هذه السيولة في الأرصدة النقدية المحتفظ بها بخزينة البنك، وودائع لدى البنك المركزي، ولدى البنوك الأخرى، وتساعد هذه السيولة البنوك على مقابلة السحب من الودائع سواء كانت عملية السحب عادية أو طارئة. وتمثل المهمة الأساسية لإدارة البنك في الاحتفاظ بالقدر المناسب من هذه السيولة لدى البنك، بحيث لا يزيد مقدارها عن حاجة البنك فيؤدي ذلك إلى وجود أموال عاطلة مما يؤثر سلباً على أداء البنك، ولا يقل أيضاً مقدار هذه السيولة عن حاجة هذا البنك الأمر الذي يعرضه إلى مخاطر السيولة.

تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك تلبية الالتزامات تجاه الغير أو تمويل زيادة الأصول، وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة.

✓ **مخاطر سعر الفائدة:** تشير مخاطر سعر الفائدة إلى التغيرات الأساسية في صافي دخل فائدة البنك، والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة السوقية. إن مراقبة مخاطر أسعار الفائدة يعتبر من الأمور الهامة في تقييم كفاءة الإدارة للأصول والخصوم. يمكن القول بأن خطر سعر الفائدة هو الخسارة المحتملة للبنك، والناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، وتحصل هذه المخاطر عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الاستحقاقات، وتزداد بزيادة ابتعاد تكاليف الموارد عن مردودية تلك الاستخدامات، ويمس خطر سعر الفائدة جميع المتعاملين في البنوك سواء كانوا مقرضين أو مقرضين، فالمقرض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة، أما المقرض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها. (بعداش، 2010، ص 125)

✓ **مخاطر سعر الصرف:** تتمثل مخاطرة العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف. وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات ذات العملات الأجنبية. إن مخاطرة الصرف الأجنبي مجال كلاسيكي للتمويل الدولي وهي من مخاطر

السوق، وبالنسبة لمعاملات السوق تكون أسعار الصرف الأجنبي مجموعة فرعية من المؤشرات السوقية الأخرى. يوجد أيضا مخاطرة عملة إضافية بالنسبة لكل المعاملات المصرفية أو السوقية المنجزة بعملات أجنبية. والطريقة التقليدية للتعامل مع مخاطر الصرف الأجنبي هي إدارة المخاطر وفقا لكل عملة فيما يتعلق بالمحفظة المصرفية.

✓ **مخاطر القدرة على السداد:** (حماد، 2008، ص 206) مخاطرة القدرة على الدفع أو الوفاء بالالتزامات هي مخاطرة عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر من خلال رأس المال المتاح، ولذلك فإن مخاطرة القدرة على الوفاء بالالتزامات هي مخاطرة عجز البنك عن السداد، وهي مطابقة أيضا للمخاطرة الائتمانية المتكبدة بواسطة الأطراف المقابلة للبنك.

### 2.3.2. مراحل إدارة المخاطر المصرفية

تقوم إدارة المخاطر على مجموعة من المراحل والتي تلعب دورا هاما في مواجهة المخاطر، حيث تتمثل هذه المراحل في: (بعداش، 2010، ص ص 75، 76)

- **مرحلة توقع الخطر وتحديده:** كل خدمة يقدمها البنك تنطوي على مجموعة من المخاطر، فعلى سبيل المثال هناك أربعة من أنواع المخاطر في حالة منح الائتمان هي: مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل. وهنا تظهر أهمية تحديد المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

تعتبر هذه المرحلة جزء من الإدارة بالتوقع، إذ يسمح توقع الخطر بالتخفيض من عامل المفاجأة وعامل عدم التأكد، واستيعاب الظواهر غير المنتظرة، وهذا من خلال توفير إجراءات للحماية والاحتياط. إذ تسمح إجراءات الحماية بالتخفيض من حدة الخطر، في حين تسمح إجراءات الاحتياط بالتخفيض من تكرار وقوع المخاطر وتحقيقها.

- **مرحلة تقييم الخطر وقياسه:** إن كل نوع من المخاطر لابد من النظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي: حجمه، مدته، واحتمال حدوثه. وقياس الخطر قد يتضمن العوائد والتكاليف، والمتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية...، فعملية تقييم الخطر



وقياسه، هي تحديد عامل التأكد وخطورة الضرر أو احتمال وقوعه، ومن بين مبادئ هذه المرحلة تحديد الظروف الخطرة والقرارات التي يحتمل أن تسبب أضراراً.

تسمح هذه المرحلة بإصدار أحكام حول مدى كفاية الضوابط والتدابير، وتحديد الاختلالات في توفير وتحديد أولويات التدابير اللازمة لتصحيح الوضع. ويستند البنك في القيام بهذه العملية على الطرق والأساليب الرياضية والإحصائية في تقييم وقياس الخطر، وتحديد أقصى خسائر احتمالية يمكن أن يتحملها.

-مرحلة التحليل والتحكم: على البنك القيام بعملية تحليل المخاطر، وذلك بانتقاء الأخطار وتقسيمها إلى أخطار غير مرغوب فيها، وأخطار مرفوضة نهائياً، ومقبولة بأسعار تتناسب ودرجة خطورتها وتكرارها، إضافة إلى تحديد التغيرات المصاحبة لتلك الأخطار وتصنيفها حسب أهميتها. إن الغاية من تحليل الخطر والسيطرة عليه هو عرض الأخطار التي تم تحديدها وتقييمها، والتعرف على الأخطار التي قد تقع، وما هي قيمة الخسائر المتوقعة، وماهي العوامل التي تتسبب في هذه الأخطار.

- مرحلة معالجة الخطر والتحكم في الخسارة: بعد تحديد وتقييم المخاطر وتحليلها تأتي مرحلة معالجة الخطر والتحكم في الخسائر الناجمة عن وقوعه، والتي تتمثل فيما يجب فعله وكيف يجب فعله. ففي مرحلة التحليل والسيطرة يتم تحديد الأخطار التي تم قبولها والأخطار التي تم رفضها، والخطر الذي تم قبوله يعني أن البنك مستعد لتحمل النتائج التي تعتبر دون أهمية في هذه الحالة، أو معالجة الخطر وذلك بتخفيض حدته ويبقى جزء من الخطر وهو ما يسمى بالخطر المتبقي الذي قد يقبل البنك بقبوله، أو القيام مرة ثانية بمعالجته.

### 3. دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية:

الغاية من إدارة المخاطر هي تخفيف احتمالات حدوث الخسائر، وتخفيض النتائج المالية لهذه الخسائر عند وقوعها، ولتحقق ذلك لا بد من إجراء عدد من الخطوات الأساسية، تبدأ بتحديد جميع المجالات والأنشطة التي تكون عرضة للمخاطر داخل المصرف، وبعد التعرف على المخاطر المختلفة تبدأ عملية تقويمها من خلال قياسها بشكل كمي، لمعرفة حجم الخسائر المتوقع أن ينتج عنها، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة التعامل مع هذه المخاطر

وكيفية الاستجابة لها. والمدقق الداخلي هو العنصر الفعال في إدارة المخاطر المصرفية، حيث يستطيع الوصول إلى العديد من البيانات والمعلومات التي من شأنها تقليل المخاطر بنسبة كبيرة. الرئيسي لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر في المصارف وذلك من خلال تقديم خدمات تأكيدية موضوعية للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول فاعلية عملية إدارة المخاطر، وبالفعل فقد أظهرت الدراسات أن أعضاء مجالس الإدارات المختلفة والمدققين الداخليين، يتفوقون على أن الدور الأساسي للتدقيق الداخلي يتمثل في أمرين هما:

(IIA, 2009, p 3)

- تقديم تأكيد موضوعي بأن مخاطر العمل الرئيسية تدار بالشكل الملائم والصحيح.

- تقديم تأكيد بأن إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية يعمل بكفاءة وفعالية.

### 1.3. دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر:

يعتبر تحديد المخاطر الخطوة الأولى والأساسية في عملية إدارة المخاطر وتحديد المخاطر، يعني التعرف على الأحداث التي لها أثر سلبي على إنجاز وتحقيق أهداف واستراتيجيات وخطط المصرف، وتتم هذه العملية من قبل الإدارة التي غالبا ما تعين فريق عمل للقيام بذلك، والذي يجب عليه أن يكون على معرفة كاملة بالأنشطة المختلفة للمصرف من جهة، ومعرفة بالبيئة الخارجية المحيطة من جهة أخرى، بالإضافة إلى الفهم السليم لأهداف واستراتيجيات وخطط المصرف. ويجب أن تتم عملية تحديد المخاطر باستخدام أساليب وأدوات مناسبة ومنهجية، تضمن بأن جميع الأنشطة والمجالات التي تكون عرضة للمخاطر قد تم تحديدها وتحديد المخاطر التي ممكن أن تنتج عنها، كما يجب تحديد جميع التغيرات المصاحبة لتلك الأنشطة وتصنيفها حسب أهميتها، و ان تمارس عملية التحديد هذه بشكل روتيني ومستمر، لمعرفة وتحديد أية مخاطر جديدة لم تكن ظاهرة سابقا ولمعرفة أية تغيرات في المخاطر المحددة سابقا. ومن الأساليب الشائعة لتحديد المخاطر ما يلي:

- التحديد المعتمد على الأهداف: أي حدث يؤثر بشكل سلبي على تحقيق أهداف المصرف يعتبر خطر.

- التحديد المعتمد على التصنيف: وهو عبارة عن تصنيف جميع المصادر المحتملة للمخاطر، ويمكن تصنيف هذه المصادر أو الأنشطة الرئيسية أو العوامل المولدة للمخاطر كما يلي:
  - استراتيجية: تهتم بالأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد للمصرف؛
  - تشغيلية: ترتبط بالنواحي اليومية لأنشطة المصرف خلال ممارسته الأعمال المختلفة؛
  - مالية: ترتبط بالنواحي المالية للمصرف، وتتأثر بظروف السوق المختلفة كالتغير في أسعار الصرف أو الفائدة أو السلع...
  - معلوماتية: ترتبط بمصادر المعرفة داخل المصرف، وتتأثر بمخاطر مثل المنافسة التكنولوجية، وسوء استخدام الملكية الفكرية...
- تحديد المخاطر بناء على التقييم الذاتي: وهو أسلوب يعتمد على قيام كل نشاط أو قسم داخل المصرف بفحص ومراجعة طبيعة أعماله والأحداث التي تؤثر عليها، ومن ثم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها والمرتبطة بشكل مباشر بهذا النشاط، ويعتبر من الأساليب الفعالة كونه يجعل كل فرد يساهم بشكل فعال في عملية تحديد المخاطر.
- العصف الذهني: هو تقنية مفيدة تستخدم في تحديد مجموعة واسعة من المخاطر بشكل أولي ومبدئي، وخاصة في المشاريع الكبيرة أو الجديدة أو الفريدة من نوعها، ويقصد بالعصف الذهني الآراء والأفكار التي تستنبط من خبرات ومهارات فريق عمل المخاطر.
- قوائم المخاطر السابقة: هي قوائم موجودة مسبقا تضم مختلف المخاطر الهامة والشائعة في المصرف، وتكون مستخلصة عادة من المخاطر النظامية والقياسية للمشاريع السابقة والمنشآت المماثلة، وتتميز هذه الطريقة بالسهولة والسرعة في تحديد المخاطر. ويتمثل الدور الرئيسي للتدقيق الداخلي في عملية تحديد المخاطر بتقديم خدمات تأكيدية للإدارة ومجلس الإدارة بأن جميع المخاطر قد تم تحديدها، ولكن لا

بجب أن يتمادى هذا الدور إلى درجة يصبح فيها نشاط التدقيق الداخلي هو من يقوم بتحديد المخاطر. (البجيري، 2011، ص 86، 87)

### 2.3. دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر:

تقييم المخاطر هي عملية منهجية يتم من خلالها تقدير وقياس حجم الخسائر الذي سيترتب عند حدوث المخاطر المختلفة والتي تم تحديدها سابقا ، وذلك باستخدام الطرق الكمية والنوعية في القياس والتقييم، حيث تستخدم الطرق الكمية عندما تكون البيانات والمعلومات متاحة بشكل كاف، مثل المخاطر المالية ممكن قياسها بشكل رقمي بسهولة، أو مخاطر حدوث خسائر نتيجة لدعاوي قضائية على المصرف، أما الطرق النوعية تستخدم عندما تكون البيانات والمعلومات العددية غير متاحة، أو الخبرة المطلوبة لتقييم المخاطر بالطرق الكمية غير متوفرة ضمن كوادرات المصرف، أو أن حجم الخسائر المتوقع غير مهم نسبيا، تعتمد عملية تقييم المخاطر على مبدأ أساسي وهو تقييم وتقدير المخاطر تبعا لبعدين أساسيين هما:-تقدير حجم ودرجة تأثير الخطر على أعمال المصرف. -تقدير درجة احتمال أو إمكانية حدوث هذا الخطر.

حتى تستطيع الإدارة تقييم المخاطر بالشكل الصحيح لابد من توفر هيكلية واضحة لكل مندرجة التأثير من جهة، ودرجة احتمال حدوث الظروف والأحداث المسببة للمخاطر من جهة أخرى (Kinney, 2003, p 143)

### 3.3. دور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر:

تتمثل عملية الاستجابة للمخاطر في التعامل مع المخاطر بعد أن تم تحديدها وتقييمها، ويتطلب ذلك تحديد الخيار اللازم اعتماده من قبل الإدارة لمعالجة هذه المخاطر، من خلال تخفيف درجة تأثيره ودرجة احتمال حدوثه إلى أدنى درجة ممكنة. بعد تقييم المخاطر يتم ترتيبها وتصنيفها لتحديد الأولويات التي يجب أخذها بعين الاعتبار، حيث تتم البدء بمعالجة المخاطر ذات الأهمية والتأثير الأكبر على أهداف المصرف، ويجب بعد ذلك تحديد تكلفة تطبيق خيارات الاستجابة المتاحة لمعالجة المخاطر وبشكل دقيق، لأن هذه التكلفة ستصبح الأساس لتحديد الخيار الأمثل للمعالجة من خلال مقارنتها مع حجم الخسائر

المتوقع تحققه عند حدث المخاطر، ويمكن تحديد خيارات الاستجابة للمخاطر ضمن المجموعات الرئيسية التالية:

1- قبول المخاطر: أو تحمل المخاطر، أو الاحتفاظ بها، وتختار الإدارة هذا الخيار في حالة المخاطر المحدودة والقليلة التأثير، أو عندما تكون تكلفة المعالجة أكبر من حجم الخسائر المتوقع حدوثها في حالة وقوع الخطر، ويجب عند اعتماد هذا الخيار إجراء المراجعة المستمرة للمخاطر في حال حدوث ظروف طارئة أدت إلى زيادة درجة تأثيرها مما قد يتطلب معالجتها بطريقة أخرى.

2- تقليص المخاطر: أو تخفيفها، يتم التعامل مع عدد كبير من المخاطر المختلفة بهذه الطريقة، حيث تقوم إدارة المصرف بتطبيق نظام رقابة فعال تحاول من خلاله التخفيف من درجة حدوث الخطر ودرجة تأثيره إلى الحد المقبول من قبل المصرف، أو من خلال التحوط لهذه المخاطر أو التغطية باستخدام المشتقات المالية، ويتم ذلك بأساليب مختلفة. -النقل أو التحويل: وهو وسيلة تقوم من خلاله الإدارة بتحويل آثار المخاطر إلى طرف آخر، وأوضح مثال على ذلك عقود التأمين لدى شركات التأمين، وهو خيار جيد وينصح به لمعالجة المخاطر المالية أو مخاطر الأصول.

- المشاركة: ويتم هذا الخيار من خلال مشاركة طرف آخر أو أكثر للمصرف بمخاطر معينة، ويعتبر هذا الطرف غالباً شريك مغامر أو مضارب يتحمل جزء من الخسائر المحتمل حدوثها مقابل المضاربة على عدم حدوثها وتحقيق أرباح، مثل مشاركة المصرف لأطراف مختلفة في الدخول في مشروع جديد يحتوي على درجة من الخطورة، ويحدث خيار المشاركة بطريقة أخرى من خلال تحمل بضع المؤسسات الحكومية لجزء من المخاطر كدعم منها لمنشأتها الوطنية.

3- تجنب المخاطر: الخيار الأخير المتوفر لدى إدارة المصرف هو تجنب المخاطر من خلال تجنب الظروف أو الأحداث التي ممكن أن تسبب هذه المخاطر، فبعض المخاطر لا يمكن للمصرف أن يتحملها، ومثال ذلك شراء المصرف لحقوق ملكية أو براءة اختراع غير متأكدة من عوائدها، أو الدخول في مشاريع ممكن أن يترتب عليها في المستقبل مساءلة قانونية،

بحيث ممكن أن يكون حجم الخسائر الممكن وقوعه أكبر من الإيرادات المتوقعة.  
(البجيري، 2011، ص 90)

#### الخاتمة:

لقد تزايدت أهمية التدقيق الداخلي بناء في الرغبة في الحفاظ على القيمة الاقتصادية للبنوك وعلى المساهمين وأصحاب المصالح، كما تحولت النظرة إلى مهنة التدقيق الداخلي من تدقيق أدوات الرقابة إلى تقسيم المخاطر، وقد أثر ذلك في مجال عملها فأصبح يشمل المنظمة ككل بدلا من التركيز على العمليات المالية والمحاسبية، وأصبح المدقق مطالب بتحديد عوامل الخطر على مستوى المنظمة، وأظهرت أهمية التدقيق الداخلي داخل المؤسسات المصرفية وما تحققه من أهداف، كحماية أصول المؤسسة وزيادة الوثوقية بالقوائم المالية ومراجعة مدى التزام البنك بالسياسات والإجراءات داخل البنك، وأظهرت كذلك مدى مساهمة مهنة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، ومن ذلك من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية، لذا تعتبر الكفاءة المهنية التي تساهم في تقليص وتحديد المخاطر المصرفية و درجة خطورة المدقق عنصرها هاما في أداء مهامه بشكل مناسب. وتشمل الكفاءة في المعرفة والخبرة واستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية لكل موظف في إدارة التدقيق. وعلى هذا الأساس يمكن اقتراح ما يلي:

- ضرورة تفعيل دور وظيفة التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف لتساعدها في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية، والمحافظة على بقائها؛

- استمرارية العمل نحو تعزيز المهارة والمعرفة وتنمية القدرات لدى المدققين الداخليين لتمكينهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة في مجال إدارة المخاطر، واكسابهم المهارات المتجددة في هذه الموضوعات؛

- متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الداخلي ومدى علاقتها بإدارة المخاطر مع القيام بإجراء دورات تدريبية للمدققين الداخليين على هذه المعايير؛

- العمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه، مع ضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من

ناحية استقلالية أقسامها ومؤهلات العاملين:

- ضرورة التحقق من وجود دليل محدث لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف في ضوء المستجدات والتطورات على الساحة المصرفية.

## المراجع

### 1. الكتب:

#### باللغة العربية:

- أحمد حلي جمعة، (2001)، التدقيق الداخلي والحكومي، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2009)، إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة، ترجمة المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- الخطيب خالد راغب، (2010)، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان.
- المطارنة غسان فلاح، (2009)، تدقيق الحسابات المعاصر، ط2، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- بابكر بابكر، (2006)، إدارة المخاطر المصرفية وأنواعها وكيفية إدارتها، مجلة الأموال، العدد السادس عشر، بنك أم درمان، السودان.
- جمعة احمد حلي، (2003)، التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في اطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، المؤتمر العلمي المهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي استمرارية المنشأة، عمان-الأردن.
- صادق راشد الشمري، (2009)، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، دار صفاء العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- طارق عبد العال حماد، (2008)، إدارة المخاطر أفراد-إدارات-شركات-بنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- هادي التميمي، (2006)، مدخل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان.

باللغة الأجنبية:

- RSM Astute Consulting ,(2008), Internal Audit and Risk Management."
- The Institute of Internal Auditors, (2009),The Role of Internal Auditing in Enterprise-Wide Risk Management.
- William, Kinney,(2003), Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes, The Professional Practices Framework for Internal Auditing (PPF).

## 2. المذكرات والرسائل والأطروحات:

- ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، (2011)، دور المدقق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)، مذكرة للحصول على الماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الاسلامية غزة.
- أحمد محمد مصبح، (2012)، إدارة مخاطر التشغيلية في البنوك العاملة في فلسطين وفق مستجدات اتفاقية بازل(دراسة تطبيقية)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- بعداش طاهر، (2010)، المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الأغواط.
- شادي صالح البجيربي، (2011)، دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر (دراسة ميدانية في المصارف السورية)،رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق.
- فلفلي الزهرة، (2010)، حوكمة البنوك في إدارة وتخفيض المخاطر المصرفية: محاولة إسقاط على البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: نقد بنك وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة.

## 3. المقالات والمقتنيات العلمية:

- بكري، علي حجاج، (2005)، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد 30.
- بريش السعيد وطبيب سارة، (2013)، إدارة مخاطر كمدخل معاصر لتعزيز العمل المصرفي الإلكتروني في ظل التطورات التكنولوجية – فرص وتحديات التجربة الجزائرية، الملتقى الوطني حول: الصيرفة الالكترونية التقليدية ومتطلبات التمويع الجيد، جامعة أم البواقي.





كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي حول:  
الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر  
الترقيم الدولي الموحد (ISBN) : 978-9931-9691-3-6  
أفريل 2021 / ص: 94-79



أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك:

دراسة حالة البنوك السعودية

The Impact of Corporate Governance on Bank Performance:

Empirical Evidence from Saudi Arabia

شرشافة إلياس<sup>1</sup>، كيموش بلال<sup>2</sup>\*

<sup>1</sup> جامعة فرحات عباس سطيف 01 (الجزائر)، ilyes.charchafa@yahoo.fr

<sup>2</sup> جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة (الجزائر)، b.kimouche@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2021/04/30

تاريخ الاستلام: 2021/02/01

ملخص:

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للبنوك. اشتملت عينة الدراسة على 7 بنوك مدرجة بسوق الأوراق المالية للمملكة العربية السعودية، وتم تحديد فترة الدراسة في خمس سنوات من 2015 إلى 2019. وباستخدام تحليل الانحدار خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك محل الدراسة، فيما لم تكشف النتائج عن أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التدقيق والأداء المالي للبنوك محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الأداء المالي، البنوك، المملكة العربية السعودية.

تصنيف (JEL): G30، G32

## Abstract

The study aims to examine the relationship between corporate governance and the financial performance of Saudi banks. We used a sample of 7 banks listed in Saudi stock exchange covering the 5 years period from 2015 to 2019. Using multiple regression analysis, results show a positive significant relationship between board independence and the financial performance, in the other hand, results indicate no significant relationship between board size, audit committee independence and the financial performance of Saudi banks.

**Keywords:** Corporate governance, Financial performance, Banks, Kingdom of Saudi Arabia.

**JEL classification:** G30, G32

تعتبر حوكمة الشركات عن الممارسات السليمة والرشييدة التي تهدف إلى حماية حقوق أصحاب المصالح وتعظيم منافعهم، من خلال تعزيز مفاهيم الرقابة على أداء الكيانات، بما يضمن احترام المتطلبات القانونية والأخلاقية وضمان المراجعة المحاسبية والمالية، وتحقيق المساءلة والمحاسبة لأصحاب المصالح، وصولاً إلى إنفاذ العدالة التي تضمن تحقيق مصالح مختلف الأطراف، وتعظيم منافعهم، من خلال الدفع نحو ترشيد أداء الكيانات.

تعد البنوك من الكيانات ذات الأنشطة المعقدة والحساسة، حيث تتطلب رقابة ومتابعة عالية، حماية لحقوق المساهمين والمودعين، والاقتصاد ككل بما يضمن سلامة أنشطة البنك، وأن تكون كل عملياته موجهة لحماية أصحاب المصالح فيه، ويتوقع من حوكمة الشركات كإطار يتم فيه ممارسة الإشراف والتوجيه والرقابة أن تلعب ذلك الدور من حيث المساهمة في جعل أداء البنوك أكثر رشادة ومن ثم تحسين مخرجاته.

تأتي الدراسة الحالية كمسعى لاختبار العلاقة بين تفعيل آليات حوكمة الشركات والأداء المالي للبنوك التجارية السعودية، ولتحقيق ذلك قمنا في البداية بعرض الدراسات السابقة، ثم الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات، ليتم بعدها بيان تصميم الدراسة التطبيقية، وعرض نتائج الدراسة التطبيقية، لتختتم الدراسة بخاتمة تلخص ما جاء فيها.

## 1. الدراسات السابقة

### 1.1. دراسة (Bahreini & Zain 2013)

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات في أداء القطاع المصرفي الماليزي، تكونت عينة الدراسة من 30 بنكاً، وتم العمل على قياس أدائها المالي على طول الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009، تم التعبير عن الأداء المالي للبنوك من خلال نموذج (Tobin's Q)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، وباستخدام طريقة بيانات البانل (Panel Data). كشفت الدراسة عن وجود علاقة موجبة بين حجم مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق، نشاط لجنة التدقيق والأداء المالي للبنك. في حين بينت النتائج وجود علاقة ارتباط سلبية بين كل من استقلالية مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التدقيق وأداء البنك.

### 2.1. دراسة Basuony et al. (2014)

هدفت الدراسة إلى قياس أثر مجموعة من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك في منطقة شبه الجزيرة العربية، تمثلت الآليات الداخلية للحوكمة في حجم مجلس الإدارة، ازدواجية الدور، استقلالية المجلس، نشاط المجلس، لجنة المراجعة، نشاط لجنة المراجعة، تركيز الملكية، الملكية الإدارية. وفي نفس السياق تم التعبير عن الأداء المالي للبنك من خلال كل من نموذج (Tobin's Q)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، وهامش الربح (PM)، هذا واشتملت عينة الدراسة على 50 بنكا تجاريا مختلطا بين تقليدي وإسلامي، من سبع دول تمثلت في: اليمن، المملكة العربية السعودية، البحرين، قطر، الإمارات، الكويت، عمان. باستخدام تحليل الإنحدار كشفت الدراسة عن وجود علاقة معنوية بين حوكمة الشركات وربحية البنك، حيث بينت وجود علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة، نشاط المجلس، استقلالية المجلس والأداء المالي للبنك، معبرا عنه بنموذج (Tobin's Q)، في حين كانت هناك علاقة معنوية بين تركيز الملكية، لجنة المراجعة، نشاط لجنة المراجعة من جهة والعائد على حقوق الملكية وهامش الربح من جهة أخرى.

### 3.1. دراسة بورقبة وغربي (2015)

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ممثلة في حجم مجلس الإدارة، تركيبة المجلس، عدد لجان المجلس، تركيز الملكية، عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، والأداء المالي للبنوك الإسلامية، خلال الفترة من 2005 إلى 2012، معبرا عنه بالعائد على الأصول، وباستخدام تحليل الإنحدار كشفت النتائج عن وجود علاقة قوية بين آليات الحوكمة والأداء المالي للبنوك، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة موجبة بين كل من حجم مجلس الإدارة، تركيبة المجلس، عدد لجان المجلس، والعائد على الأصول، فيما كانت العلاقة بين تركيز الملكية والأداء المالي للبنك سلبية.

### 4.1. دراسة Soba et al. (2016)

بحثت الدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وكفاءة البنوك التركية، اشتملت عينة الدراسة على 10 بنوك تركية مقيدة ببورصة اسطنبول، حيث تم قياس كفاءة تلك البنوك باستخدام تحليل مغلف البيانات لقياس مستوى الكفاءة (Data Envelopment)

(Analysis)، خلال الفترة من 2005 إلى 2015، وباستخدام تحليل الانحدار بينت النتائج وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية المجلس وكفاءة البنك، في المقابل بينت النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين المساهم الرئيسي، عدد اللجان، حجم المجلس وكفاءة البنك، وفيما يتعلق بالملكية المؤسسية فلم تظهر النتائج وجود أي علاقة احصائية بينها وبين كفاءة البنك.

#### 5.1. دراسة (Rahman & Islam (2018)

حاولت الدراسة الوقوف على التأثير المحتمل لآليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك العاملة والمقيدة ببورصة دكا ببנגلادش، تكونت عينة الدراسة من 17 بنكا، تم تتبع بيانات أداءها المالي على طول الفترة الممتدة من 2013 إلى 2017، حيث تم استخدام كل من العائد على الأصول، العائد على الملكية، الربح على السهم في قياسه، أما فيما يتعلق بآليات الحوكمة فتمثلت في كل من حجم مجلس الإدارة، تركيبة المجلس، ووضعية المدير التنفيذي، وباستخدام تحليل الإنحدار كشفت الدراسة عن وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية المجلس والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم، في حين كان لحجم مجلس الإدارة، ووضعية المدير التنفيذي تأثير معنوي موجب على العائد على الأصول.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها أجريت في المملكة العربية السعودية، وهي تغطي الفترة التي تواكب برنامج التحول الوطني في المملكة العربية السعودية، والمعروف برؤية 2030، والمعلوم أن هذه الرؤية تقوم على ثورة في الاقتصاد السعودي، تستند إلى تفعيل العديد من الخطط الإصلاحية، التي تعمل على نقل اقتصاد المملكة من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع ومزدهر، تحكمه ضوابط الشفافية والمساءلة والعدالة، وكلها قيم تتطلب تعزيز آليات الحوكمة الرشيدة.

#### 2. الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات في القطاع المصرفي

##### 1.2. مفهوم حوكمة الشركات في القطاع المصرفي

تتعدد الاصطلاحات التي يشار بها إلى ممارسة الحوكمة في القطاع المصرفي، من قبيل الحوكمة البنكية، الحوكمة المصرفية، الحاكمية المؤسسية للبنوك، الحاكمية المؤسسية

للمنظمات المصرفية... إلخ، ويمكن أن نرجع هذا الاختلاف إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين حول اصطلاح موحد لحوكمة الشركات كمفهوم قائم بذاته. تعدد هذه الإصطلاحات يصاحبها تعدد واختلاف في التعاريف التي تقدم توصيفا لممارسة الحوكمة في القطاع المصرفي.

يعرفها بنك التسويات الدولية على أنها، الطريقة التي تدار بها أعمال وشؤون البنك من قبل مجلس إدارته والإدارة العليا، بما في ذلك قيامه بوضع إستراتيجية البنك وأهدافه، تحديد قدرة البنك على تحميل المخاطر، إنجاز عمليات البنك اليومية، حماية مصالح المودعين وتلبية التزامات المساهمين، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصالح الأخرى، مواءمة أنشطة البنك مع التوقعات التي سيعمل بطريقة آمنة وسليمة لإنجازها، مع السلامة والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها (BIS, 2010).

كما يشير المعهد المصرفي المصري إلى أن الحوكمة من المنظور المصرفي تشير إلى "الطريقة التي تدار بها شؤون البنك، من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر في تحديد أهداف البنك، مراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين" (حبار، 2009). في حين يعرفها جونتان شاركهام (2003) بكونها، النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها، وهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس أموالها.

من التعاريف السابقة يمكن القول أن مفهوم الحوكمة من المنظور المصرفي لا يختلف في مضمونه العام عن مفهومها في القطاعات الأخرى، فهي تجسد وجهة النظر المصرفية، كما هو عليه الحال في القطاعات الأخرى، النظام الذي يساهم في حماية حقوق المتعاقدين مع الكيان القائم، سواء أكان مؤسسة مالية أو اقتصادية، أو أي شكل من أشكال الكيانات التعاقدية.

يبقى لنا أن نشير إلى أن الحوكمة كممارسة تختلف درجة تعقيدها باختلاف طبيعة وخصوصية أنشطة كل قطاع، فهي تعتبر أكثر تعقيدا في القطاع المصرفي على اعتبار أن البنوك تتضمن مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى، من قبيل التأمين على الودائع، إدارة المخاطر النظامية والتنوعية، وتقدير رأس المال المخصص للمقترضين، ونظام

الرقابة الداخلية، يضاف إلى ذلك طبيعة مصادر الأموال التي تكون في أغلبها على شكل ودائع يشترط توفرها عند الطلب (بورقبة، غربي، 2015).

## 2.2. أهمية حوكمة الشركات في القطاع المصرفي

للحوكمة أهمية كبيرة في المحافظة على حقوق أصحاب المصالح وتمكينهم من تعظيم منافعهم، والتقليل من الانحرافات والتوجهات النفعية الذاتية، ويمكن الإشارة إلى أهمية الحوكمة في البنوك من خلال (بن زهير، 2018):

- الحوكمة تشكل نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك.
- تمثل عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في البنوك، حيث أن خلاف ذلك قد يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي.
- إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذات العلاقة من زبائن، مودعين، مقرضين، ولكن يؤثر على استقرار المصارف الأخرى، من خلال العلاقات المختلفة بينهم، وبالتالي يؤثر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، ومن ثم الاقتصاد ككل خاصة مع العولمة، التطور التكنولوجي والتحرير المالي، الأمر الذي أدى لارتفاع حجم المخاطر على القطاع المصرفي، فللحوكمة أهمية كبيرة في تجنب مثل هذه المشاكل.
- يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحسين إدارة البنوك وتجنب التعثر والإفلاس، حيث أنه يضمن تطوير الأداء، ويساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة.
- يؤدي تطبيق الحوكمة إلى زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال والحد من الفساد.
- يساهم التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة في تشجيع المؤسسات التي تقتض منها بتطبيق هذه القواعد، والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة، وعندما تطبق الشركات مبادئ الحوكمة فإن درجة المخاطر سوف تنخفض عند تعاملها مع البنوك.
- يؤدي تبني معايير الحوكمة في البنوك إلى ربط المكافآت ونظام الحوافز بالأداء، مما يساعد على تحسين كفاءة أداء البنك.

### 3.2. مبادئ حوكمة الشركات في القطاع المصرفي

حتى تحقق الحوكمة غايتها، ينبغي أن يتم ممارستها على أسس ووفق طرق علمية وسليمة، ومن هنا تبرز أهمية وجود مرجع أو إطار يمكن للبنوك أن تستند عليه في ممارستها للحوكمة، وتعد المبادئ التي تصدرها لجنة بازل من أهم المبادئ التي توفر إطار مرجعي يمكن للبنوك الاسترشاد به للوصول إلى الممارسات السليمة والعلمية لحوكمة الشركات، ويمكن أفراد هذه المبادئ ضمن ما يلي (BIS, 2015):

- المبدأ الأول: المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة، يؤكد هذا المبدأ على ضرورة أن يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة للبنك، بما في ذلك المراقبة والمصادقة على تنفيذ أهداف البنك الإستراتيجية، نظام الحوكمة، وثقافة المؤسسة.
- المبدأ الثاني: تركيبة ومؤهلات مجلس الإدارة، يؤكد هذا المبدأ على ضرورة أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة التي تمكنهم من الإحاطة بكل ما يتعلق بإدارة البنك.
- المبدأ الثالث: هيكل وممارسات مجلس الإدارة، ضمن هذا المبدأ على مجلس الإدارة تحديد هيكل وممارسات الحوكمة المناسبة لمهامه، ووضع الآليات اللازمة لتتبع هذه الممارسات وضمان مراجعتها دورياً للتأكد من فعاليتها باستمرار.
- المبدأ الرابع: الإدارة العليا، يؤكد هذا المبدأ على أن الإدارة العليا ملزمة بالعمل على إدارة أنشطة البنك بطريقة تتسق مع إستراتيجية المؤسسة، المخاطر المحتملة، سياسة المكافآت والسياسات الأخرى المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- المبدأ الخامس: حوكمة المجمعات، يؤكد هذا المبدأ على أن مجلس الإدارة للكيان الأم هو من يتحمل المسؤولية حول ضمان الإطار الحوكمي المناسب للكيان الأم وفروعه.
- المبدأ السادس: وظيفة إدارة المخاطر، يؤكد هذا المبدأ على ضرورة أن تتمتع وظيفته إدارة المخاطر ضمن البنك بالاستقلالية والفعالية وأن تتوفر على كل ما تحتاجه للوصول إلى مجلس الإدارة.
- المبدأ السابع: تحديد، رصد والسيطرة على المخاطر، يؤكد هذا المبدأ على أن هيكل الرقابة الداخلية للبنك يجب أن تواكب التطورات التي تطرأ على بطاقة المخاطر للبنك.

- المبدأ الثامن: التواصل بشأن المخاطر، يؤكد هذا المبدأ على ضرورة وجود تواصل فعال بشأن المخاطر بين مختلف الأطراف داخل البنك.
- المبدأ التاسع: الامتثال، يؤكد هذا المبدأ على ضرورة تكفل مجلس الإدارة بإنشاء مصلحة مراقبة الامتثال ومتابعة أعمالها.
- المبدأ العاشر: التدقيق الداخلي، يؤكد هذا المبدأ على ضرورة أن تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في ترقية وتعزيز حوكمة الشركات ضمن البنك.
- المبدأ الحادي عشر: التعويضات، يؤكد هذا المبدأ على ضرورة أن تتوافق سياسة المكافآت مع مفهوم الحوكمة السليمة وإدارة المخاطر.
- المبدأ الثاني عشر: الإفصاح والشفافية، يؤكد هذا المبدأ على الإفصاح والشفافية في التقارير التي يصدرها البنك.
- المبدأ الثالث عشر: المشرفون، يؤكد هذا المبدأ على ضرورة أن يضطلع المشرفون داخل البنك على توفير إرشادات تطبيق حوكمة الشركات والإشراف على تطبيقها، من خلال إجراء تقييمات شاملة والتواصل مع مجلس الإدارة والإدارة العليا.

### 3. تصميم الدراسة التطبيقية

#### 1.3. عينة الدراسة ومصادر جمع البيانات

تم الاعتماد على التقارير السنوية والمواقع الإلكترونية للبنوك كمصدر لجمع البيانات من أجل توظيفها في عملية التحليل الإحصائي، حيث تم استخدام البيانات المالية والإفصاحات المتعلقة بالحوكمة بغية قياس آليات حوكمة الشركات ومؤشرات الأداء المالي لعينة الدراسة. تضمن مجتمع الدراسة كل البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية للمملكة العربية السعودية حتى نهاية سنة 2019، وقد بلغ عددها 12 بنكا، ومن بين هذه البنوك تم اختيار البنوك التي كانت نشطة فعلا خلال فترة الدراسة، التي امتدت من 2015 إلى سنة 2019، يضاف إلى ما سبق ضرورة أن توفر التقارير السنوية أو المواقع الإلكترونية لتلك البنوك جميع المعلومات التي تمكن من تقدير متغيرات الدراسة، وقد بلغت عينة الدراسة في الأخير 7 بنوك، بما يمثل 35 مشاهدة.



### 2.3. تطوير فرضيات الدراسة

تهدف الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تفعيل آليات حوكمة الشركات والتغيرات في الأداء المالي للبنوك التجارية السعودية، لذا جاءت فرضيات الدراسة كالتالي:

- هناك علاقة إحصائية موجبة بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك التجارية السعودية للفترة من 2015 إلى 2019.

- هناك علاقة إحصائية موجبة بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك التجارية السعودية للفترة من 2015 إلى 2019.

- هناك علاقة إحصائية موجبة بين استقلالية لجنة التدقيق والأداء المالي للبنوك التجارية السعودية للفترة من 2015 إلى 2019.

### 3.3. نموذج الدراسة

اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للبنوك التجارية، ممثلاً في النموذج الموالي:

$$BP_{it} =$$

حيث:

$BP_{it}$ : المتغير التابع والذي يمثل الأداء المالي للبنوك التجارية.

$Bsize_{it}$ : متغير مستقل، يمثل حجم مجلس الإدارة.

$Bind_{it}$ : متغير مستقل، يمثل استقلالية مجلس الإدارة.

$IndAdcom_{it}$ : متغير مستقل، يمثل استقلالية لجنة التدقيق.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ : تمثل معاملات الانحدار لكل متغير من المتغيرات المستقلة.

$e_{it}$ : تمثل الخطأ العشوائي.

### 4.3. قياس متغيرات الدراسة

يمكن توضيح طريقة قياس كل متغير من متغيرات الدراسة ضمن الجدول الموالي:

الجدول 1. طرق قياس متغيرات الدراسة.

اسم المتغير	رمز المتغير	القياس
المتغير التابع		
الأداء المالي	<i>BP</i>	العائد على الأصول (ROA)
المتغيرات المستقلة		
حجم المجلس	<i>Bsize</i>	عدد أعضاء المجلس
استقلالية المجلس	<i>Bind</i>	عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس
استقلالية لجنة التدقيق	<i>IndAdCom</i>	عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالي الأعضاء

المصدر: من إعداد الباحثين.

5.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) إصدار رقم (21)، حيث تم استخدام المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري في وصف متغيرات الدراسة. فيما تم الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis)، الذي تم استخدامه من أجل تقدير معاملات المتغيرات المفسرة مجتمعة بغرض تقدير المتغير التابع، ومعرفة اتجاه العلاقة المتوقعة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع. وللقيام بهذا التحليل تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares). ولهذه الطريقة مجموعة من الشروط حتى يمكن استخدامها بشكل سليم في تقدير معاملات النموذج، الأمر الذي تطلب ضرورة اللجوء إلى مجموعة أخرى من الاختبارات ممثلة في:

- اختبار (Mahalanobis)، للتعرف على القيم المتطرفة والشاذة بغرض استبعادها.
- اختبار (Kolmogrov-Smirnov)، واختبار (Shapiro-Wilk)، للتأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- مقياس (Collinearity Diagnostics)، الذي يقوم على حساب معامل التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المفسرة، ومن ثم إيجاد معامل تضخم التباين (Variance inflation factor) لكل متغير، وهذا للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity).
- اختبار (Durbin-Watson test)، للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي (الأخطاء العشوائية) (Autocorrelation).
- اختبار (Breusch-Pagan)، واختبار (Koenker) واللذان استخدمتا للتأكد من خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.
- اختبار (F) لحسن مطابقة النموذج، والذي يسمح لنا بالوقوف على معنوية النموذج.
- معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square)، والذي يسمح لنا بالحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة.

#### 4. عرض نتائج الدراسة

##### 1.4. نتائج الدراسة الوصفية

يقدم لنا الجدول رقم (2)، وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة، حيث تشير النتائج إلى أن حجم مجلس إدارة البنوك محل الدراسة يتراوح بين 8 و 11، ما يؤثر على حجم متوسط مجالس الإدارة المعتمدة من طرف البنوك محل الدراسة، وفي نفس السياق تشير النتائج إلى أن استقلالية مجالس إدارة البنوك محل الدراسة قدرت في المتوسط بنسبة 41.11% وهي نسبة متدنية نوعاً ما، حيث أنها لا تتجاوز نسبة 50%، وهذا على عكس لجان التدقيق التي تميزت باستقلالية كبيرة في المتوسط وصلت بالتقريب إلى 90%، ويمكن إرجاع ذلك إلى كون القانون السعودي يفرض على البنوك العاملة ضمان استقلالية لجنة المراجعة من حيث أن يكون عدد الأعضاء من خارج المجلس ضمنها أكبر من الأعضاء من داخل المجلس. أما في ما يخص المتغير التابع وهو الأداء المالي معبراً عنه بالعائد على الأصول فقد سجلت البنوك محل الدراسة متوسط عائد على الأصول معتبر حيث قدر بـ 1.649%.

الجدول 2. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

المتغيرات	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري
الأداء المالي (ROA)	0.24	2.76	1.6494	0.6068
حجم المجلس	8	11	9.63	1.003
استقلالية المجلس	0.25	0.64	0.4111	0.9681
استقلالية لجنة التدقيق	0.67	1	0.8919	1.2580

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

#### 2.4. دراسة صلاحية نموذج الدراسة

فيما يتعلق بالتوزيع الطبيعي للبواقي، بين كل من اختبار (Kolmogrov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk) أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث جاءت قيمهما الإحصائية على التوالي (0.092)، (0.982) وبمستوى معنوية (20%) و(83.5%) على التوالي، وهي أكبر من (5%).

أما فيما يتعلق بمشكلة الارتباط الخطي المتعدد فقد تم استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics) للتأكد من خلو النموذج من هذه المشكلة وقد جاءت النتائج كما يلي:

الجدول 3. نتائج اختبار (Collinearity Diagnostics).

المتغيرات المستقلة	Tolerance	VIF
حجم المجلس	0.919	1.088
استقلالية المجلس	0.918	1.089
استقلالية لجنة التدقيق	0.898	1.114

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

من الجدول يظهر لنا أن نتائج اختبار (Collinearity Diagnostics) أكدت على خلو نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، حيث أن قيمة (VIF) لجميع متغيرات

الدراسة جاءت أقل من 10، فيما جاءت قيم معامل (Tolerance) ولجميع متغيرات الدراسة كذلك أكبر من (0.10).

كما بينت نتائج اختبار (Durbin Watson) خلو نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي حيث جاءت قيمته محصورة بين (1.5) و (2.5) مقدر ب (1.8).

فيما يتعلق بمشكلة عدم ثبات التباين فقد تم التأكد من خلو النموذج منها عن طريق إجراء اختبار (Breusch-Pagan)، واختبار (Koenker)، حيث قدر مستوى معنوية كلا الاختبارين ب (22.3%) و (18.5%) وهي أكبر من مستوى معنوية (5%).

### 3.4. نتائج تحليل الإنحدار

يتبين من الجدول (4) أن قيمة (F) المحسوبة (4.816) أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (5%)، وهو ما يؤكد معنوية نموذج الدراسة، وقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في الأداء المالي من خلال أحد متغيراته المفسرة على الأقل.

### الجدول 4. نتائج اختبار حسن مطابقة النموذج.

Model 1	Sum Of Squares	Df	Mean Square	F	Sig
Regression	3.981	3	1.327		
Residual	8.542	31	0.276	4.816	0.007
Total	12.523	4			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

من الجدول (5) يظهر لنا أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) قد بلغ (25.2%)، وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة تفسر ما نسبته (25.2%) من التغيرات التي تحدث في الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، أما باقي التغيرات فترجع إلى الخطأ العشوائي أو عدم إدراج متغيرات أخرى ضمن نموذج الدراسة.

الجدول 5. نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error Of The Estimate
1	0.564	0.318	0.252	0.5249

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

من النتائج المبينة في الجدول (6) يتبين لنا ما يلي:

- وجود علاقة سالبة غير دالة إحصائياً بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (-0.11) وهي قيمة سالبة، وذلك عند مستوى معنوية (0.906) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد ضمن الدراسة (0.05)، وعليه فهذه النتيجة تؤكد على عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك محل الدراسة، وعليه يتم رفض فرضية الدراسة الأولى.
- وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (2.694) وهي قيمة موجبة، وذلك عند مستوى معنوية (0.009) أقل من مستوى الدلالة المعتمد ضمن الدراسة (0.05)، وعليه فهذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك محل الدراسة، وعليه يتم قبول فرضية الدراسة الثانية.
- وجود علاقة موجبة غير ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجنة التدقيق والأداء المالي للبنوك، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (1.281) وهي قيمة موجبة، وذلك عند مستوى معنوية (0.1) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد ضمن الدراسة (0.05)، وعليه تؤكد هذه النتيجة عدم وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجنة التدقيق والأداء المالي للبنوك محل الدراسة، وعليه يتم رفض فرضية الدراسة الثالثة.

الجدول 6. نتائج اختبار المعنوية الجزئية لنموذج الدراسة.

المتغيرات	(B)	(Std Error)	T	Sign
حجم المجلس	-0.11	0.094	-0.119	0.906
إستقلالية المجلس	2.694	0.971	2.776	0.009
إستقلالية لجنة التدقيق	1.281	0.755	1.696	0.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

### خلاصة

أصبحت حوكمة الشركات بمثابة الإطار الذي يتم من خلاله ضمان الممارسات السليمة والرشيده للبنوك، وحماية حقوق ومصالح جميع أصحاب المصالح المرتبطين بالبنك، حيث أصبح مستوى الحوكمة لدى البنك يعبر بشكل صريح عن مدى كفاءة البنك في تنفيذ مختلف العمليات والأنشطة المنوطة به، وصولاً لتحقيق أهدافه الإستراتيجية طويلة الأمد، لذا جاءت الدراسة الحالية كمسعى لاختبار العلاقة السببية بين تطبيق حوكمة الشركات والأداء المالي للبنوك. وقد كشفت الدراسة التطبيقية عن علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين توفر الاستقلالية في مجلس الإدارة والتغيرات التي تحدث في الأداء المالي، في حين لم تتوصل الدراسة إلى علاقات ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التدقيق من جهة والتغيرات في الأداء المالي للبنوك محل الدراسة من جهة أخرى. ويمكن إرجاع ذلك إلى صغر عينة الدراسة، وطبيعة البيانات المتعلقة بالمتغيرين السابقين، حيث أن التغير في بياناتهما الإحصائية كان ضعيفاً بشكل كبير، مما يكون قد أثر بدوره في نتائج الدراسة. لذا يوصي الباحثان بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية، سواء من خلال اختبار آليات أخرى للحوكمة ومؤشرات أخرى للأداء المالي، أو بتوسيع عينة الدراسة وتنويعها لتشمل دول أخرى، بغية الوصول إلى بيانات مناسبة تخدم التحليل الإحصائي.

## المراجع

### المراجع باللغة العربية

1. بن ذهيب، ليلى (2018). تعزيز حوكمة البنوك في إطار اتفاقيات بازل. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 13، 94-107.
2. بورقبة، شوقي عاشور، وغري، عبد الحليم عمار (2015). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية: حالة دول منطقة الخليج. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 28(3)، 123-158.
3. تشاركهام، جونتان (2003). إرشادات لأعضاء مجلس إدارة البنوك. المنتدى العالمي لحوكمة الشركات. مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن.
4. حبار، عبد الرزاق (2009). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي- حالة دول شمال إفريقيا. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 5(7)، 75-98.

### المراجع باللغة الأجنبية

5. Bahreini, M., & Zain, M. M. (2013). Impact of corporate governance on performance of banking sector in Malaysia. *Research Journal of Finance and Accounting*. 4(19), 53-62.
6. Bank for International Settlements (BIS), Basel committee on banking supervision. (2015). Guidelines corporate governance principles for banks.
7. Bank for International Settlements (BIS), Basel committee on banking supervision. (2010). Principles for enhancing corporate.
8. Basuony, M.A., Mohamed, E.K.A., & Al-Baidhani, A.M. (2014). The effect of corporate governance on bank financial performance: Evidence from the Arabian Peninsula. *Corporate Ownership & Control*. 11(2), 178-191.
9. Rahman, M. A., & Islam, J. (2018). The impact of corporate governance on bank performance: Empirical evidence from Bangladesh. *Global Journal of Management and Business Research*. 18(8), 48-54.
10. Soba, M., Erem, I., & Ceylan, F. (2016). The impact of corporate governance practices on bank efficiency: A case of Turkey. *Journal of Süleyman Demirel University institute of social sciences*. 3(25), 305-322.





كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي حول:  
الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر  
الترقيم الدولي الموحد (ISBN) : 978-9931-9691-3-6  
أفريل / ص: 116-95 / 2021



## الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية

Modern Methods of Banking Risk Management

شرون عزالدين<sup>1\*</sup>، ظريف طارق<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، a.cherroune@univ-skikda.dz

<sup>2</sup> جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، driftarekdoct@gmail.Com

تاريخ النشر: 2021/04/30

تاريخ الاستلام: 2021/01/12

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر المختلفة التي تواجه الجهاز المصرفي، والتي كانت سببا في الكثير من الأزمات المالية العالمية، الأمر الذي يدفعنا إلى معرفة سبل وطرق إدارة هذه المخاطر، وذلك من خلال استخدام أساليب مختلفة تطورت مع الزمن لمواجهة هذه المخاطر. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن استخدام مختلف الأساليب التقليدية أو الحديثة لإدارة المخاطر، (نسب أو معدلات مالية مع الأخذ بمقررات لجنة بازل إضافة إلى دور المؤسسات المالية العالمية)، ساهم بشكل كبير في الكشف عن المخاطر المصرفية المتوقعة وبالتالي إعداد الطرق الكفيلة بمواجهتها أو التقليل من حدتها، غير أن هذه الأدوات والقوانين والطرق لم تستطع القضاء على المخاطر المصرفية والمالية خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية، إدارة المخاطر، الأساليب التقليدية والحديثة، اتفاقيات بازل.

تصنيف (JEL): G1، M2، E5

### Abstract

This study aims to identify the various risks facing the banking system, which was of the global financial crises, the reason that drives us to know the ways and methods of managing these risks.

This study has found that the use of various traditional or modern methods of risk management, (financial ratios or rates, and taking into account the decisions of the basel committee in addition to the role of international financial institutions), he contributed significantly to the disclosure of anticipated banking risks, consequently preparing methods that are adequate to confront banking risks or reduce their severity, however these tools, laws and methods could not eliminate banking and financial risks, especially in light of economic openness.

**Keywords:** Banking risk, risk management, traditional and modern Styles, Basel accords

**JEL classification:** G1، M2، E5

مقدمة.

يقوم النظام المصرفي بدور رئيسي وهام في كل مجالات الاقتصاد والأعمال والمال في جميع دول العالم من خلال توفير الاحتياجات والمعاملات المالية المختلفة التي لا غنى عنها حيث يعد القطاع المصرفي من أكثر الأنشطة استجابة وتأثراً بالمتغيرات العالمية من عولمة وانفتاح مالي وغيرها مما، انعكس في مجموعة من التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية العالمية والتي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو تحرير النشاط المصرفي من القيود وإزالة المعوقات التنظيمية والتشريعية التي كانت تحول دون توسع الأنشطة المصرفية والمالية وتعدد مجالاتها.

ومما لا شك فيه أن الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل العولمة والتحرير المالي وانفتاح الأسواق المالية العالمية ومستحدثات العمل المصرفي وظهور أدوات مالية جديدة التي ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل ومن هنا اكتسب موضوع إدارة المخاطر أهمية متزايدة لدى البنوك المركزية والسلطات الرقابية وإدارة المصارف بصفة عامة، حيث أن توقع المخاطر وتحديدها ومعرفتها يساعد على وضع أسس كفيلة بإدارتها والسيطرة عليها أو التقليل من حدتها مما يساهم في تجنب الأزمات المالية المصرفية وبالتالي تحقيق السلامة المصرفية، حيث أن مجمل الأزمات المحلية أو العالمية كان أغلبها أو لنقل جلها مقترنة بالجهاز المالي والمصرفي، ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الأساليب الحديثة والتقليدية في إدارة المخاطر المصرفية ؟

وحقاً تتمكن من الإجابة على الإشكالية السابق بنينا موضوعنا على فرضيتين أساسيتين:

- ترتبط المخاطر المصرفية بالعمل المصرفي بصفة عامة.
- تستخدم إدارة المخاطر أساليب وطرق حديثة وتقليدية لتدليل المخاطر أو القضاء عليها.

ولمعالجة هذه الإشكالية إرتأينا من خلال دراستنا التطرق لنقاط التالية:

- مفاهيم عامة حول المخاطر المصرفية وإدارة المخاطر.
- الأساليب التقليدية والحديثة لإدارة والتحكم في المخاطر المصرفية.

وتهدف دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها:

- معرفة وفهم المخاطر التي تواجه النظام المصرفي.
- التعرف على الأساليب والطرق المختلفة المستعملة من قبل إدارة المخاطر لتحكم والسيطرة على المشكلات والمخاطر المصاحبة للعمل المصرفي.

منهجية المتبعة في الدراسة:

- المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع البيانات والحقائق حول ظاهرة المخاطر وإدارتها.
- بالإضافة إلى إعطاء نسب وأساليب حديثة وتقليدية لإدارة المخاطر.

الأدبيات والدراسات السابقة:

نتعرض في هذا الجزء لأهم الدراسات التي تناولت موضوع إدارة المخاطر المصرفية وأهم هذه الدراسات نجد:

- دراسة (robert marks, 2006) حيث وضع نموذجاً يحدد الخطوات المنطقية الواجب إتباعها في إدارة الخطر، من تحليل للخطر، ثم تقييمه ثم تقديم تقرير مفصل عن الخطر ثم اتخاذ القرار من أجل معالجة الخطر.
- دراسة (خالد وهيب الراوي، 2009)، حيث تناولت الدراسة مجمل المخاطر التي تواجه النظام المصرفي، مع كيفية إدارة هذه المخاطر والأساليب والطرق المستخدمة لتوقع الخطر من نسب مئوية، وقوانين تنظيمية.
- دراسة (يعقوب إبتسام، 2014م)، والتي تناولت دور المؤسسات المالية العالمية في إدارة المخاطر وذلك باستخدام مؤشرات خاصة بالقطاع المصرفي والمالي CAMLAS، واستخدام نظام موحد لتصنيف البنوك مما يدفع إلى تحسين الخدمات والحماية المالية.
- دراسة (بريش، غرابة، 2015)، حيث تناولت دراسة حول مقررات لجنة بازل (03) بعد مخلفات الأزمة المالية العالمية 2008م واتخذت قرارات جديدة من رفع الحد الأدنى لكفاية رأس المال إلى 10.5%، وتدابير أخرى من أجل تعزيز قوة الجهاز المصرفي والمالي والتحكم في السيولة العالمية.

## 1-المخاطر المصرفية النشأة والمفهوم.

قبل التطرق إلى المخاطر المصرفية من الأهمية بمكان معرفة نشأة الخطر المصرفي

ومفهومه.

### 1-1 نشأة وتطور الخطر في البيئة المصرفية.

يخالف الخطر من بيئة إلى أخرى، وهنا نتطرق إلى الخطر المصرفي.

#### 1.1.1) نشأة الخطر في البيئة المصرفية.

لقد ساهمت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، فقد كان هذا القطاع يخضع لتنظيم القانوني الشديد، حيث كانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساسا على تجميع الموارد والتسليف، وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة، وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها والحد من مخاطرها ولم توجد الحوافز الدافعة للتغيير والمنافسة.

أما في أواخر السبعينات والثمانينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغيير الجذري في القطاع المصرفي، ومن بين القوى الدافعة الرئيسية كانت هناك ثلاث عوامل زعزعت الاستقرار المالي:

❖ الدور المتضخم للأسواق المالية.

❖ التحرر من اللوائح والقواعد التنظيمية.

❖ ازدياد المنافسة.

ومنذ تلك الفترة تم التحرر بشكل جذري من مجموعة المنتجات والخدمات المطروحة بواسطة البنوك، ونوعت معظم المؤسسات الإئتمانية نشاطاتها بعيدا عن أنشطتها الأصلية، وظهرت منتجات من قبل العاملين في الأسواق المالية بشكل خاص مثل المشتقات المالية وعودة المستقبلات، ومع هذا النمو السريع دخلت البنوك مجالات عمل جديدة أدت إلى إشتداد المنافسة بين البنوك، (د. شعبان فرج، 2013/2014، ص ص58-59).

## 2.1 مفهوم المخاطر المصرفية.

### 1.2.1 مفهوم المخاطر: هناك العديد من التعريفات للمخاطر نذكر من بينها

- عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (FSR) (Financial services round table) احتمالية حصول الخسائر، إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى، (مبارك أبو محييد، 2008، ص18).

- كما عرفها "محمد مطر«المخاطر تنشأ عن حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار».(محمد مطر، 2004، ص22).

- كما يرى سيد الهواري بأن المخاطر:« توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه"، (الجوزي، حدو، 2016، ص81).

من التعاريف السابقة يتضح أن المخاطر "هي حالة من الشك وعدم التأكد المصاحبة لعوائد العمليات الاستثمارية نتيجة تنوع مصادر الخطر المرافقة للاستثمار".

### 2.2.1 تعريف المخاطر المصرفية.

- تم تعريف المخاطر المصرفية على أنها " حالة عدم التأكد في إسترجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة " (خضراوي نعيمة، 2008/2009، ص03).

- هي نظام شامل ومتكامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار أثارها المحتملة على أعمال المصرف وموجوداته وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم وما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر والسيطرة عليها وضبطها لتخفيف من أثارها إذا لم يكن بالإمكان القضاء على مصادرها، (زنكنه، الربيعي، 2019م، ص94).

إذن"النشاط البنكي المقترن بمنح الإئتمان واستعمال الأموال بطرق وأشكال مختلفة تجعله عرضة لمخاطر كثيرة ومتنوعة، نتيجة للبيئة والأوضاع الاقتصادية المحيطة به.

### 3.1 أنواع المخاطر المصرفية.

يمكن تصنيف المخاطر التي تواجهها المصارف إلى مخاطر مالية ومخاطر أعمال.

1.3.1 المخاطر المالية: هي المخاطر المتعلقة بإدارة أصول وخصوم المصرف ينجم عنها خسائر مالية يتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة وإشرافاً مستمرين من قبل إدارة المصرف وفقاً لتوجه السوق وحركة الأسعار والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف ذات الصلة وتصنف إلى ثلاثة أقسام هي:

1.1.3.1. مخاطر الائتمان: تعرف مخاطر الائتمان على أنها: "هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأسماله، والنتيجة عن عدم قيام العميل المقترض الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها تجاه البنك في الوقت المناسب". (بعداش، جوال، 2011م، ص 296).

2.1.3.1. مخاطر السوق: وهي المخاطر التي تنتج عن حركة اتجاهات الصعود والنزول التي تطرأ على الأسواق لعوامل اقتصادية واجتماعية أو سياسية وتنقسم إلى:

- مخاطر أسعار الصرف: تحتفظ المصارف بالعملات الأجنبية لتلبية حاجات عملائها من خلال عمليات التمويل والاستثمار والتحويلات وقبول الودائع الدولية وغيرها من الخدمات المصرفية الأمر الذي يجعلها تتعرض لمخاطر الصرف الناتجة عن تقلبات أسعار العملات.

- مخاطر التسعير: تتمثل مخاطر السعر في الخسارة التي يتكبدها المصرف نتيجة للتغيرات المعاكسة للأسعار السوقية وتنشأ من تذبذبات أسواق السندات والأسهم والسلع.

3.1.3.1 مخاطر السيولة: تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة الالتزامات أم تحمل تكلفة معقولة بتحويل أصوله بسرعة إلى أصول سائلة مما يؤثر على ربحيته.

2.3.1. مخاطر الأعمال: تحدث مخاطر الأعمال نتيجة النشاط المصرفي الممارس وينتج عنها مجموعة من المخاطر هي:

1.2.3.1. المخاطر التشغيلية: هي المخاطر الناتجة عن الأخطاء البشرية، المهنية أو التقنية سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة، (طهراوي، بنحبيب، ص 26).

- عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية في سنة 2001 م المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والعنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية.

- العمليات الداخلية: وهي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، الإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات ومثال ذلك (الأخطاء في إدخال البيانات، الخلافات التجارية خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء...الخ)

- العنصر البشري: وهي المخاطر التي يتسبب بها الموظفون نتيجة لنقص الكوادر والخبرات، كما تشمل الأفعال التي يكون القصد منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل في استعمال القوانين واللوائح التنظيمية للمصرف وكذلك الخسائر الناجمة عن سوء التعامل مع العملاء والمساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة وهي تشمل كل عمليات الاحتيال الداخلي من قبل الموظفين من اختلاس، تقارير خاطئة، استعمال بيانات سرية...الخ.

- الأنظمة الآلية: الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية أو تكنولوجيا المعلومات أو عدم توفر الأنظمة التي تتناسب مع احتياجات المصارف، خاصة وأن معظم الأنظمة برمجت لخدمة الصناعة التقليدية بحكم أسبقيتها في السوق المصرفي ومن أمثلة هذه الخسائر: الأعطال، أخطاء البرمجة فيروسات الحاسب...الخ.

- الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية: هي الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل ومن أنواع الاحتيال الخارجي نجد:

\* السرقة وتزييف العملات والتزوير، القرصنة، الكوارث الطبيعية...الخ.

2.2.3.1. المخاطر القانونية: يتعلق هذا النوع من المخاطر بالوضع القانوني للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه ومدى علاقتها بالمساهمين، وتنشأ المخاطر القانونية نتيجة عوامل كثيرة نذكر منها:

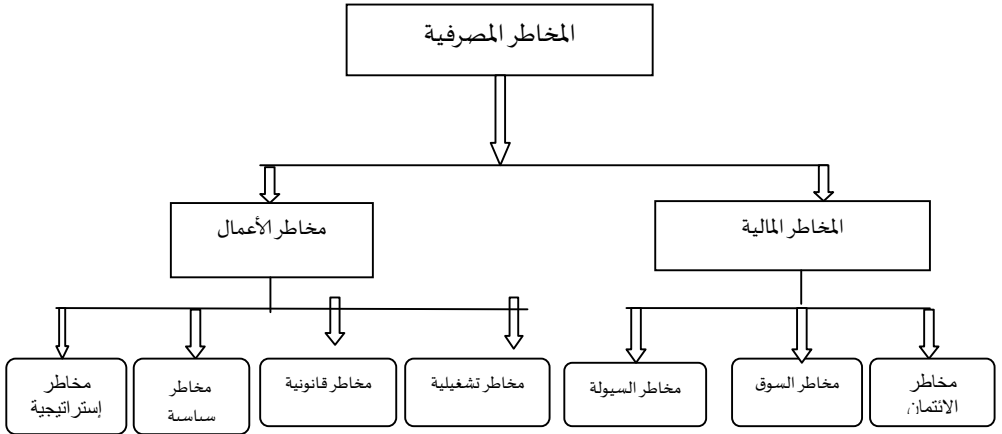
◀ عوامل عدم اليقين إزاء القوانين أو نقص في الخبراء القانونيين، وعدم وضوح القوانين.

◀ التعرض للتغيرات غير المتوقعة في إطار كل من القوانين والتنظيمات.

◀ غياب نظام قانوني يمكن الاعتماد عليه لتطبيق العقود المالية.

3.2.3.1 المخاطر السياسية: وهي المخاطر الناتجة عن القوانين والتشريعات الصادرة من الدولة أو السلطات الحكومية كفرض الضرائب تغير السياسات النقدية أو التمويلية. 4.2.3.1 المخاطر الإستراتيجية: هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك ورأسماله نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي. (المملوك، 2014، ص 63-67).

الشكل رقم (01): أنواع المخاطر المصرفية.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ما سبق

## 2. إدارة المخاطر المصرفية.

تعتبر إدارة المخاطر عنصرا هاما في المنظومة المصرفية وهو ما نتطرق إليه فيما

سيأتي.

### 1.2: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية.

- هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك. (صحراوي، حرفوش، 2009، ص 06).



- وهناك من عرفها على أنها "عملية تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول والقدرة الإدارية للمشروع" (وهيب الراوي، 2009، ص10).
- وعرفت أيضا "منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى" (عبد العال حماد، 2007، ص50).
- "إعداد الدراسات قبل وقوع الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بفرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع محاولة السيطرة عليها، (رضوان، حسن، 2005، ص205).

## 2.2. العناصر الأساسية لإدارة للمخاطر.

تتمثل فيما يلي:

### 1.2.2. رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد استراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة وطبيعة مخاطرها ودرجة تحملها للمخاطر، أما الإدارة فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ توجيهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة وتحديد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها.

2.2.2. كفاية السياسات والحدود: يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك وذلك باتخاذ إجراءات سليمة لتنفيذ كافة خطوات إدارة المخاطر.

3.2.2 كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات: إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياسات كافة المخاطر ذات التأثير المادي وبالتالي توفير تقارير حول أوضاع البنك المالية، الأداء وغيرها.

4.2.2. كفاية أنظمة الضبط: إنشاء والاستمرار في تطبيق أنظمة وقاية وضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك، في الحقيقة فإن مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر، (خضراوي، 2008/2009، ص21-22).

5.2.2 مسؤولية خطوط الأعمال: كما هو معلوم فإن أنشطة المصارف يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل نشاط التجزئة ونشاط الشركات... الخ. لذا فالمسئولون عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسئولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخطوط أعمالهم.

6.2.2 التخطيط للطوارئ: يجب أن يكون هناك سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية ويجب أن تختبر جودة هذه السياسات والعمليات، (عبد الحي، 2014، ص 17).

3.2 مراحل عملية إدارة المخاطر: تتكون إدارة المخاطر من سلسلة من الخطوات المنطقية، لذا وضع روبرت مارك 2006م نموذجاً يحدد الخطوات الواجب إتباعها في إدارة الخطر.

وفي هذا النموذج بدأت عملية إدارة المخاطر انطلاقاً من الأهداف الإستراتيجية

للمنظمة، انتقالاتاً إلى تقدير الخطر بالخطوات التالية:

❖ تحليل الخطر: الذي يتضمن تعريف الخطر ووصفه ومحاكاته؛

❖ تقييم الخطر؛

❖ تقديم تقرير بالمخاطر كفرص وتهديدات؛

❖ اتخاذ القرار؛

❖ معالجة الخطر مع القيام بعملية الرقابة والتغذية العكسية.

من هنا نجد أن إدارة المخاطر تتخذ الخطوات التالية:

### 1.3.2 تقرير الأهداف.

تتمثل الخطوة الأولى لعملية إدارة المخاطر في تقرير ما تود المنظمة أن يحققه برنامج إدارة المخاطر الخاص بها بدقة، وذلك للحصول على أقصى منفعة من النفقات المتعلقة بإدارة المخاطر، ولذلك يلزم وضع خطة دقيقة وإلا نشأ اعتقاد بأن إدارة هي عبارة عن سلسلة من المشاكل الفردية المنعزلة وليست مشكلة واحدة، وهناك العديد من الأهداف المحتملة لوظيفة إدارة المخاطر، وتشمل أساساً الحفاظ على بقاء المنظمة وتقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر البحتة كإصابات العمال.

2.3.2. التعرف على المخاطر: يجب التعرف على الأخطار التي تواجه المنظمة، حيث يجب أن يكون مدير المخاطر على دراية ووعي بها، ومن الصعب إيجاد تصميمات بشأن المخاطر التي تتعرض لها المنظمة، لأن اختلاف العمليات والأوضاع يؤدي إلى نشوء مخاطر مختلفة، حيث يكون بعضها واضحا في حين أن بعضها الآخر يمكن أن يتم تجاهله، وتوجد العديد من الأدوات للتعرف على المخاطر ومن أهمها السجلات الداخلية للمنظمة (استقصاءات تحليل المخاطر، خرائط العمليات وتحليل القوائم المالية... الخ).

3.3.2. تقييم المخاطر: بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب على مدير المخاطر أن يقوم بتقييمها ويتضمن ذلك، قياس حجم الخسارة المحتملة واحتمال حدوث تلك الخسارة، ثم يتم بناء على ذلك ترتيب أولويات العمل، وعادة ما تصنف المخاطر ضمن ثلاث مجموعات:

- المخاطر الحرجة: كل ظروف التعرض للخسارة التي تكون فيها الخسائر المحتملة كارثية وسوف ينتج عنها الإفلاس؛
- المخاطر الهامة: ظروف التعرض للمخاطرة التي لن ينتج عن خسائرها المحتملة الإفلاس، ولكنها سوف تستلزم من المنظمة الاقتراض لمواصلة العمليات؛
- المخاطر الأقل أهمية: ظروف التعرض للمخاطرة التي يمكن تعويض الخسارة المحتملة الناتجة عنها بالاعتماد على الأصول الحالية للمنظمة أو دخلها دون أن يتسبب ذلك في ضائقة مالية.

4.3.2. دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر.

تتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، وتمثل هذه المرحلة مشكلة في اتخاذ القرار بعبارة أكثر تحديدا تقرير أي التقنيات المتاحة ينبغي استخدامها في التعامل مع كل مخاطرة، مع الأخذ بالإعتبار عناصر (الأولوية، التكاليف، العوائد... الخ)

ثم اتخاذ القرار بناء على أفضل المعلومات والاسترشاد بسياسة إدارة المخاطر في الشركة.

5.3.2. تنفيذ القرار.

يتم ووضوح البديل المقرر موضع التنفيذ، يجب وجود تكامل بين جميع الإدارات المنظمة وذلك لضمان اتخاذ الإجراءات التي تساهم في تنفيذ القرار.

### 6.3.2. التقييم والمراجعة.

إن هذه العملية مهمة جدا لضمان نجاح برنامج إدارة المخاطر، ويجب إدراجها في البرنامج لسببين:

- ◀ **السبب الأول:** أن عملية إدارة المخاطر لا تتم في الفراغ فالتغير مستمر حيث تظهر مخاطر جديدة وتختفي مخاطر قديمة، ولذلك فالتقنيات التي كانت مناسبة في العام الماضي قد لا تكون مناسبة هذا العام والانتباه المتواصل مطلوب؛
- ◀ **السبب الثاني:** فهو أن الأخطاء ترتكب أحيانا ويسمح إجراء تقييم ومراجعة لبرنامج إدارة المخاطر لمديري المخاطر بمراجعة القرارات واستكشاف الأخطاء وتصحيحها قبل أن تصبح باهظة التكاليف، ويمكن أن تتم عملية المراجعة إما من قبل مدير المخاطر أو مستشار مختص.

### 4.2) أهداف إدارة المخاطر.

- تسعى المصارف التقليدية والإسلامية من خلال نظام إدارة المخاطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:
- ◀ المساعدة على اتخاذ القرار المناسب؛
  - ◀ ضمان البقاء والاستمرار من خلال تعظيم العائد وتقليل المخاطر في ظل قيود رأس المال؛
  - ◀ التعرف على مصادر الخطر وقياس احتمالية وقوعه والسيطرة عليه؛
  - ◀ تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر إلى أدنى حد باستخدام أنسب الطرق التي تلائم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، مما يساعد على تخفيف الآثار السلبية للمخاطر؛
  - ◀ إدارة المخاطر تساعد على تحقيق استقرار التدفقات النقدية ودعم ثقلها مما يعطي المصرف ميزة تنافسية ويجنبه تقلب العوائد المفاجأة ويعزز درجة الثقة به؛
  - ◀ إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها المصرف، مع تتبع أداء المصرف من خلال توسيع الرقابة الداخلية.

- ◀ المحافظة على أصول المنشأة وحماية مصالح المساهمين، والأطراف ذات المصالح؛
- ◀ تقوم إدارة المخاطر بوضع التقارير الدورية بشأن حجم المخاطر التي تتعلق بالاستثمار. (وهدان، 2017م، ص21)؛
- ◀ تنمية المزايا التنافسية وإدارة المحافظ المالية (إبراهيم حسني، www.Kiosquemedi.com).

### 1.3. الأساليب التقليدية لإدارة المخاطر المصرفية.

خلال قيام البنوك بعملية إدارة المخاطر فإنها تقوم بالاستعانة ببعض الأدوات الضرورية لذلك وقد لوحظ أن هناك الكثير من تلك الأدوات منها ما هو معروف نذكر منها:

1.1.3. طريقة النسب المالية.

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها والتي تساعد على تحديد قرارها النهائي، المتمثل في منح القروض أم لا، وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل هي الانتقال من الميزانية المحاسبة للمنظمة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية، وهناك نوعين من التحليل:

- تحليل مالي عام: ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة؛

- تحليل خاص: هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات الموجودة في التقارير المالية، (طارق عبد العال حماد، 2005، ص238).

ويمكن تصنيف النسب لأغراض التحليل المالي إلى المجموعات الرئيسية التالية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (01): أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها.

المؤشرات المستخدمة في القياس	نوع المخاطر
- صافي أعباء القروض / إجمالي القروض - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحققت ولم تسدد	المخاطر الائتمانية
- الودائع الأساسية / إجمالي الأصول - الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول - سلم الاستحقاقات النقدية	مخاطر السيولة
-الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول - الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم - الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة.	مخاطر سعر الفائدة
-المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية. - إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.	مخاطر أسعار الصرف
- إجمالي الأصول / عدد العاملين - مصروفات العمالة/ عدد العاملين	مخاطر التشغيل
- حقوق المساهمين / إجمالي الأصول - الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. - القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.	مخاطر رأس المال

المصدر: طارق عبد العال حماد، 2003، إدارة المخاطر، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، ص239.

### 2.3) الأساليب الحديثة لإدارة والتحكم في المخاطر المصرفية.

هنالك أساليب حديثة لإدارة المخاطر نتطرق إليها فيما يلي.

#### 1.2.3) معايير لجنة بازل الدولية لإدارة المخاطر البنكية.

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشأت بقرار من محافظي البنوك المركزية وغرضها الأساسي تحسين الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك في ثلاث جوانب:

- ❖ فتح مجال حوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلة الرقابة المصرفية؛
- ❖ التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية ومراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية، بما يحقق كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية؛
- ❖ تحفيز نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين والجهاز المصرفي ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

أ) لجنة بازل 01 و02 عند المقارنة بين لجنة بازل 01 و02 يلاحظ بازل 01 قد ركزت بصفة رئيسية على الحد الأدنى المطلوب لرأس المال وهو 8% مع التركيز على مخاطر الإئتمان وليس إدارة مخاطر الإئتمان وهذا بالإضافة إلى أن اللجنة حددت أوزان المخاطر لكل أصل من الأصول، وفي عام 1969 م أضافت اللجنة مخاطر السوق، وتتمثل محاور اتفاقية بازل 02 في:

- \* متطلبات الحد الأدنى لرأس المال 8% .
- \* انضباط السوق والإفصاح المالي.
- \* المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال.

2.1.2.3) اتفاقية بازل 03: تتمثل أهم المرتكزات التي قامت عليها لجنة بازل 03 فيما يلي:

- رفع جديد للحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي أو الأولى من 2 إلى 4.5 %، وضيف إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أهم عادية نسبة 2.5%.
- الحفاظ على الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال في السابق وهو 8% وبإضافة احتياطي الأزمات، يصبح الحد الإجمالي الأدنى والمطلوب مع هذا الاحتياطي هو 10.5%.
- بادرت لجنة بازل منذ طرح مسودة مشروع بازل 03 إلى زيادة الرسملة المطلوبة تجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة وهي العملية التي ورطت الكثير من البنوك في

الأزمة المالية الأخيرة، والبنوك الإسلامية في منأى عن هذا لأنها لا تتعامل بالمتاجرة في الديون أو ما يعرف بالتوريق.

-اقترحت الاتفاقية الجديدة اقتراح نسبتين في هذا المجال:

\*الأولى في المدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة: وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا

\*الثانية لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل: والهدف منها توفير موارد السيولة مستقرة للبنك، البنوك الإسلامية لن تجد صعوبة استفاء كل هذه المتطلبات لأن معظمها يعاني أصلا من فائض السيولة.

3.1.2.3.المحاور الأساسية لاتفاقية بازل 03:لقد جاءت اتفاقية بازل الجديدة لسد الثغرات المالية في حال حدوث أزمة أو شح في النقد، حيث تضمنت اتفاقية بازل ثلاثة (03) خمسة محاور نذكر منها:

- ❖ متطلبات أعلى من رأس المال وجودة أفضل؛
- ❖ تقترح لجنة بازل(03) أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين، وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر، من النسبة الحالية التي تبلغ 2% إلى 4.5% من متطلبات رأس المال الفئة 01 التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة الأخرى بناء على معايير صارمة سوف يتم رفعها من 4% إلى 6.5%وقد أضافت الإصلاحات نوعا جديدا من رأس المال يسمى الأموال التحوطية الإضافية تحتفظ بها البنوك بنسبة 2.5% علاوة على الحد الأدنى المطلوب وفقا للأنظمة الحالية على أن يتكون من حقوق المساهمين، إن الغرض من الأموال التحوطية أو أموال الحماية هو ضمان احتفاظ البنوك برأس مال حماية،يمكن استخدامه لامتناع الخسائر خلال فترات الأزمات المالية،حيث أصبحت نسبة إجمالي متطلبات رأس المال بعد



تطبيق الإصلاحات المقترحة 10.5%، (بما في ذلك رأس مال الأمان أو الحماية) مقابل 8% في الاتفاقيات السابقة (بريش، غرابية، 2015، ص ص 110-113).

❖ مؤشر الرافعة المالية: يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام البنوك، ولمراعاة القابلية للمقارنة فإن تفاصيل هذا المؤشر سوف يكون متوافقا عليها دوليا بما في ذلك المعالجات المحاسبية؛

❖ مخاطر الإئتمان: المرتبطة بالمشتقات المالية وعمليات إعادة شراء سندات الخزينة والأسواق المالية؛

❖ السيولة: لقد أوضحت الأزمة العالمية المالية 2008 أن لمسألة السيولة أهمية كبيرة في عمل النظام المالي والمصرفي والعالمي والأسواق بكاملها هذا الشيء كرسته لجنة بازل من خلال إبداء رغبتها في الوصول إلى معيار عالمي لسيولة حيث تقترح اعتماد نسبتين الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة، أما الثانية فهي لقياس السيولة البنوية كمدى متوسط وطويل؛

❖ حواجز رأس المال ضد التأثير الحلقي: تقدم مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لرأس المال في أوقات الرواج ويمكن تخفيضها في أوقات الانكماش للحفاظ على استقرار النظام المصرفي وكبح أثار تلك الضغوط على الاقتصاد (سعيد خديجة، 2016/2017، ص ص 58-59).

2.2.3 أسلوب معدل الفائدة المعدل بالخطر: يجعل من درجة المخاطرة جزء من تكلفة الاقتراض، إذن المبدأ الذي يعتمد عليه هذا الأسلوب هو تقسيم معدل الفائدة إلى جزئين: معدل الفائدة الخالي من المخاطر وعلاوة المخاطر المعروفة بالهامش .

3.2.3 استخدام أسلوب تصنيف المخاطر: تصنيف المقترض والمخاطر المحيطة به وذلك بهدف الوصول إلى تحديد رتبة القرض التي على ضوءها ستحدد مصير طلب القرض بالموافقة أو الرفض، فالتصنيف يعتبر من أحد وسائل تقييم خطر تعثر القروض.

فيمكن تعريف التصنيف: هو عملية تحليل المخاطر الناتجة عن منح الإئتمان، ثم الخروج بنتائج نهائية أو عملية، التقييم لمعرفة مستوى المخاطر المتعلقة بالإئتمان وتجدر الإشارة إلى أن بعض الكتاب يستعملون مصطلح التنقيط **scoring** بدلا من مصطلح التصنيف **rating** ولكن المصطلح الأول ضيق المعنى بمقارنة بتاني، يقوم بتحديد نقطة **score** لكل

ملف طلب قرض وعلى أساس تلك النقطة وبمقارنتها بالحد الفاصل الذي يثبتته البنك يتخذ قراره بمنح أو عدم منح القرض، (بريش، غرابة، 2015، ص ص 114-115).

5- دور المؤسسات المالية الدولية في خفض المخاطر.

1.5. برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) ويهدف البرنامج إلى:

- تقوية القطاع المصرفي والمالي وزيادة قدرته على مجابهة الأزمات.  
مؤشرات البرنامج.

1.1.5- مؤشرات خاصة بالقطاع المالي والمصرفي (CAMELS):

- مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو كل قطاع اقتصادي.
  - مؤشرات ميزان المدفوعات (الحساب الجاري، كفاية الاحتياطيات الدولية)
  - معدل التضخم ودرجة التقلبات في مؤشرات التضخم.
  - أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
  - مؤشرات إنعكاسات التطورات الاقتصادية والمالية على القطاع المالي والمصرفي.
- 2.5. تطبيق نظام موحد لترتيب البنوك: يستند نظام ترتيب البنوك وفقا لنظام (CAMELS) على تقدير درجة لكل من رأس المال، وجودة الأصول، والإدارة والربحية، والسيولة والحساسية لمخاطر السوق، وتدرج هذه الدرجات تنازليا من 01 الى 05.
- المستوى الأول: يعد البنك مؤسسة مالية سليمة في كافة المجالات وأي نقاط ضعف لديه تكون ذات طبيعة ثانوية ويمكن معالجتها بطريقة روتينية، ويمكن له بصفة عامة تحمل تقلبات السوق، ولا يدعو وضع هذا البنك للقلق.
- المستوى الثاني: يعد البنك مؤسسة مالية سليمة أساسا ولكن توجد نقاط ضعف بسيطة قابلة للتصويب في ظل الظروف العادية، ويمكن له تحمل تقلبات السوق ويحتاج إلى رقابة عادية.

المستوى الثالث: تتوافر عدة نقاط ضعف أكثر قد تعرض البنك إلى مزيد من المخاطر وتقلل من مقدرته على تحمل تقلبات السوق ويتطلب البنك رقابة أكثر من عادية.

**المستوى الرابع:** يعاني البنك من ضعف خطير في النواحي المالية والإدارية، وهو غير قادر على تحمل تقلبات السوق ويحتاج الى إجراءات فورية لتصويب أوضاعه ويتطلب رقابة لصيقة.

**المستوى الخامس:** حالة البنك أسوء من البنوك في المستوى الرابع ويحتاج إلى مساعدة عاجلة من المساهمين أو من اي مصادر أخرى كما يتطلب رقابة مستمرة، (سمير الخطيب، 2005م، ص79).

#### خلاصة (نتائج وتوصيات)

إدارة المخاطر الائتمانية ما هي إلا ممارسة لعملية اختيار لطرق فعالة من اجل التقليل من أثر تهديد معين على البنوك، وكل المخاطر لا يمكن تجنبها او تقليص حدتها بشكل كامل وذلك ببساطة يعود لوجود عوائق عملية ومالية، لذلك على البنوك أن تتقبل مستوى معين من الخسائر بينما تستخدم إدارة المخاطر لتفادي الخسائر قدر الإمكان فإن التخطيط لاستمرارية العمل وجدت لتعالج نتائج ما يتبقى من مخاطر.

فإدارة المخاطر الائتمانية والتخطيط لاستمرارية عمل البنوك هما عمليتين مربوطتين مع بعضهما البعض ولا يجوز فصلهما، فعملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل، وعليه فإن استخدام أساليب حديثة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك سيغطي مساحات واسعة مهمة لعملية التخطيط لاستمرارية عملها والتي تذهب في معالجتها للمخاطر أبعد من عملية إدارة المخاطر فقط بل وكذلك الحد من تزايد انتشار الأزمات، والإهتمام بالصيرفة الإسلامية لما لها من مزايا حيث تقوم على أسس صلبة وتبني إقتصاد حقيقي.

## المراجع

### 1. الكتب

- خالد وهيب الراوي، 2009م، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، الأردن.
  - عبد الحميد رضوان، سمير حسن، 2005م، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، مصر، دار النشر للجامعات.
  - طارق عبد العال حماد، 2007م، إدارة المخاطر، مصر، الدار الجامعة.
  - طارق عبد العال حماد: 2003، إدارة المخاطر، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية.
  - محمد مطر، 2004، إدارة الإستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، ط03، عمان، دار وائل.
  - سمير الخطيب، 2005م، قياس وإدارة المخاطر (منهج علمي وتطبيق عملي)، مصر، منشأة المعارف.
- ### 2. المذكرات والرسائل والأطروحات
- أنس هشام المملوك، 2014، مخاطر الائتمان وأثارها في المحافظ الاستثمارية، دراسة حالة على المصارف في سوريا، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق.
  - خضراوي نعيجة، 2009/2008، إدارة المخاطر البنكية (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
  - محمد عبد الحميد عبد العي، 2014، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.
  - موسى عمر مبارك أبو محيّد، 2008، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيّار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 02، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية.

- سعیدی خدیجة، 2017/2016، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تلمسان، الجزائر.

- نائر فتحي محمد وهدان، 2017، أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، عمان.

- شعبان فرج، 2014/2013، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، محاضرات ودروس موجهة لطلبة الماستر، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

### 3. المقالات في المجالات

- بريش عبد القادر، زهير غرابة، 2015، مقررات بازل 03 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية.

- الجوزي جميلة، حدو علي، 2016م، دراسة مقارنة لإدارة مخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 07.

- نرمين حميد علي زكنه، خلود هادي الربيعي، 2019م، استخدام إختبارات الضغط في إدارة مخاطر التركيز الإئتماني، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 49.

- طاهر بعداش، ومحمد السعيد جوال، 2015م، السيطرة الرقابية على مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية الإقتصادية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 15.

- ظهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات إقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 01.

### 4. مراجع أخرى

- حرفوش سهام، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، الملتقى العلمي الدولي، جامعة فرحات عباس، سطيف.

- إبراهيم حسني، مقال حول إدارة المخاطر المصرفية. [www.kiosquemedi.com](http://www.kiosquemedi.com)





كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي حول:  
الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر  
الترقيم الدولي الموحد (ISBN) : 978-9931-9691-3-6  
أفريل 2021 / ص: 117-138



مساهمة أنظمة الاستعلام الائتمانية في إدارة وتدنية مخاطر العملية الائتمانية في البنوك "i-score" -دراسة تحليلية للشركة المصرية للاستعلام الائتماني-

## The contribution of credit information systems to managing and minimizing credit risks in Banks - An analytical study of the Egyptian Credit Bureau "i-score "

فخاري فاروق<sup>1\*</sup>، زبيري نورة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، [fakhari.farouk@univ-alger3.dz](mailto:fakhari.farouk@univ-alger3.dz)

<sup>2</sup> جامعة أكلي محند أولحاج البويرة (الجزائر)، [n.zebiri@univ-bouira.dz](mailto:n.zebiri@univ-bouira.dz)

تاريخ النشر: 2021/04/30

تاريخ الاستلام: 2021/02/24

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح أهمية استخدام البنوك للمعلومات التي تمنحها أنظمة الاستعلام الائتمانية، في إدارة وتدنية مخاطر العملية الائتمانية، ومشكلة كيفية توظيفها عند اتخاذ القرار الائتماني، كما تهدف الدراسة إلى التعرض إلى الأشواط التي قطعها السلطات النقدية للدول العربية في مجال تطوير أنظمة استعلام خاصة مكلفة بجمع المعلومات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المقترضة، وفي هذا الصدد تم تسليط الضوء من خلال هذه الدراسة على شركة i-score المصرية للاستعلام الائتماني. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في معالجة وتحليل مختلف حيثيات الموضوع، كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها المساهمة الكبيرة للتقييم الرقمي للجدارة الائتمانية المصمم من قبل شركة i-score في زيادة الثقة المتبادلة بين البنوك المصرية وبنيتها. الكلمات المفتاحية: المخاطر الائتمانية، إدارة المخاطر الائتمانية، الاستعلام الائتماني، رقم الجدارة الائتمانية.

تصنيف (JEL): G21، H63، E5، D80.

### Abstract

This research paper aims to clarify the importance of banks using the information granted by credit bureau systems, in managing and minimizing the risks of the credit process, and the problem of how to use them when making the credit decision. In charge of collecting credit information for individuals and borrowing institutions, and in this regard, the Egyptian i-score for credit bureau was highlighted.

The study relied on the descriptive approach in treating and analyzing the various aspects of the topic, and the study also reached several results, the most

مساهمة أنظمة الاستعلام الائتمانية في إدارة وتدنية مخاطر العملية الائتمانية في البنوك -دراسة تحليلية للشركة المصرية ...

important of which is the significant contribution to the digital assessment of credit score designed by the i-score in increasing mutual trust between Egyptian banks and between them.

**Keywords:** Credit risk, credit risk management, credit information, credit score.

**JEL classification:** G21, H63, E5, D80.

1. مقدمة:

تعتبر العملية الائتمانية الركيزة الأساسية المكونة للوساطة المالية في المنظومة البنكية، وأكثر المصادر تحقيقاً للعوائد، غير أن عملية منح الائتمان البنكي هي كذلك أكثر العمليات تحقيقاً للخسائر، وذلك بسبب خطر فشل استرجاع البنك للمبالغ الائتمانية الممنوحة للطرف الآخر. إن هذه العلاقة المعقدة بين حتمية البحث عن تحقيق عوائد مالية من عملية منح الائتمان وبين ضرورة التقليل من مخاطر فشلها جعل الإدارات العليا للبنوك تسعى لتطوير إدارة فعالة لتدنية المخاطر الائتمانية، والبحث عن كيفية التطبيق السليم لأدوات التحليل الائتماني المختلفة. كما سعت مختلف السلطات النقدية والهيئات الرقابية المشرفة على العمل المصرفي إلى إلزام البنوك نحو التعامل مع أنظمة خارج هيكلها التنظيمي مدعمة بالأطر القانونية والتنظيمية تعمل على تزويدها بمختلف المعلومات عن العميل المقترض، وهذا كوسيلة مساعدة في صناعة قرار منح الائتمان في ظل بيئة عدم التأكد التي تسود منظومة الأعمال البنكية، وهو الأمر الذي أقرته مقررات لجنة بازل الدولية فيما يتعلق بضرورة تطوير نظم معلومات خاص بإدارة المخاطر الائتمانية، وكذلك التقارير السنوية للبنك الدولي حول مناخ الأعمال الذي يعتمد في تقييمه على جودة المعلومات الائتمانية وبناء مؤشرات قياسية استناداً عليها.

1.1. إشكالية الدراسة: انطلاقاً مما سبق يمكن طرح إشكالية هذه الدراسة كالآتي:

كيف تساهم أنظمة الاستعلام الائتمانية في تدنية المخاطر الائتمانية وتكملة صناعة القرار الائتماني لدى البنوك؟

2.1. الإشكاليات الفرعية: للإجابة على إشكالية الدراسة سنحاول الإجابة على الإشكاليات

الفرعية الآتية:

-ما المقصود بالمخاطر الائتمانية؟



-ما هي أهم أساليب إدارة المخاطر الائتمانية؟

-ما المقصود بأنظمة الاستعلام الائتمانية؟

-كيف تساعد قاعدة معطيات أنظمة الاستعلام الائتمانية البنوك في إدارة المخاطر الائتمانية؟

- ما هو الدور الذي تلعبه شركة i-score للاستعلام الائتماني في بيئة أعمال البنوك المصرية؟

3.1. فرضية الدراسة: إن تطوير ما يعرف بمؤشر التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية المتكون من جميع البيانات التاريخية للعميل المقترض التي تعكس درجة مخاطر عدم السداد في المستقبل، تجعل من عملية صناعة واتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه عملية أقل تعقيدا.

4.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز دور شركات الاستعلام الائتمانية في تقديم المعلومات اللازمة للبنوك كوسيلة مساعدة في إدارة أكبر العمليات خطورة، والمتمثلة في مخاطر العملية الائتمانية، والتي تعتبر من أكبر العمليات المحققة لأهداف وعوائد الإدارات العليا في البنوك من جهة، وكذلك أكثرها تحقيقا للخسائر من جهة أخرى، وهو الأمر الذي اثبتته كثير من الازمات المالية والمصرفية، والتي أظهرت ان النواة الأولى لإفلاس وانهيار كبريات بنوك العالم، كان بالدرجة الأولى بسبب وجود قصور في ادارة المخاطر الائتمانية.

5.1. أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف الآتية:

-تكوين فكرة واضحة المعالم حول المخاطر الائتمانية وكيفية ادارتها.

-تسليط الضوء على مكانة أنظمة الاستعلام الائتمانية في توفير المعلومات اللازمة حول العملاء المقترضين من البنوك، بالتركيز على شركة i-score للاستعلام الائتماني في مصر.

-تحليل مؤشرات المعلومات الائتمانية مع الإشارة لمؤشر التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية، وتبيين مكانتها في سلامة العمل المصرفي.

مساهمة أنظمة الاستعلام الائتمانية في إدارة وتدنية مخاطر العملية الائتمانية في البنوك -دراسة تحليلية للشركة المصرية ...

6.1. المنهج المستخدم: تماشيا مع موضوع الدراسة، وسعيا منا للإجابة على إشكالية الدراسة، واختبار الفرضيات، تم استخدام المنهج الوصفي، حيث تم استخلاص وتحليل أهم الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

7.1. الدراسات السابقة: تم الحصول على بعض الدراسات التي وجدت أنها قريبة من موضوع الدراسة، ونذكر أهمها كالآتي:

-دراسة ذهبية بلعيد،(تطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني كألية للحد من مخاطر الائتمان المصرفي بالجزائر)، حاولت الباحثة استعراض أهم نماذج الاستعلام الائتماني، وتوضيح دورها في الحد من مخاطر الائتمان، فضلا عن التطرق لأهم الإصلاحات التي انتهجتها السلطات الاشرافية الجزائرية، من خلال إنشاء مركزية المخاطر وتطوير مهامها، من أهم النتائج المتوصل اليها من قبل الباحثة اعتبار أن المعلومات الائتمانية التي تقدمها أنظمة الاستعلام الائتمانية هي وسيلة وأداة رئيسية للسلطات الاشرافية في سعيها لتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي والحد من المخاطر.

-موساوي آسية، (جودة أنظمة الاستعلام المصرفي كمدخل لإتخاذ القرار الائتماني الجيد وإدارة مخاطره)، ركزت الباحثة في دراستها على أهمية جودة أنظمة الاستعلام الائتماني في دعم واتخاذ القرار الائتماني عن طريق توفير المعلومات اللازمة للتحليل أو التنبؤ، كما تعرضت الباحثة الى أنظمة الاستعلام حول القروض في الجزائر التي تركز على قاعدة بيانات تدعى مركزية المخاطر، حيث توصلت الى أن الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان بما في ذلك تحديد المخاطر، قياسها، تخفيفها، مراقبتها، الإبلاغ عنها والتحكم فيها، وبالتالي إتخاذ القرار الائتماني السليم تستوجب معرفة وقياس هذه المخاطر ذات التأثير المادي الكبير، من أجل ذلك تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد متخذ القرار الائتماني بالمعلومات اللازمة وبالوقت المناسب، كما يجب أن ينسجم تعقد أنظمة المعلومات مع حجم البنك ودرجة تعقد نشاطه الائتماني.

2. مدخل نظري لإدارة المخاطر الائتمانية:

1.2. مفهوم المخاطر الائتمانية: يعرف الخطر الائتماني " بأنه المتغير الأساسي المؤثر في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناجمة عن عدم السداد أو تأجيل السداد" (داود عثمان، 2013، ص218)، كما يُعرف بأنه الخطر الذي يعكس احتمال فشل المقترض، أو الطرف المقابل في المعاملات المالية. (Hull & Godlewski, 2017, p 229) كما تعرف المخاطر الائتمانية على أنها الخسارة المالية للبنك الناتجة عن عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المالية. (Dan & Stéphane, 2014, p 18)

2.2. أهم المخاطر الائتمانية الرئيسية: بعد التدقيق في مختلق الادبيات والمصادر ذات العلاقة بإدارة المخاطر البنكية والمخاطر الائتمانية بشكل خاص، يمكن الإشارة لمجموعة من المخاطر الائتمانية على النحو الآتي: (نجار، 2014، ص 53)

1.2.2. خطر عدم التسديد: وهو الخطر الناتج عن عدم قدرة أو عجز المدين (المقترض) على تسديد كل أو جزء الدين والفوائد المرتبطة به، إما بسبب عدم كفاءة الإدارة أو عدم نزاهة المدين في تعامله مع الدائن. أو لأنه فقد القدرة على الوفاء عند حلول تاريخ الاستحقاق إما لتوقفه عن (عسر مالي فني) أو إفلاسه (عسر مالي حقيقي).

2.2.2. خطر تجميد الأموال: هو ذلك الخطر الذي يواجه البنك عندما تتجمد موارده وتنخفض سيولة أصوله.

3.2.2. خطر معدلات الفائدة: يتعرض البنك لهذا الخطر عندما يجد نفسه مجبرا على استعمال المكشوف لدى البنك المركزي لسد حاجاته من السيولة بمبالغ تفوق الحد الأدنى لإعادة الخصم، أو عندما يكون مجبرا للجوء إلى سوق النقد لإعادة التمويل بمعدلات فائدة أعلى من معدل إعادة الخصم، وبالتالي ترتفع أعباء الاستغلال وتنخفض مردودية البنك .

4.2.2. مخاطر التعثر: هي احتمال حدوث تخلف عن السداد ( Probability of default )

(PD)، حيث يكون احتمال حصول الخطر محصورا بين 0 و 1. (Tony & Bart, 2009, p 25)

-مخاطر خسائر التعثر: وهي جزء من الخسائر الناتجة عن التعرض لمخاطر التعثر LOSS-risk (LGD)

مساهمة أنظمة الاستعلام الائتمانية في إدارة وتدنية مخاطر العملية الائتمانية في البنوك -دراسة تحليلية للشركة المصرية ...

5.2.2. مخاطر السيولة: ترتبط سياسات منح الإئتمان بالأداء الكلي للبنك، وتسهم مجموعة الإجراءات والقواعد المطبقة في التأثير في المؤشرات الأساسية للأداء المالي للبنك، وتعتبر السيولة في مقدمتها، ويمثل التوسع في القروض (الأكثر من سنة) وقبول آجال طويلة للأوراق التجارية وإبرام جدولة أو تسويات لفترات غير ملائمة لهيكل مصادر الأموال بالبنك عوامل ضاغطة على السيولة. (الخطيب، 2005، ص 152)

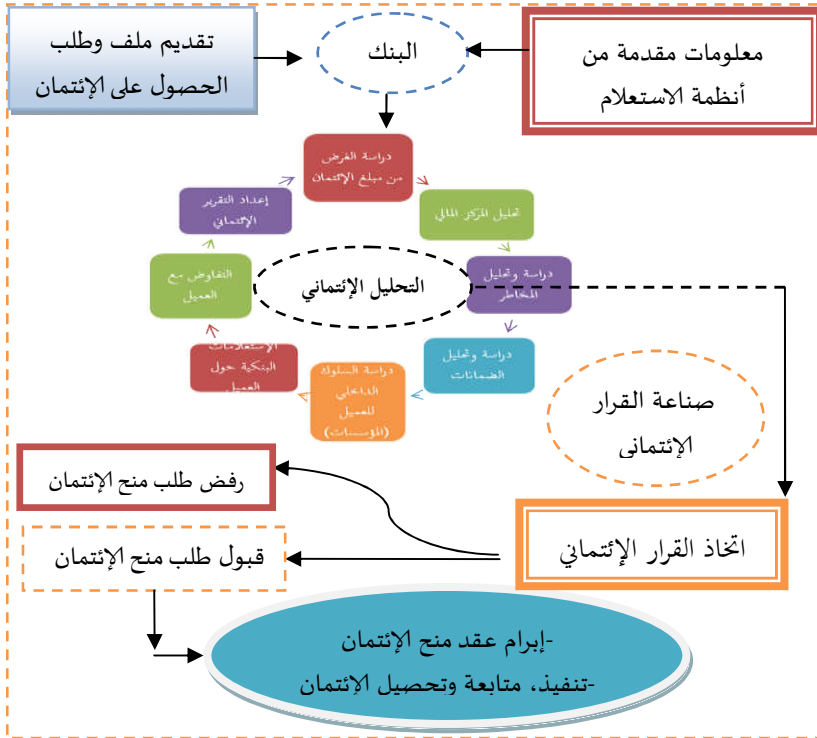
6.2.2. مخاطر الضمان: عند استخدام الضمان تصبح المخاطرة ذات شقين، أولاً يوجد عدم تأكد فيما يتعلق بالقدرة على الوصول للضمان، والتصرف فيه والتكاليف المطلوبة لبيعه، ثانياً، يوجد عدم تأكد فيما يتعلق بقيمته التي تتوقف على السوق الثانوية وطبيعة الضمان، الذي يمكن أن يكون يبيعه سهلاً أو صعباً. (نقولا عيسى، 2010، ص 94)

3. الخطوط العريضة لأهم الآليات المساعدة في تدنية المخاطر الائتمانية وإدارتها: بما أن البنوك تعمل على استثمار ودائع عملائها في مجالات مختلفة (البنوك تستخدم درجات عالية من الرفع المالي) وحيث أن هناك مخاطر عديدة تواجه هذه التوظيفات الائتمانية والإستثمارية، فإنه لا بد للبنك من أن يتحوط لهذه المخاطر وذلك من خلال وضع مجموعة من الضوابط التي يكون هدفها المحافظة على أموال المودعين والمحافظة على المالكين ومن هذه الضوابط ما يلي: (شقيري وآخرون، 2012، ص 94)

- تدعيم وتعزيز أنظمة العمل في البنك وبما يساعد على الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وعملية من خلال وضوح الإجراءات والتعليمات التي تنظم هذا الجانب.
- تدعيم وتعزيز أنظمة الرقابة والتفتيش الداخلي بما يمكن تجاوز أي أخطاء بصورة مسبقة والعمل على تلافي الأخطاء التي يمكن أن تحدث خلال التطبيق.
- تدعيم وتعزيز العمل ضمن نظام الحاسب الآلي والاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها التقدم العلمي في هذا المجال: وبالشكل الذي يحد من المخاطر الائتمانية ومن أمثلة ذلك في هذا المجال تطوير الإستعلام المركزي عن العملاء بحيث يتم الإستفادة من هذه الخدمة كافة فروع ودوائر البنك.

- وضع ضوابط للحد من التوسعات الائتمانية غير المرغوبة والالتزام بالأعراف والقواعد البنكية والمالية المتعارف عليها.

الشكل 1. أهم مراحل عملية اتخاذ القرار الائتماني



المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على المراجع الآتية:

(- فخاري، 2019، ص 18)، (الطلاع، 2010، ص.ص 78-83).

#### 4. التحليل النظري لأنظمة الاستعلام الائتمانية:

1.4 مفهوم الاستعلام الائتماني: يمكن تعريف الاستعلام الائتماني بأنه خدمة توفير معلومات هامة عن طالب الاقتراض المصرفي، ويتم ذلك في شكل تقرير ائتماني عن عملاء المصارف والمؤسسات المالية أو عملاء مؤسسات الإقراض.

مساهمة أنظمة الاستعلام الائتمانية في إدارة وتدنية مخاطر العملية الائتمانية في البنوك -حراسة تحليلية للشركة المصرية ...

2.4. أهمية الاستعلام الائتماني: تأتي أهمية الاستعلام الائتماني بالنسبة للصناعة المصرفية للحد من ظاهرة الديون المتعثرة مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض والتمويل، وفضلا عن ذلك لتوسيع قاعدة العملاء الممولين، وتوجيه التمويل للعملاء الذين يوفون بالتزاماتهم ويساهمون في زيادة الإنتاج وتوفير السلع والخدمات على مستوى الاقتصاد القومي. (عبد الله، 2011، ص4)

3.4. النماذج الرئيسية للاستعلام الائتماني: هناك ثلاث نماذج رئيسية لأنظمة الاستعلام الائتماني، الأول أنظمة أو مركزيات عائدة الى المصارف المركزية، والثانية شركات استعلام ائتمانية خاصة عائدة الى المصارف او الجهات المقرضة (Creditors)، والثالثة شركات استعلام ائتماني مملوكة لجهات مستقلة. ويمكن توصيف النماذج الرئيسية لأنظمة الاستعلام الائتمانية كالآتي: (برنيه، 2008، ص 17)

1.3.4. أنظمة الاستعلام الائتماني الرسمية: هي أنظمة أنشأتها المصارف المركزية لغايات الممارسات الرقابية على المؤسسات المصرفية الخاضعة لإشرافها. وتتميز هذه الأنظمة بإلزامية توفير المؤسسات المصرفية للبيانات والمعلومات الائتمانية، وبالتالي تجاوب أكبر من قبل هذه المؤسسات. بالإضافة لما تتمتع به السلطات الاشرافية من مصداقية وأمان في التعامل مع هذه البيانات والمعلومات، وبالتالي ضمان أكبر لسلامة وحسن استخدام هذه البيانات.

2.3.4. أنظمة الاستعلام الائتماني المملوكة للدائنين: هي أنظمة لخدمات الاستعلام الائتماني تنشئها المؤسسات المصرفية وغير المصرفية المقرضة فيما بينها، وذلك بغرض تبادل المعلومات الائتمانية وتقديم خدمات الاستعلام الائتماني لهذه المؤسسات المشاركة في ملكيتها وغيرها من المؤسسات المقرضة.

3.3.4. أنظمة الاستعلام الائتماني المستقلة: هي شركات تقدم خدمات الاستعلام الائتماني، أنشأها أفراد أو مؤسسات مستقلة غير اقراضية. وتتميز بالنظر للطبيعة التجارية البحتة لها بتوفر الحافز للتطور والنمو وتقديم خدمات استعلام ائتماني متطورة وجديدة، بالإضافة

إلى غياب عامل تضارب المصالح. وينتشر هذا النوع من الأنظمة في الكثير من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة.

4.4. أقسام السجلات الائتمانية: تنقسم تقارير توفير المعلومات عن المقترضين إلى قسمين: (بلعيد، 2017، ص260)

1.4.4. سجلات الاقتراض: المدارة من قبل القطاع العام وتحديدا من قبل البنك المركزي بهدف الاشراف على معلومات الاقتراض والمقترضين، حيث يتوجب على كل البنوك تزويده بالمعلومات المطلوبة. والغرض من إنشاء هذه السجلات هو الرقابة والاشراف على مخاطر الائتمان في بنك معين أو في القطاع المصرفي ككل.

2.4.4. سجل المقترضين "مكاتب الاستعلام الائتماني": تمتلك وتدار من قبل القطاع الخاص، حيث يقوم البنك المركزي بتحديد أسس وغايات عملها ضمن تشريعات توضح لهذا الغرض، وقد تقوم شركات خاصة بالعمل على توفير المعلومات عن المقترضين من مصادرها الخاصة مقابل رسوم معينة.

5.4. مؤشرات الاستعلام الائتماني لتقييم الكفاءة: يتم قياس كفاءة الاستعلام الائتماني من خلال مؤشر الحصول على الائتمان الذي يعده البنك الدولي في تقريره السنوي "ممارسة أنشطة الأعمال" "Doing Business"، كما يغطي هذا المؤشر في التقرير السنوي للبنك ما يلي: (بلعيد، 2017، ص260-261)

1.5.4. مؤشر الاستعلام الائتماني "مؤشر عمق المعلومات الائتمانية حاليا": يقيس قدرة أنظمة استعلامات الائتمان القائمة على تسهيل الاقتراض، اعتمادا على مدى تغطية المعلومات الائتمانية ونوعيتها وسهولة الحصول عليها.

2.5.4. مؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية: تورد عدد الافراد المسجلين والشركات المسجلة في أحد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية، مع معلومات حول تاريخهم الائتماني على مدى السنوات الخمس الماضية.

مساهمة أنظمة الاستعلام الائتمانية في إدارة وتدنية مخاطر العملية الائتمانية في البنوك -دراسة تحليلية للشركة المصرية ...

3.5.4. مؤشر تغطية المراكز الخاصة للاستعلام الائتماني: تورد عدد الافراد المسجلين والشركات المسجلة بمعرفة أحد المراكز الخاصة للاستعلام والتصنيف الائتماني، مع معلومات حول تاريخهم الائتماني على مدى السنوات الخمس الماضية.

4.5.4. مؤشر قوة الحقوق القانونية: يعد من المؤشرات الضرورية لتأمين عملية الإقراض وهو يقيس الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات العينية والافلاس حقوق المقترضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الاقتراض. (النعيبي، 2019، ص 521)، كما وتجدر الإشارة لوجود عدة مؤشرات أخرى (مثل مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي القروض، وغيرها) وبحسب آخر دورة لجمع البيانات التي قام بها البنك الدولي في ماي 2019، كانت مؤشرات الاستعلام الائتمانية للدول العربية موضحة في الجدول الآتي:

الجدول 1. بعض مؤشرات الاستعلام الائتماني للدول العربية سنة 2019

الدول العربية	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-12)	مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0-8)
الأردن	11	8
الإمارات العربية المتحدة	6	8
البحرين	3	8
الجزائر	2	0
الجمهورية العربية السورية	1	2
السودان	3	0
العراق	0	0
الكويت	1	8
المغرب	2	7
المملكة العربية السعودية	4	8
اليمن (الجمهورية اليمنية)	0	0
تونس	3	7
عمان	1	6



8	8	غزة والضفة الغربية
8	1	قطر
6	2	لبنان
0	0	ليبيا
8	5	مصر

المصدر: من اعداد الباحثين، اعتمادا على:

- (البنك الدولي، قياس أنظمة أشغال الاعمال، 2019)

نلاحظ من خلال الجدول أن كلا من الأردن، الامارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، المملكة العربية السعودية، غزة والضفة الغربية، قطر ومصر، قد حققت أعلى قيمة لمؤشر عمق المعلومات الائتمانية والمقدر بـ 8 درجات، الامر الذي يدل على مدى مساهمة أنظمة الاستعلام الائتمانية لهذه الدول على توفير قدر كبير من المعلومات الائتمانية، وبالتالي تسهيل أكثر لعملية اتخاذ قرار منح الائتمان والتقليل من حدة المخاطر الائتمانية.

أما فيما يتعلق بمؤشر قوة الحقوق القانونية فقد كانت الدرجة العليا لصالح دولة الأردن بالقيمة 11 درجة من أصل 12، الامر الذي يشير ان درجة الحماية القانونية لحقوق المقرضين والمقرضين في الأردن لسنة 2019 هي درجة مرتفعة وتدل على كذلك على تسهيل عملية اتخاذ القرار الائتماني وإدارة مخاطره.

5. تحليل دور شركة i-score للاستعلام الائتماني المصرية في إدارة المخاطر الائتمانية:

1.5. نشأة وتعريف شركة i-score: تأسست الشركة المصرية للاستعلام الائتماني عام 2005 طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 وقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 بموافقة الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ 3 أوت 2005 والموافقة المبدئية من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ 30 أوت 2005 كشركة مساهمة مصرية بمساهمة 25 بنك وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تحت اسم "استعلام" كأول اسم تجاري للشركة وتم تجديد العلامة التجارية للشركة لتحمل اسم "i-score".

مساهمة أنظمة الاستعلام الائتمانية في إدارة وتدنية مخاطر العملية الائتمانية في البنوك -دراسة تحليلية للشركة المصرية ...

"score" في عام 2007 وأصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري ترخيصه للبدء في النشاط في 22 جانفي 2008. (الشركة المصرية للاستعلام الائتماني، 2020)

وتعرف i-score على أنها شركة تعمل على تطوير وإدارة قاعدة بيانات للمعلومات والبيانات الإحصائية التي تعبر عن نمط سداد الافراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتبين هذه المعلومات والبيانات الإحصائية التزاماتهم المختلفة (قروض- بطاقات ائتمان-أقساط) سواء الحالية أو السابقة. (محمود، 2014)

2.5. رقابة البنك المركزي المصري على شركة i-score : قبل التطرق لأهم الآليات التي وضعها البنك المركزي المصري للرقابة على عمل مختلف شركات الاستعلام الائتماني في مصر، تجدر الإشارة الى أنه حتى سنة 2019 كانت شركة i-score الشركة الوحيدة المرخصة في مصر كشركة استعلام ائتماني.

إن مجلس إدارة البنك المركزي المصري هو الجهة المختصة قانونا بالترخيص لشركات الاستعلام والتصنيف الائتماني والرقابة عليها، وله في سبيل ذلك: (البنك المركزي المصري، 2006، ص 18)

- وضع قواعد وشروط وإجراءات الترخيص للشركات ونظام العمل بها، والقواعد المنظمة لتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بمديونية عملاء وشركات التمويل العقاري وشركات التأجير التمويلي والتسهيلات الائتمانية المقررة لهم مع شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني، ونظام رقابة البنك المركزي على هذه الشركات.
- مراجعة النماذج المعدة من قبل الشركة وكذلك اية تعديلات عليها.
- الرقابة على أنشطة الشركة بغرض متابعة مدى التزام الشركة بالقانون، والقواعد الصادرة من مجلس إدارة البنك المركزي في هذا الشأن.
- طلب المعلومات والبيانات والتقارير الائتمانية التي تحقق أغراض الرقابة والاشراف على أنشطة الشركة وذلك في المواعيد وطبقا للنماذج المقررة منه.

- الاطلاع على الشكاوى الواردة الى الشركة، والإجراءات التي تم اتخاذها نحو فحص هذه الشكاوى ونتائج الفحص، والتقارير الإحصائية المعدة من حيث نوعها ومصدرها.
- الاطلاع على التقارير المعدة من قبل مسؤول الالتزام Compliance Officer بالشركة فيما يتعلق بمختلف قواعد وإجراءات العمل بالشركة.
- التفتيش على نظم المعلومات بالشركة للتحقق من سلامة وكفاءة الشركة في إدارة مخاطر التشغيل.

3.5. مصادر بناء قاعدة معطيات شركة i-score للاستعلام الائتماني: بحسب البنك المركزي المصري، أحد أو كل المصادر التالية المصرح لها قانونا او اتفاقا بتقديم المعلومات والبيانات لشركات الاستعلام الائتماني، وتشمل: البنوك العاملة في مصر، النظام المركزي لتسجيل الائتمان بالبنك المركزي، شركات التمويل العقاري، شركات التأجير التمويلي، شركات التأمين، الصندوق الاجتماعي للتنمية، المؤسسات التي تقدم ائتمان للمنشآت المتوسطة أو الصغيرة أو المتناهية الصغر، شركات التخصيم، الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، موردو السلع والخدمات، شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني الأخرى المرخص لها من البنك المركزي، الجهات المشرفة على السجلات العامة، أية جهات أخرى متاح لديها معلومات وبيانات تخدم أغراض الشركة. (البنك المركزي المصري، 2006، ص 7)

4.5. عملية التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية لشركة i-score: التقييم الرقمي هو رقم يعكس الجدارة الائتمانية للعميل بناء على بيانات العميل الائتمانية، تم تطويره بصفة خاصة ليتناسب مع معطيات ونمط سوق الائتمان المصري كما يتماشى مع النظام العالمي المستخدم في معظم شركات الاستعلام الائتماني، ويخلص هذا التقييم الرقمي كامل السجل الائتماني للعميل، ويتم حسابه بطرق رياضية واحصائية متطورة تتراوح قيمته بين 300 إلى 850 درجة، ويعكس درجة المخاطر للعميل ومدى استطاعته على السداد مستقبلا، حيث كلما زادت درجة التقييم الرقمي للعميل Credit Score كلما اعتبر العميل ذو درجة

مساهمة أنظمة الاستعلام الائتمانية في إدارة وتدنية مخاطر العملية الائتمانية في البنوك -دراسة تحليلية للشركة المصرية ...

مخاطر ائتمانية منخفضة، ويساعد ذلك مانح التمويل (البنوك والمؤسسات المقرضة الأخرى) أن يتخذ قراره بسرعة ودرجة ثقة أكبر.

5.5. حساب التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية: يتم حساب التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية بناء على المعلومات المتاحة في التقرير الائتماني كالاتي: (الشركة المصرية للاستعلام الائتماني، 2020)

- نمط المدفوعات السابقة (35%): التاريخ الائتماني المتعثر وعدم القدرة على الدفع في الوقت المناسب سوف يكون له تأثير سلبي لفرص الحصول على الائتمان في المستقبل أما مشاكل السداد الحديثة نسبيا فيتم إعطاؤها وزن نسبي أكبر عن المتأخرات التي حدثت في الماضي البعيد.
- الديون المستحقة (30%): كلما زاد إجمالي الديون المستحقة بالمقارنة بالحدود الائتمانية، كلما كانت درجة المخاطر على صاحب الدين أكبر وبناء عليه يكون هناك خطر أكبر في عدم قدرة صاحب الدين على السداد في مواعيد الاستحقاق.
- مدة التاريخ الائتماني (15%): كلما كانت فترة البيانات التاريخية المتوفرة عن المقرض أقل كلما كانت عملية تقييم الجدارة الائتمانية له أصعب.
- الاستعلام الائتماني (10%): كثرة الاستعلامات الائتمانية من جانب مانحي الائتمان المختلفين قد تعني أن المقرض يحاول أخذ تسهيلات إضافية.
- أنواع الائتمان المستخدمة (10%): بعض أنواع التمويل يمنح تسهيلات أكبر مما قد تستخدمه بالفعل (مثل بطاقات الائتمان) فكلما زاد مقدار التسهيلات الائتمانية المتوفرة زاد، وبالتالي درجة المخاطرة لان المقرض يستطيع أن يزيد من الديون الواجب سدادها بسهولة.

6.5. تحليل التقرير الائتماني للعميل المقترض (الأفراد كنموذج) من طرف شركة i-score : تعتمد دقة ونوعية البيانات الواردة بالتقارير الائتمانية على البيانات المقدمة إلى شركة i-score من الجهات الأعضاء وكذا البيانات المدخلة عن طريق المستعلم أثناء عملية

البحث والاستعلام عن العميل بهدف الاطلاع واستخراج التقارير الائتمانية. ويمكن ايجاز أهم محتويات التقرير الائتماني وتحليلها في العناصر الآتية:

- رقم التقرير: هو رقم يعد بشكل آلي لكل تقرير.
- تاريخ استخراج التقرير: هو تاريخ استخراج التقرير من النظام.
- رقم المستعلم: رقم خاص لكل مستعلم محدد من قبل الشركة.
- معايير البحث المستخدمة: وتضم محددات البحث المدخلة من قبل المستعلم لاستخراج التقرير (الاسم المدخل، تاريخ الميلاد المدخل، البيان التعريفي).
- التقييم الرقمي: مؤشر رقمي يتراوح بين 300-850 بناء على البيانات الواردة بالتقرير ويعكس درجة المخاطر الائتمانية المتوقعة.
- سبب تأثر التقييم (فقط في حالة التقييم أقل من 626): يتم عرض السببين الرئيسيين المؤثرين على احتساب التقييم الرقمي.
- بيانات العميل صاحب التقرير: وتضم كل من الاسم طبقا للرقم القومي، الجنس، تاريخ الميلاد، الحالة الاجتماعية، رقم الهاتف، اسم جهة العمل، الجنسية، العنوان.
- عدد التسهيلات الائتمانية السارية: يتم عرض عدد التسهيلات السارية بالتقرير فقط.
- عدد البنوك المقررة: يتم عرض عدد البنوك المقررة للتسهيلات الائتمانية السارية.
- إجمالي الحدود الائتمانية: ويضم مجموع الحدود الائتمانية للتسهيلات السارية بدون بيانات البنك المركزي.
- عدد وتاريخ الشيكات المرتدة: وتضم الشيكات المرتدة وتاريخ آخر شيك مرتد خاص بسداد الائتمان فقط.
- عدد الاستعلامات وفقا لسبب الاستعلام ونوع الجهة المستعلمة لآخر 12 شهر: وتضم سبب الاستعلام بناء على اختيار المستعلمين عن العميل، وعدد الاستعلامات وجهتها، وكذلك التاريخ.
- تفاصيل التسهيل الائتماني: وهو جدول منفصل لكل تسهيل ائتماني، ويضم الآتي:

مساهمة أنظمة الاستعلام الائتمانية في إدارة وتدنية مخاطر العملية الائتمانية في البنوك -حراسة تحليلية للشركة المصرية ...

- رقم وتاريخ الموافقة على التسهيل الائتماني، الحد الممنوح وعملة منح الائتمان.
- قيمة قسط الائتمان، وأعلى ائتمان تم استخدامه من نوع بطاقة الائتمان.
- الرصيد المتبقي للسداد ومدة ونوع السداد.
- عدد أيام التأخير في السداد عن موعد الاستحقاق، وعدد الأقساط المتأخرة.
- اخر مبلغ تم تسديده وتاريخه، مع توضيح علاقة العميل بالتسهيل.
- تاريخ تعديل التسهيل وتسويته (في حال طلب العميل تعديل أو تسوية للتسهيل الائتماني).

- الديون المعدومة (وتضم المبالغ التي تم الإقرار عن اعدامها من الجهات المقررة).
- تاريخ وتفاصيل وموقف الشكوى (تاريخ رفع الشكوى على بيانات التسهيل الائتماني، وتفاصيل الشكوى مثل خطأ في تاريخ التسهيل، والموقف من ذلك مثلا هل هو تحت الدراسة ؟، ام تم حل المشكلة...).

● عدد أيام التأخير للتصنيفات الائتمانية: مثلا في حالة تمويل عقاري، يتم وضع مدة 30 يوم على انها عملية سداد منتظمة، 31-90 يوم سداد دون المستوى، 91-150 يوم سداد مشكوك فيه، أكثر من 150 يوم سداد سيئ.

● تحليل البيانات المتحصل عليها من البنك المركزي المصري (نوع الضمان والكفالات، عدد البنوك المبلغة عن البنود، رصيد التسهيل الائتماني).

● تحليل بيانات العملاء المدرجين في القوائم السلبية من طرف البنوك.

● تحليل العملاء المستفيدين من عملية إعادة الجدولة من طرف البنوك، وعدد مرات الاستفادة من ذلك، والعملاء المحظور التعامل معهم، والداخلين في الإجراءات القضائية.

تم الحصول على أحد النماذج الاولية لتحليل محتوى التقرير الائتماني (أفراد) لشركة i-score وهو موضح في الملحق رقم 1 في نهاية المقال.

6. الخاتمة:

إن عملية إدارة المخاطر البنكية بشكل عام، وإدارة المخاطر الائتمانية بشكل خاص، لم تعد فقط وظيفة تقوم بها البنوك من أجل المحافظة على استمرارية نشاطها، وتحقيق عوائدها المحددة مسبقا ضمن أهداف سياساتها البنكية والائتمانية، حيث أن الصناعة المصرفية المعاصرة أصبحت تعتمد على معيار إدارة المخاطر البنكية والائتمانية ضمن أساسيات قياس أداء وكفاءة القطاع المصرفي وكذلك القطاع المالي ككل، والبحث عن مدى قدرة تحمل بيئة العمل المصرفي على تحمل الصدمات والخسائر الناتجة عن تلك المخاطر، غير أن هذا الأمر لا يكون فعالا إذا لم يتم الاستعانة بقاعدة بيانات ومعلومات ائتمانية ذات جودة عالية، تكون بمثابة أداة استشارية مساعدة على اتخاذ قرار ائتماني سليم داخل البنوك، وهو الأمر الذي توفره مختلف أنظمة الاستعلام الائتمانية عبر العالم.

#### نتائج الدراسة:

- تخضع عملية صناعة واتخاذ قرار منح الائتمان البنكي من عدمه، إلى عدة أساسيات، من أهمها دراسة ائتمانية معمقة، تستند إلى المعلومات المتحصل عليها من عملية التحليل الائتماني داخل البنك، وكذلك إلى جودة المعلومات المقدمة من طرف أنظمة الاستعلام الائتماني خارج البنك.
- تعتبر المعلومات المقدمة من أنظمة الاستعلام الائتمانية أدوات مكملة ومساهمة في الإدارة السليمة للمخاطر الائتمانية، أثبتت فعاليتها في تطوير الصناعة المصرفية العالمية، وكان لها الأثر في استقرار بيئة الأعمال البنكية والقطاع المالي بشكل عام.
- تبين من خلال الدراسة أن ما يعرف بالتقييم الرقمي للجدارة الائتمانية لشركة i-score قد ساهم كثيرا في تسهيل عملية اتخاذ القرار الائتماني في البنوك المصرية بسرعة كبيرة وبدرجة ثقة أعلى، حيث أنه كلما زادت درجة التقييم الرقمي للعميل Credit Score كلما اعتبر العميل ذو درجة مخاطر ائتمانية منخفضة والعكس، وهو الأمر الذي يمكن تعميمه على بقية بنوك وأنظمة استعلام دول العالم، وعليه يمكن أن نثبت صحة فرضية هذه الدراسة.

مساهمة أنظمة الاستعلام الائتمانية في إدارة وتدنية مخاطر العملية الائتمانية في البنوك -دراسة تحليلية للشركة المصرية ...

#### توصيات الدراسة:

- ضرورة إرساء الأطر التشريعية والقانونية لتوسيع وتكوين أنظمة استعلام مصرفية وائتمانية، خاصة في الدول العربية، وتشجيع البنوك على ضرورة التعامل مع تلك الأنظمة بما يخدم تطوير سياستها الائتمانية ويكفل الإدارة السليمة لمخاطر الائتمان.
- ضرورة تطوير أساليب عمل أنظمة الاستعلام الائتمانية بما يواكب التطورات الحاصلة في بيئة العمل المصرفي، من حيث تصميم أنظمة خاصة للإنذار المبكر والتنبؤ بالأزمات البنكية الناجمة عن المخاطر الائتمانية.

#### 7. المراجع:

##### 1. الكتب:

- الخطيب، سمير (2005)، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف.
- داود عثمان، محمد (2013)، إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره، ط1، عمان، الأردن: دار الفكر.
- شقيري، نوري موسى وآخرون (2012)، إدارة المخاطر، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- نقولا عيسى، مهند حنا (2010)، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، ط1، عمان، الأردن: دار الياض للنشر والتوزيع.
- Dan, Chelly, & Stéphane, Sébéloú. (2014) **Les métiers du risque et du contrôle dans la banque**, Paris, France: Optimind Winter.
- Hull, John, & Godlewski, Christophe. (2007) **Gestion des risques et institutions financières**, Merli Maxime, France : Pearson Éducation.
- Tony, Van Gestel, & Bart, Baesens. (2009) **Credit risk management**, Oxford University Press, United Kingdom: First published.

#### 2. المذكرات والرسائل والاطروحات:



-نجار، حياة (2014)، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، (أطروحة جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر)، متاح على:

<http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3388>

-فخاري، فاروق (2019)، محاولة تطبيق نموذج تحليل الانحدار اللوجستي للتحكم في تعثر الائتمان البنكي-دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر-، (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر)، متاح على:

<http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/8374>

- الطلاع، مراد سالم (2010)، إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان، (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين)، متاح على:

[https://iugspace.iugaza.edu.ps/bitstream/handle/20.500.12358/16710/file\\_1.pdf?sequence=1](https://iugspace.iugaza.edu.ps/bitstream/handle/20.500.12358/16710/file_1.pdf?sequence=1)

### 3. المقالات في المجالات:

-بلعيد، ذهبية (2017)، تطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني كألية للحد من مخاطر الائتمان المصرفي بالجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 08 (01).

-عبد الله، الحسن محمد (2011)، دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، (62).

-النعيمي، زهراء أحمد محمد توفيق (2019)، دور الاستعلام الائتماني في تطوير الصناعة المصرفية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 11 (24).

### 4. مراجع أخرى:

-برنيه، محمد يسر (2008)، تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

-البنك المركزي المصري (2006)، القواعد المنظمة لعمل شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني وقواعد تبادل المعلومات والبيانات ونظام رقابة البنك المركزي على هذه الشركات.

مساهمة أنظمة الاستعلام الائتمانية في إدارة وتدنية مخاطر العملية الائتمانية في البنوك -دراسة تحليلية للشركة المصرية ...  
-البنك الدولي، (2019)، قياس أنظمة أشغال الاعمال، شوهده يوم 2020/07/16 على  
الرابط:

<https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploretopics/getting-credit>

-الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (2020)، عن الشركة المصرية للاستعلام الائتماني،  
شوهده يوم 2020/07/18 على الرابط:

<http://www.i-score.com.eg/ar/about-i-score/about-the-egyptian-credit-bureau-i-score/>

-الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (2020)، كيف يتم احتساب رقم الجدارة الائتمانية،  
شوهده يوم 2020/07/18 على الرابط:

<http://www.i-score.com.eg/ar/information-for-individuals/how-is-the-credit-score-calculated/>

-الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (2020)، معلومات للأفراد، شوهده يوم 2020/07/20  
على الرابط:


<http://www.i-score.com.eg/ar/information-for-individuals/home/>

-محمود، مسلم (2014)، كل ما يجب أن تعرفه عن الاستعلام الائتماني والتقارير  
الائتمانية، بوابة الوطن الالكترونية، شوهده يوم 2020/07/18 على الرابط:


<https://www.elwatannews.com/news/details/625186>

8. الملحق:

الملحق 1. نموذج أولي لتقرير ائتماني حول مقترض (أفراد) مصمم من شركة i-score



**YOUR INFORMATION HUB**

التقييم الرقمي 620	اسم التقرير	تاريخ استخراج التقرير
 <p>400 600 نقاط برهان نقاط نقاط</p> <p>الأسباب التي تؤثر على التقييم الرقمي</p> <p>مداد مبرونة لتعداد الغير منتمكين</p>	1 تاريخ التسجيل الفردي - تقييم رقمي معيار البحث المستقلة الاسم المدخل محمد ابراهيم	1 ديسمبر 2019 19001000110001818
	معيار البحث المستقلة البيان الفردي	معيار البحث المستقلة تاريخ الميلاد 1 يناير 1990
	بطاقة الرقم القومي 27-01-01-010	

بيانات العميل صاحب التقرير		
اسم العميل رقم القومي	اسم جهة العمل	الشركة المصرية
اسم العميل رقم الهاتف	الوظيفة	مصري
تاريخ الميلاد	العنوان طبقا لرقم القومي	١٠ كني البرازيل - الزمالك
الحالة الاجتماعية	عنوان 1	١٠ كني البرازيل - الزمالك
رقم الهاتف	عنوان 2	١٠ كني البرازيل - الزمالك
رقم الحصول	التمثيل القانوني	فرد حقيقي
	التبريد الإلكتروني	<a href="mailto:Karim.hamdy@mail.com">Karim.hamdy@mail.com</a>

بيانات تحقق الشخصية	
الرقم القومي	27-01-01-010
رقم حوز السفر	
الرقم القومي 1	121221
الرقم القومي 2	

أسباب الاستعلامات آخر 12 شهر			
سبب الاستعلام	العدد	نوع التقييم المستقلة	تاريخ
منح فر من جديد	1	تمويل عقاري	2019-12-04
مراجعة تسهيل قلم	1	بنوك	2019-11-13
مراجعة تسهيل قلم	1	بنوك	2019-11-23
منح تسهيل جديد لعميل قلم	1	تأجير تمويلي	2019-11-25

ملخص محتوى التقرير - للتسهيلات السارية فقط و بدون بيانات البنك المركزي المصري.						
عدد التسهيلات السارية	عدد الجهات	إجمالي المبرور الائتمانية	بصافي الأرصدة	عدد التسهيلات المبررة	تاريخ آخر شيك جرد	رفع شكوى
1	1	80000	54000	2	٢٤	٢٤

المصدر:

(الشركة المصرية للاستعلام الائتماني، 2020)

مساهمة أنظمة الاستعلام الائتمانية في إدارة وتدنية مخاطر العملية الائتمانية في البنوك -دراسة تحليلية للشركة المصرية ...



كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي حول:  
الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر  
الترقيم الدولي الموحد (ISBN) : 978-9931-9691-3-6  
أفريل 2021 / ص: 158-139



## تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد-19) على تأجيل مقررات لجنة بازل 03 Effects of the Corona pandemic (COFID-19) on the postponement of decisions of the Basel Committee 03

قسوري إنصاف\*

جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر) insaf.guessouri@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2021/04/30

تاريخ الإستلام: 2020/09/30

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى التعرف على قواعد ومعايير إتفاقية بازل 03 وما تضمنته من مقترحات تساهم في جعل النظم البنكية أكثر قدرة على تحمل الصدمات وتلافي الأزمات خاصة مع تداعيات جائحة كورونا، و الإجراءات التي أعلنتها لجنة بازل لتخفيف من تداعيات هذه الجائحة شملت بشكل أساسي تأجيل تاريخ تنفيذ معايير بازل 3 الجديدة أو ما يطلق عليه أحيانا بازل 4 حتى 1 جانفي 2023، وتمحورت الإشكالية حول ما أهم تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد-19) على تأجيل مقررات لجنة بازل 03، والهدف من هذا البحث التركيز على التدابير التي وضعتها اللجنة للتخفيف من أثر الجائحة بهدف استمرار البنوك في الإقراض، وإستخدامنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال تحليل قرار اللجنة بتأجيل تنفيذ قواعد بازل 3، وتوصلنا إلى أنه تمّ إتخاذ مجموعة من برامج الضمان للقروض البنكية، بهدف إستمرار البنوك في الإقراض وتخفيف قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم للبنوك.

الكلمات المفتاحية: بازل 03؛ جائحة كورونا على بنوك.

تصنيف (JEL): G21 ; G28

### Abstract :

The research paper aims to identify the rules and standards of Basel 03 and the proposals it contained that contribute to making banking systems more resilient to shocks and avoiding crises, especially with the repercussions of the Corona pandemic, and the measures announced by the Basel Committee to mitigate the repercussions of this pandemic mainly included delaying the implementation date. The new Basel 3 standards, or what is sometimes called Basel 4, until January 1, 2023, and the problem centered around what are the most important effects of the Corona pandemic (Covid-19) on postponing the decisions of the Basel 03 Committee, and the aim of this research is to focus on the measures put in place by the committee to mitigate the impact of the pandemic With the aim of banks continuing to lend, and we used the descriptive and analytical approach, by analyzing the committee's decision to postpone the implementation of Basel 3 rules, and we concluded that a set of guarantee programs

for bank loans had been adopted, with the aim of banks' continued lending and reducing the ability of borrowers to fulfill their obligations to the banks

**Keywords:** Basel 03; Corona pandemic on banks

**JEL classification:** G28; G21.

مقدمة :

ركزت إصلاحات إتفاقية بازل 03 على تعزيز قواعد رأس المال والسيولة وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة، وعملت على تعزيز الإفصاح بالقوائم البنكية المالية وتضمنت الإتفاقية قواعد خاصة بعمل البنوك الكبيرة الحجم ذات التأثير العالي على الإقتصاد العالمي وذلك بسبب الإنتشار السريع للأزمات بين الدول عبر قنوات الإتصال الناتجة عن العولة المالية، وتطمح إتفاقية بازل 03 التي طورتها لجنة بازل للرقابة البنكية إلى تعزيز صلابة الأنظمة البنكية من خلال معالجة العديد من العيوب والنقائص التي كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عنها، حيث تطرح معايير جديدة لرأسمال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع البنكي في التعامل مع الضغوط الإقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية والإستقرار المالي والنمو.

وواجه في الوقت الراهن إضطرابات إقتصادية أشد حدة على الأرجح مما شهدناه أثناء الأزمة المالية العالمية، فقد أحدثت جائحة فيروس كورونا صدمة ذات طابع مختلف ذلك أنه لم يسبق للإقتصادات الحديثة أن أوقفت نشاطها دون سابق إنذار ومن أسبوع إلى آخر، نجد أن أعدادا كبيرة من العمالة فقدت وظائفها ومصدر دخلها وخلت كل المطاعم والفنادق والمطارات من روادها ويعاني المستهلكون ومؤسسات الأعمال في الوقت الراهن من خسائر فادحة في الدخل مع احتمالات ظهور حالات إفلاس واسعة النطاق، وتتزايد حاليا الضغوط على النظام البنكي وأصبح إزدياد حالات التوقف عن سداد الديون أمرا وشيكا وتشير توقعات كثيرة إلى تعرض القطاع المالي لصدمة بحجم مقارب لما شهدناه أثناء أزمة عام 2008.

يجمع خبراء المال والإقتصاد في العالم، والبنوك المركزية الأجنبية والعربية وصندوق النقد والبنك الدوليان، على أن الأحداث التي يعيشها العالم اليوم جراء تفشي فيروس كورونا وإنهيار أسواق المال وأسعار الطاقة ستنعكس سلباً على كل القطاعات الإقتصادية في العالم وبصورة خاصة القطاع البنكي، ويتوقع هؤلاء إنكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى العالم حوالي 5.2% في سنة 2020، وهو ما يفوق معدل التراجع الإقتصادي الذي تسببت فيه الأزمة المالية العالمية عام 2008 وهذه الأزمة وضعت قيودا مادية وليست مالية على النشاط الإقتصادي فقد أصيب الإقتصاد العالمي بحالة من التراجع الحاد في مختلف القطاعات، أبرزها الخدمات والسياحة والسفر والصناعة، رافقه هبوط حاد في الإستهلاك وردة فعل حكومية بضخ مليارات لإنقاذ القطاع الخاص.

إشكالية الدراسة : إن مساندة تطبيق مقررات إتفاقية بازل 3 من طرف دول العالم لا يعتبر خيارا، بل ضرورة ملحة فرضتها البيئة البنكية من خلال العمل على دمجها في التشريعات البنكية

الوطنية ومن ثم التطبيق العملي لها على مستوى الأنظمة البنكية المحلية، وبسبب تفشي فيروس كورونا تمّ تأجيل تطبيق إتفاقية بازل 03 خاصة متطلبات رأس المال لمدة عام حتى 01 جانفي 2023 أو ما يطلق عليها "بازل 04".

✓ ما هي أهم تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد-19) على تأجيل مقررات لجنة بازل 03 ؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضيات التالية، مفادها:

✓ الإجراءات التي إتبعها لجنة بازل للتخفيف من تداعيات جائحة كورونا هو تأجيل تاريخ

تنفيذ معايير بازل 3 إلى 01 جانفي 2023؛

✓ لجنة بازل هي اللجنة المعنية بالمقام الأول بوضع القواعد الدولية لرسملة البنوك وإدارة

مخاطرها منذ 1992، لذلك فإن إتفاقية بازل 03 هي إستكمال للجهود التي بذلتها لجنة

بازل لتحسين أطر القواعد التنظيمية للبنوك؛

✓ يهدف إتفاق بازل 03 إلى تحقيق الإستقرار وتقوية النظام البنكي التي تخضع لتشريعات

مختلفة.

منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة وإختبار صحة الفرضية تم الإعتماد وبشكل متكامل

على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم إستخدامه عند التطرق للجوانب النظرية للدراسة

وتحليل كل من المعايير الكمية التي جاءت بها إتفاقية بازل 3 ونتائج دراسة حالة النظام البنكي

بعد جائحة كورونا وإستمرار البنوك في دعم النشاط الإنتاجي والصناعي.

أهداف الدراسة :

■ التعرف على أهم المعايير الإحترازية القادرة على حماية البنوك والتي تمّ في شأنها إصدار

إتفاقية بازل 03 كإطار دولي للعمل الإشرافي لتعزيز مرونة البنوك والنظام البنكي؛

■ التعرف على أهم الآثار الإقتصادية والمالية التي تركزت على البنوك على إثر جائحة

كورونا؛

■ التركيز على التدابير التي وضعتها اللجنة للتخفيف من أثر الجائحة والذي من خلاله

أدخلت العديد من الدول عدة تدابير دعم للتخفيف من الأثر المالي والإقتصادي

للجائحة، ومن ضمنها مجموعة من برامج الضمان للقروض البنكية.

أظهرت الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن إنتشار وباء كورونا المستجد أنّ فترة الحجر الإلزامي التي فرضتها غالبية الدول حول العالم شكّلت ضغوطاً متزايدة من المخاطر على نشاط البنوك، خاصة البنوك الناشطة في مجال القروض للشركات بعدما إضطر الكثير من المؤسسات بالعالم للتوقف عن النشاط الإنتاجي أو الصناعي .

### 1. إتفاقية بازل 03 خلفية نظرية

جاءت معايير بازل 03 في ظل ثبوت عدم قدرة معايير بازل 02 لمواجهة المخاطر التي واجهت الأجهزة البنكية في كل مستوياتها بعد أزمة الرهن العقاري 2008، خاصة في حالة إرجاع أسباب الأزمة المالية العالمية إلى الممارسات البنكية غير الرشيدة في بنوك الدول المتقدمة إقتصادياً التي تسيطر على أسواق المال والنقد العالميين من خلال سيطرتها على المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

#### 1.1 مفهوم قرارات لجنة بازل 03

\*إنّ إتفاقية بازل 03 هي جزء من جهود اللجنة المستمرة لتعزيز إطار التنظيم البنكي وتعميق الإصلاح البنكي، وقد أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، وهي مجموعة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 بعد إجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية وتمّ المصادقة عليها من مجموعة العشرين «G20» في إجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 11-12 نوفمبر 2010، والتي دخلت حيز التطبيق وفق برنامج مرحلي يمتد من 01 جانفي 2013 إلى 01 جاني 2019 وهي تركز بدرجة أساسية على الإتفاقية الدولية لقياس رأس المال لبازل 02، وتُلزم قواعد إتفاقية بازل 03 البنوك بتحسين أنفسهم جيداً ضد الأزمات المالية بالمستقبل وبالتغلب بمفردها على الإضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدراً أمكن (الطاير، 30 مارس 2011، صفحة 14).

\*هدفت الإصلاحات المقترحة بموجب إتفاقية بازل 03 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الإقتصادية الدورية حيث أنّ الإنتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل ويتطلب من البنوك الإحتفاظ بنسب عالية من رأس المال يتميز بنوعية جيدة.(فاطمة و صالح، سبتمبر 2013، صفحة 12)



\*عبارة عن مجموعة من الوثائق صادرة عن لجنة بازل للرقابة والإشراف البنكي تتضمن حزمة من القواعد الإحترازية على المستويين الجزئي (البنوك) والكلي (النظام البنكي)، وأهم هذه الوثائق ما (الحميد، جوان 2018، صفحة 98):

- الوثيقة الإستشارية الصادرة في ديسمبر سنة 2009 تحت عنوان "تعزيز صمود القطاع البنكي":
- الوثيقة الإستشارية الصادرة في ديسمبر سنة 2009 تحت عنوان "الإطار الدولي لمخاطر السيولة، مقاييسها، معاييرها ومراقبتها":
- إصدار النسخة النهائية للوثيقة الإستشارية المعنونة بتعزيز صمود القطاع البنكي السابق ذكرها في ديسمبر سنة 2010 تحت عنوان: "بازل 03: الإطار التنظيمي العالمي لصمود أكثر للبنوك والقطاع البنكي" والتي تمّ مراجعتها سنة 2011:
- إصدار النسخة النهائية للوثيقة الإستشارية المعنونة بـ: "الإطار الدولي لمخاطر السيولة، مقاييسها، معاييرها ومراقبتها" السابقة الذكر والتي تمّ إستبدالها بوثيقتين نهائيتين الأولى في جانفي سنة 2013 تحت عنوان: "بازل 03: نسبة تغطية السيولة وأدوات مراقبة مخاطر السيولة" والثانية في أكتوبر سنة 2014 تحت عنوان: "بازل 03: نسبة التمويل المستقر الصافية". (الحميد، جوان 2018، صفحة 109)

## 2.1. أهم المعايير المنصوص في إطار إتفاقية بازل 03

- كما تتضمن مجموعة من المعايير المتفق عليها ضمن إتفاقية بازل 03 وهي خمسة معايير:
- 1.2.1. المعيار الأول: يركز على تحسين نوعية وبنية وتجانس وشفافية القاعدة الرأسمالية للبنوك وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير موزعة من جهة أخرى مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير مقيدة بتاريخ إستحقاق أي الأدوات القادرة على إستيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات للغير على البنك وأسقطت بازل 03 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالإتفاقيات السابقة؛ (الراجحي، أكتوبر 2010، صفحة 01)
  - 2.2.1. المعيار الثاني: التشديد على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات المالية وتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق؛ (حمو، 2015، صفحة 340)

3.2.1. المعيار الثالث: أدخلت لجنة بازل نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي «Leverage Ratio» بسيطة وشفافة وغير مستندة إلى مخاطر لتكون بمثابة قياس تكميلي لمتطلبات رأس المال المستندة إلى المخاطر: (اتفاقية بازل 3، ديسمبر 2015)

4.2.1. المعيار الرابع: الحيلولة دون توسع البنوك في سياسات الإقراض لتلافي التمويل المفرط:

5.2.1. المعيار الخامس: أهمية السيولة لعمل النظام المالي والأسواق المالية خاصة في أوقات الأزمة.

3.1. أهم الإصلاحات والمعايير الإحترازية الجزئية والكلية الواردة في إتفاقية بازل 03

حملت إتفاقية بازل في طبعها الثالثة جملة من الإصلاحات والمعايير الإحترازية التي من شأنها أن تزيد من المتانة المالية للبنوك وتعزز من قدرتها على إدارة المخاطر، وتتمثل في :

1.3.1. الإصلاحات والمعايير الإحترازية الجزئية في إتفاقية بازل 03

إحتراز الجزئي على مستوى البنوك فُرادى، أي تعزيز الإحتراز على مستوى البنوك فُرادى

مما سيساعد على صمودها خلال فترات الضغط، وتتمثل هذه الإجراءات الإحترازية الجزئية :

1.1.3.1. تعزيز مستوى رأس المال وتحسين نوعيته: أدخلت إتفاقية بازل 03 تغييرات مهمة على متطلبات رأس المال بالبنوك بهدف الرفع من مستواه الكمي " الحد الأدنى + هوامش الحماية" والنوعي "إمتصاص الخسائر"، (إتفاقية بازل 3، ديسمبر 2015)

◀ تعزيز مستوى رأس المال: من خلال الرفع من نسبة كفاية رأس المال كما يلي : (بعزيز و

مخلوفا ، جوان 2019، صفحة 81)

■ إدخال تغييرات على العناصر المكونة لكل من الشريحتين مع بقاء نسبة الملاءة والتي

تمثل العلاقة بين الأموال الخاصة للبنك وأصوله المرجحة بالمخاطر مساوية لـ 8% :

■ رفع نسبة الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي (Tier1) والتي تتكون من رأس المال

الأساسي للأسهم العادية (CET1) "النواة الصلبة"، ورأس المال الأساسي الإضافي (AT1)

والتي كانت تمثل 4% من الأصول المرجحة بالمخاطر وفق معايير بازل 02 إلى 6%:

■ رفع نسبة رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1) من 2 % حسب إتفاق بازل 02 إلى

4.5% لتحسين قاعدة رأس المال.

◀ تحسين نوعية رأس المال الرقابي: تهدف إتفاقية بازل 03 إلى تحسين نوعية وجودة

رأسمال البنوك لتعزيز قدرتها على إستيعاب الخسائر من حيث أن: (بعزيز و مخلوفا ،

جوان 2019، صفحة 83)

- الحصة الغالبة من الشريحة الأولى (Tier1) هي رأس المال الأساسي للأسهم العادية ويتم خصم منها العديد من البنود لتحسين نوعيتها كالأصول الضريبية المؤجلة للفروق المؤقتة والمساهمات:
- تبسيط الشريحة الثانية لرأس المال (Tier2) بصفة واحدة منها وإلغاء الشريحة الثالثة من رأسمال:
- تقييد الأدوات المالية المؤهلة في رأس المال الأساسي مع إستبعاد تدريجي من المنتجات المبتكرة، ومنه يصبح معدل الملاءة وفق إطار بازل 03 كما يلي :

$$8\% \leq \frac{(Tier2) + (Tier1)}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر (الائتمان + السوق + التشغيل)}} = \text{معدل الملاءة (Bale3)}$$

2.1.3.1. تغطية المخاطر: التأكيد على ضمان أخذ جميع المخاطر من أجل تحسين تغطيتها، على اعتبار أنّ النظام القائم على المخاطر أهمل خلال الأزمة 2008 عدد كبير من العناصر الكبيرة لمراكز الميزانية وخارج الميزانية والمشتقات المالية، وعليه تمّ تعزيز الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لأجل تغطية المخاطر الناجمة عن التوريق والرفع من أوزان ترجيح المخاطر بالنسبة لعمليات إعادة التوريق ومطالبة البنوك بإجراء تحاليل إئتمانية أكثر صرامة للمنتجات المورقة محل التصنيفات الخارجية، وتحسين إدارة مخاطر الأطراف المقابلة والمتمثلة بالمخاطر الإئتمانية الناتجة عن العميل الذي يتعامل معه البنك من خطر عدم سداد الإلتزامات المترتبة عليه لدى البنك عند الإستحقاق

3.1.3.1. نسبة الرافعة المالية «Leverage Ratio»: بغية تلافي أثر تخفيض الرافعة المالية الذي بينته أزمة 2008 ببيع البنوك لبعض موجوداتها بعد مطالبة المودعين بأموالهم، مما جعل أسعار موجوداتها تنخفض بشكل كبير ما نتج عن خسائر أثرت على رؤوس الأموال، وقامت لجنة بازل بإدخال معيار نسبة الرافعة المالية ليكون مقياس داعم ومكمل لمتطلبات رأس المال القائم على أساس المخاطر وليعمل على التخفيف من خطر إرتفاع مديونيات البنوك على زعزعة الإستقرار المالي والإقتصادي بفعل عمليات تخفيض الرفع المالي، ويتم حسابها على أساس المعادلة: (فاطمة و صالح، سبتمبر 2013، صفحة 8)

$$3\% < \frac{\text{مقياس رأس المال (رأس المال الشريحة الأولى Tier1)}}{\text{مقاييس التعرض (التعرضات خارج وداخل الميزانية)}} = \text{الرافعة المالية}$$

4.1.3.1. إدارة السيولة: بالنظر إلى بروز أهمية السيولة في إدارة النظام البنكي والحفاظ على إستقراره أدخلت اللجنة في الإتفاقية معايير جديدة لإدارة السيولة، تمثلت في :

- معيار نسبة تغطية السيولة « LCR »: يهدف إلى ضمان ألتدى البنك مخزون كاف من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) وتتكون من النقد والأصول التي يمكن تحويله إلى نقد إما بخسارة قليلة أو دون خسارة في الأسواق الخاصة لتغطية إحتياجات السيولة خلال فترة 30 يوم، ويجب أن لا تقل نسبة تغطية السيولة في جميع الأحوال 100%.

$$100\% \leq \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجية خلال 30 يوم}} = \text{نسبة تغطية السيولة}$$

- معيار نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR): يهدف إلى تعزيز قدرة البنوك في تمويل أصولها أو توظيفها من مصادر تمويل مستقرة تمتد لسنة كاملة، وضعت اللجنة هذه النسبة لمواجهة عدم توافق هيكل التمويل طويل الأجل وعدم إنسجام هيكل تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات من خلال حث البنوك على إستخدام مصادر أموال مستقرة طويلة الأجل لمدة سنة على الأقل لتغطية التوظيفات بالأصول وأي مطالبات تمويلية تنتج عن الإلتزامات خارج الميزانية، ما يمنع البنوك من الإفراط في الإعتماد على مصادر تمويل السيولة قصيرة الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل ويساعدها على هيكله الأموال لديها (بعزيزو مخلوفي ، جوان 2019، صفحة 83)، وتحسب النسبة :

$$100\% \leq \frac{\text{مبلغ التمويل المستقر المتاح (ASF)}}{\text{مبلغ التمويل المستقر المطلوب (RSF)}} = \text{نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)}$$

5.1.3.1. إدارة ومراقبة المخاطر: بالنظر إلى نقاط الضعف في عمليات إدارة المخاطر خلال الأزمة المالية 2008 والتي كانت أحد الأسباب في إفلاس العديد من البنوك، قامت اللجنة بتحسين إدارة ومراقبة المخاطر في بيئة من الإبتكار المالي المستمر والسريع من خلال: (نجار، 2013، صفحة 270)

- إعادة تقييم الدعامة الثانية الخاصة بالمراجعة الرقابية في جوبلية 2009، لمعالجة أوجه القصور التي ظهرت في ممارسات إدارة المخاطر بخصوص مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر، إدارة تركيزات المخاطر، الممارسات السليمة للمكافآت؛
- إصدار توصيات "المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة وفقاً لأفضل الممارسات" في سبتمبر 2008، والتي تضمنت 17 مبدأً لإدارة مخاطر السيولة في البنوك؛
- إصدار توصيات "الإرشادات الإشرافية لممارسات المؤسسات المالية بالقيمة العادلة" لتحسين التقييم الإحترازي لممارسات تقييم المؤسسات في أبريل 2009؛
- نشر مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تعزيز الحوكمة في البنوك ضمن الوثيقة المعنونة "مبادئ تعزيز حوكمة الشركات" في أكتوبر 2010.

6.1.3.1. إنضباط السوق: من أجل تقييم متطلبات دعامة إنضباط السوق جوبلية 2009 والتي شملت مراجعة متطلبات التعرض لعمليات التوريق ودعم هياكل خارج الميزانية للبنوك، قررت (بن مويزة و بورنان، 2018، صفحة 14)

- تأكيد اللجنة على أن تفسح البنوك في موقعها الإلكتروني على خصائص الأدوات المكونة لرأس المال الرقابي؛
- وضع إقتراح بشأن متطلبات الإفصاح عن المكافآت والذي يهدف إلى ضمان قيام البنوك بنشر المعلومات واضحة وشاملة لتعزيز فعالية إنضباط السوق؛
- أصدرت لجنة بازل جملة من الوثائق لتعزيز وإنضباط السوق منها: وثيقة "متطلبات الإفصاح المتعلقة بمكونات رأس المال" في جوان 2012، وفي جانفي 2014 وثيقتان بعنوان "معايير الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة" وأخرى بعنوان "متطلبات الإفصاح عن نسبة الرافعة المالية في إطار بازل 03"، إضافة إلى وثيقة "مراجعة معايير متطلبات الإفصاح الخاصة بالركيزة الثالثة" جوان 2014.

### 2.3.1. الإصلاحات والمعايير الإحترازية الكلية في إتفاقية بازل 03

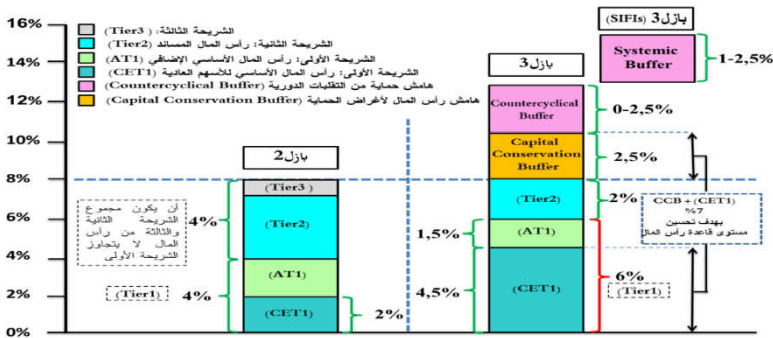
أكدت لجنة بازل على إتخاذ تدابير إحترازية كلية أوسع نطاقاً للحد من التقلبات الدورية وزيادة مرونة مقاومة النظام البنكي، وفي هذا الإطار نصت إتفاقية بازل 03 على إستخدام مكونات النواة الصلبة في بناء بعض الهوامش لرأس المال لتجنب الوصول إلى الحدود الدنيا المطلوبة وإستخدامها في تغطية الخسائر التي قد تحدث بالمستقبل، وتمثل هذه الهوامش: (مصطفى، 2015، صفحة 158)

1.2.3.1. هامش رأس المال لأغراض الحماية: يتم تكوينه من خلال الفترات الطبيعية، ويضاف إلى الحد الأدنى الذي يمكن تعبئته لإمتصاص الخسائر في أوقات الضغط المالي والإقتصادي كما يسهم الهامش في تحقيق تخفيض التقلبات الدورية بالنظام البنكي والنظام المالي ككل، تبلغ نسبته 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر ويتم إعتماده من مكونات النواة الصلبة خلال أربع سنوات بدءاً من 2016 وبنسبة 6.25% سنويا من الأصول المرجحة بالمخاطر الأمر الذي سيرفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي للأسهم العادية من 4.5% إلى 7% من الأصول المرجحة بالمخاطر ورفع إجمالي رأس المال من 8% إلى 10.5% ويفترض إلزام البنوك بهذا الهامش بحلول 2019.

2.2.3.1. هامش حماية ضد التقلبات الدورية: يتم بناؤه في حدود (0%-2.5%) تدريجيا من مكونات النواة الصلبة (CET1) خلال أربع سنوات بدءاً من 2016 وبنسبة 0.625% سنويا من الأصول المرجحة بالمخاطر حتى بداية 2019، مما يجعل إجمالي رأس المال الرقابي يصل إلى حدود 13%. وتهدف اللجنة إلى ضمان متطلبات رأس المال في القطاع البنكي للبيئة المالية الكلية التي تعمل فيها البنوك، والتخفيف قدر الإمكان من النمو المفرط في الإئتمان.

3.2.3.1. هامش مواجهة مخاطر النظام (Systemic Buffer): لمواجهة المخاطر النظامية ترى لجنة بازل أنه يجب على المؤسسات ذات الأهمية النظامية<sup>1</sup> (SIFIs) بناء هامش لمواجهة مخاطر النظام في حدود (1%-2.5%) من الأصول المرجحة بالمخاطر من أجل إمتصاص المخاطر المرتبطة بحجم هذه المؤسسات وتلتزم البنوك بهذا الهامش بحلول 2019.

الشكل : نسب هيكل رأس المال وفق إتفاقية بازل 03 مقارنة مع إتفاقية بازل 02.



المصدر: بعزيز سعيد، مخلوفي طارق، "إرساء معايير إتفاقية بازل 3 في النظم المصرفية كسبيل للإحتراز من الأزمات المالية: دراسة حالة الجزائر"، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جوان 2019، ص 83.

<sup>1</sup>-SIFIs : Systemically Important Financial Institution.

## 2. تأثير جائحة كورونا على النظام البنكي العالمي (الأوروبي، الأمريكي، والبنوك العربية )

توقع البنك الدولي أنّ تحدث جائحة كورونا صدمة سريعة وقوية وسيحدث إنكماش بـ 5.2 % في الإقتصاد العالمي خاصة مع إتباع إجراءات الإغلاق على مستوى دول العالم، لمثل ذلك أشدّ كساد منذ الحرب العالمية الثانية مرجحاً إنكماش النشاط الإقتصادي بالإقتصاديات المتقدمة بنسبة 7 % في 2020 في الطلب والعرض المحليين والتجارة والتمويل.

### 1.2. تأثير جائحة كورونا على النظام البنكي الأوروبي

إنّ الذي يقوي أرضية البنوك الكبرى حول العالم لمواجهة تداعيات كورونا، هو أنّها ركّزت بعد فقاعة الرهن العقاري 2008 على تكديس رؤوس الأموال لديها ويرى بنك التسويات الدولية وهو بمثابة البنك المركزي للبنوك المركزية حول العالم أنه بين 2011 و 2019 إستطاع أكثر من 100 بنك بالعالم زيادة حجم الأموال الخاصة بنسبة 98% ما يعادل 2000 مليار يورو وفي أوروبا ولتقييم مستوى كلفة المخاطر يقوم كل بنك بإختيار سيناريو مع معطيات مختلفة تناسب مع سياسته البنكية مبنية على عدة عوامل منها تقديرات الناتج البنكي الصافي وقدرته على إستيعاب الصدمة، وكل الإحتمالات أخذت في الإعتبار نوعاً معيناً من الشركات التي تحتاج إلى تمويل خلال أزمة كورونا وبالأخص الشركات الصغرى والمتوسطة الحجم، وبعد ظهور فيروس كورونا المستجد بأسابيع قليلة قامت عدة بنوك أوروبية شهيرة بالإعلان عن تخصيصها حجم من الأموال لمواجهة الوباء، وقال بنك باركليز البريطاني إنه خصص لمواجهة الأزمة الصحية حوالي 2.4 مليار يورو ، أيضاً البنك الإسباني سانتاندر الذي كشف عن وضع 1.6 مليار يورو للمهمة ذاتها، وسوسيتيه جنرال الذي خصص 3.5 مليار يورو كسيناريو لمواجهة الوباء، وقد يصل الحجم إلى 5 مليارات في حال طالت الأزمة.(إتحاد المصارف العربية، 20-09-2020)

### 2.2. تأثير جائحة كورونا على النظام البنكي الأمريكي

البنوك الأمريكية تواجه أزمة كورونا الصحية مع أرضية أقوى من تلك الأوروبية لأنها وقبل نشوب تداعيات الأزمة الصحية على الإقتصاد الأمريكي، تتمتع بمسائل إيجابية غير متوفرة لدى بنوك أوروبا، نذكر منها أن جداولها المالية ذات ربحية عالية وإستفادات من تقلبات السوق المالية من النصف الثاني من مارس 2020، أي بداية إشتعال كورونا في أميركا، كما تتمتع بنوك الولايات المتحدة بهوامش تمويل وريح أفضل من التي تحققها بنوك الإتحاد الأوروبي في الإجمال، حيث لا زالت بنوك الإتحاد الأوروبي تحت ضغط فوائد بنكية متدنية وما دون الصفر أحياناً، في حين أن بنوك الولايات المتحدة شهدت إرتفاعاً بمعدلات الفائدة العام الماضي قبل أن تعود للهبوط تحت ضغط من الرئيس دونالد ترامب وفيروس كورونا المستجد.أضف إلى ذلك، فإن البنوك الأمريكية قامت بتحقيق مخزون مالي عالٍ منذ الفصل الأول من العام 2020، أي قبل بروز الوباء العالمي

في الولايات المتحدة في ظل معدلات بطالة مرتفعة وأسعار نفط متدنية وتدني في العجلة الاقتصادية.

فالبنوك الأميركية قياساً بزميلاتها الأوروبية تتمتع أيضاً بتشريعات أفضل من تلك السائدة في الإتحاد الأوروبي عموماً وتستطيع تحقيق ربحية بشكل أسهل ومع ذلك بيّنت التقارير الداخلية أن أرباح البنوك مثل مورغان ستانلي وبنك أوف أميركا وسي تي غروب وغولدمان ساكس وغيرها من البنوك الشهيرة تبخرت، وفي مثل هكذا ظروف تتراجع الزبائن عن طلب القروض، وكذلك الأمر تتردد البنوك في الإقراض والجميع يريد الإبتعاد عن المخاطر. (أحمد السيد، 2020)

### 3.2. تأثير جائحة كورونا على النظام البنكي العربي

تشير قاعدة بيانات إتحاد المصارف العربية إلى أن الموجودات المجمعة للقطاع البنكي العربي بلغت حوالي 3.71 ترليون دولار في نهاية العام 2019، بزيادة حوالي 7.1% عن نهاية العام 2018، وأصبحت بالتالي تشكل حوالي 137% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي وبلغت الودائع المجمعة للقطاع البنكي العربي حوالي 2.34 ترليون دولار، محققة نسبة نمو حوالي 5.6%. وبلغت حسابات رأس المال حوالي 432 مليار دولار مسجلة نمواً بحوالي 7.5% عن نهاية 2018، كما تشير التقديرات إلى أن حجم الإئتمان الذي ضخه القطاع البنكي في الإقتصاد العربي حتى نهاية 2019 قد بلغ حوالي 2 ترليون دولار، وهو ما يشكل نحو 75% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي، محققاً نسبة نمو حوالي 7% عن نهاية العام 2018. (إتحاد المصارف العربية، 20-09-2020)

ويحتل القطاع البنكي الإماراتي المرتبة الأولى بين القطاعات البنكية العربية بالنسبة لحجم الموجودات، والتي بلغت حوالي 840.3 مليار دولار عام 2019، تلاه القطاع البنكي السعودي بموجودات مجمعة بلغت 701.6 مليار دولار، فالقطري (430.3 مليار دولار)، فالمصري (حوالي 368.8 مليار دولار)، فالكويتي (230.5 مليار دولار – نهاية الفصل الثالث 2019)، فاللبناني (213.8 مليار دولار)، ، فالبحريني (حوالي 204.9 مليار دولار). وتضم لائحة أكبر 10 بنوك عربية (بحسب الموجودات) كل من بنك قطر الوطني، بنك أبوظبي الأول، بنك الإمارات دبي الوطني، البنك الأهلي التجاري، بنك أبوظبي التجاري، مصرف الراجحي، البنك الأهلي المصري، بنك الكويت الوطني، ، بنك الرياض ، مجموعة سامبا المالية. وقد بلغ مجموع موجودات هذه البنوك حوالي 1,355 مليار دولار بنهاية عام 2019، وبلغت ودائعها حوالي 935 مليار دولار، وقروضها حوالي 804 مليار دولار، كما بلغ مجموع حقوق المساهمين في أكبر 10 بنوك عربية حوالي 167 مليار دولار، وأرباحها أكثر من



21 مليار دولار وتشكل هذه البنوك العشرة جزءاً كبيراً من القطاع البنكي العربي، حيث مثلت موجوداتها نحو 36% من مجمل موجودات القطاع البنكي العربي.

بعد تفشي فيروس كورونا المستجد "Covid – 19" في العالم، إنصبت إهتمامات البنوك المركزية العربية على إتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية لتخفيف أثر إنتشار الفيروس على البنوك من جهة وعلى عملائها من جهة أخرى، حيث إتخذت العديد من الإجراءات الإحترازية والإستعدادات الطارئة في المجالات المالية والبنكية والنقدية لتخفيف آثار إنتشار الفيروس على مختلف القطاعات الإقتصادية والأسواق المالية، ومن بين هذه الإجراءات الموافقة على إعادة هيكلة أو تأجيل التمويل المقدم إلى العملاء دون رسوم إضافية، وكذلك تقديم التمويل الضروري لعملاء القطاع الخاص الذين فقدوا وظائفهم. وبالتوازي، وإطلاق برامج تحفيزية تستهدف دعم القطاع الخاص وتمكينه من القيام بدوره في تعزيز النمو الإقتصادي من خلال حزمة من الإجراءات تهدف إلى تمكين القطاع. كما لجأت بعض البنوك المركزية إلى وضع حدّ يومي مؤقت لعمليات السحب والإيداع النقدي بفروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي وذلك بهدف الحد من مخاطر إنتشار الفيروس وتأجيل الإستحقاقات الإئتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لمدة 6 أشهر، وعدم تطبيق أية غرامات على التأخر في السداد.

### 3. تدابير لجنة بازل للتخفيف من أزمة كورونا على القطاع البنكي العالمي

وضعت لجنة بازل المعنية بالإشراف على البنوك بتاريخ 07 أبريل 2020 تدابير إضافية للتخفيف من أثر فيروس كورونا في النظام البنكي العالمي، وهو ثاني تعديل تأخذه اللجنة التابعة لبنك التسويات الدولية منذ 30 مارس 2020

وتدعم التدابير الجديدة تقديم البنوك قروضا للإقتصاد الحقيقي وتوفر قدرة تشغيلية إضافية للبنوك والمشرفين للإستجابة للأولويات الفورية للإستقرار المالي، وهي تكمل التدابير السابقة التي نشرتها هيئة الرقابة التابعة للجنة، ومجموعة محافظي البنوك المركزية، وكانت الحكومات قد إتخذت عدة تدابير دعم إستثنائية للتخفيف من الأثر المالي والإقتصادي لفيروس كورونا، بما في ذلك حزمة من برامج الضمانات الحكومية للقروض البنكية، وتهدف هذه التدابير إلى ضمان أن تواصل البنوك إقراض الأسر المعيشية والأعمال التجارية والتخفيف من الآثار السلبية للفيروس في الإقتصاد (الجميل، 2020)

وكررت اللجنة تأكيد أهمية الأطر المحاسبية المتوقعة للخسائر الإئتمانية كمقياس إستشراقي للخسائر الإئتمانية، وتتوقع أن تواصل البنوك تطبيق الأطر ذات الصلة لأغراض

المحاسبة وتشارك اللجنة بنشاط في مناقشات مع المجالس الدولية لوضع المعايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات، وشركات مراجعة الحسابات، ومنظمي الأسواق بشأن أثر فيروس كورونا ولأحظت اللجنة أن أطر توقعات الخسائر الإئتمانية ليست مصممة بحيث تطبق على نحو آلي تلقائي، مؤكدة أنه ينبغي للبنوك أن تستخدم المرونة الكامنة في هذه الأطر لمراعاة الأثر المخفف لتدابير الدعم الإستثنائية المتصلة بوباء كورونا، إضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة على تعديل ترتيباتها الإئتمانية للخسائر الإئتمانية المتوقعة في إطار النظام المحاسبي. توفر التعديلات مرونة أكبر في تقرير إذا ما كان ينبغي التدرج في أثر الخسائر الإئتمانية المتوقعة على رأس المال التنظيمي وكيفية ذلك، وإتفقت اللجنة والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية على تأجيل مرحلي التنفيذ النهائيين لإطار متطلبات هامش خسائر الإعتمادات لمدة عام واحد من الفاتح سبتمبر 2021 إلى الشهر ذاته في سنة 2022. وستجري اللجنة عملية التقييم السنوي للبنوك العالمية ذات الأهمية النظامية لعام 2020 كما كان مقررا، إستنادا إلى بيانات نهاية عام 2019. وقررت اللجنة أيضا تأجيل تنفيذ الإطار المنقح للمجموعة المالية لمدة عام واحد، من 2021 إلى 2022، وستوفر هذه التعديلات قدرة تشغيلية إضافية للبنوك والمشرفين في المرحلة الراهنة.

وكررت اللجنة أيضا بأنه ينبغي للبنوك أن تستخدم الموارد الرأسمالية لدعم الإقتصاد الحقيقي وإستيعاب الخسائر، وقالت "إنها تواصل تقييم آثار الوباء بالتنسيق مع "مجلس الإستقرار المالي"، وهو إحدى الجهات الفاعلة الرئيسة الأخرى في الإصلاح البنكي كان قد أنشئ في إجتماع مجموعة العشرين في لندن في أفريل 2009، خلفا لـ"منتدى الإستقرار المالي" الذي أنشئ عام 1999 بمبادرة من مجموعة السبع.

ولجنة بازل هي واضع المعايير العالمية الرئيسة للتنظيم التحوطي للبنوك وتوفر منتدى للتعاون في المسائل الإشرافية البنكية، وتمثل ولايتها في تعزيز تنظيم البنوك والإشراف عليها وممارساتها في جميع أنحاء العالم، بهدف تعزيز الإستقرار المالي وتقديم اللجنة تقاريرها لمجموعة محافظي البنوك المركزية ورؤساء الإشراف، وتسعى إلى الحصول على موافقتها على القرارات الرئيسة ولا تملك اللجنة أي سلطة رسمية فوق السلطات الوطنية ولا تتمتع قراراتها بقوة قانونية بل إن اللجنة تعتمد على الإلتزامات أعضائها بتحقيق قراراتها.

4. الآثار المترتبة على الإجراءات التي أعلنتها لجنة بازل 03 للتخفيف من تداعيات أزمة كورونا

أعلنت لجنة بازل لتخفيف تداعيات الفيروس على البنوك والتي شملت بشكل أساسي تأجيل تاريخ تنفيذ معايير بازل 03 الجديدة أو ما يطلق عليها بازل 04 خاصة لمتطلبات رأس المال لمدة عام حتى جانفي 2023: (www.bankygate.com، 2020)

- يمنح قرار اللجنة بتأجيل تنفيذ قواعد بازل 03 البنوك والجهات الرقابية مساحة كافية للإستجابة للأزمة الناتجة عن الفيروس ما يخفف من قيود رأس المال التي قد تواجهها بعض البنوك وتحرير قدرتها التشغيلية؛
- نقص السيولة لدى العملاء سوف يؤدي إلى تراجع كبير في التدفقات النقدية للبنوك، ما يؤدي لمواجهة القطاع البنكي تحديات جدية تتمثل بموجة غير مسبوقة من العلاء المتعثرين وزيادة في مخصصات خسائر القروض بالتالي تراجع في معدلات الربحية؛
- تبنت العديد من الدول تدابير دعم غير عادية للتخفيف من الأثر المالي والإقتصادي للجائحة، ومن ضمنها مجموعة من برامج الضمان للقروض البنكية بهدف إستمرار البنوك في الإقراض وتخفيف تداعيات إنتشار الفيروس على الإقتصاد؛
- ولتعزيز احتياطات البنوك الأوروبية قام البنك المركزي الأوروبي بإعادة توصيته للبنوك بشأن توزيع عدم دفع أسعار الفائدة وإعراق الأسواق بالسيولة دون تمييز، أعلن البنك المركزي الأوروبي توفير أموال جديدة لفتح تسهيلات إقراض موجهة للصناعات التي تضررت بشدة من الجائحة ولمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف المساهمة في تحقيق إستقرار الإنتاج والعمالة وإنفاق المستهلكين؛
- كما بدأت الجهات الرقابية الأوروبية بالتساهل في بعض معايير السيولة والملاءة والمخصصات والمعايير الرقابية لتشجيع البنوك على إقراض القطاعات المأزومة، أما بالنسبة للإحتياطي الفيدرالي الأمريكي فقد ضخّ حوالي 92 مليار \$ من السيولة الجديدة للبنوك ما رفع الأموال التي يمكن إقراضها بحوالي 80 مليار \$. كما قام بنك اليابان المركزي بزيادة شراء السندات الحكومية في محاولة للحفاظ على السيولة في السوق؛
- قام مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى خفض الفوائد في 2020 وهو الخفض الأول منذ الأزمة المالية 2008، كما تبعه بنك كندا المركزي بتخفيضه للفائدة بمقدار 50 نقطة بهدف دفع نشاط الإقراض وإعتمد البنك المركزي الهندي تفعيل عمليات إعادة الشراء (الريبو) طويلة الأجل وخفض أسعار الفائدة وقد توقع البنك المركزي الهندي أن

ضخ هذه الأموال الجديدة مساعد لت تحقيق الإستقرار في الأسواق وتشجيع الإقراض البنكي، بما يصل إلى 13.6 مليار \$ من خلال إعادة الشراء، كما إستخدمت الصين أدوات مماثلة ضحّت 173 مليار \$ في أسواقها عبر إتفاقيات إعادة شراء السندات والتي ترافقت مع خفض البنك المركزي الصيني سعر الريبولزيادة نشاط الإقراض؛

■ إشترت البنوك الصينية المملوكة للدولة مجموعة كبيرة من السندات المُصدرة من قبل الشركات الصينية وعائذاتها مخصصة لجهود الإغاثة من الفيروس داخل الصين وأصدرت 150 شركة صينية مهددة بالإقفال مثل هذه السندات وجمعت أكثر من 34 مليار \$؛

■ كما أعلن صندوق النقد الدولي تقديم حزمة إغاثة بقيمة 50 مليار \$ للدول لمساعدتها في جهود مكافحة الجائحة منها 10 مليارات \$ بشكل قروض بتكلفة صفر \$، وتستهدف الحزمة الدول الأقل دخلا والدول النامية، حيث يمكن للدول المؤهلة لهذا القرض أن تتقدم مباشرة دون الحاجة إلى وجود برنامج مسبق مع الصندوق.

## 5. الإنعكاسات الجانبية على تأجيل قرارات لجنة بازل 03 للمحافظة على سلامة النظام البنكي العالمي خلال أزمة فيروس كورونا(توبياس و أديتيا، 2020)

1.5. عدم تغيير القواعد: فتغيير القواعد أثناء الأزمة سيتسبب على الأرجح في زيادة الإرتباك والأمر كذلك عند تأجيل تنفيذ المبادرات الجديدة فينبغي أن يظل تركيز البنوك منصبا على إستمرارية العمليات الجارية، نظرا لإزدياد صعوبة إجراء مثل هذه العمليات عن بُعد؛

2.5. إستخدام الهوامش الوقائية: على جهات التنظيم البنكي توخي الوضوح في التواصل بشأن ضرورة إستخدام إحتياطات رأس المال والسيولة الوقائية لدعم مواصلة تقديم القروض البنكية، دون أن يترتب على ذلك أي تبعات سلبية على إدارة البنوك فقد قامت البنوك بتكوين هذه الإحتياطات الوقائية ووصلت بها إلى مستويات أعلى بكثير من معايير بازل للحد الأدنى الإلزامي بهدف التعامل مع الضغوط على السيولة وخسارة الإيرادات نتيجة عدم أداء مدفوعات سداد القروض؛

3.5. تشجيع تعديل القروض: ينبغي للمراقبين توخي الوضوح في إبلاغ البنوك بضرورة اتخاذ إجراءات إستباقية لإعادة جدولة حافظة قروضها بالنسبة للمقترضين والقطاعات الأشد تضررا

من هذه الصدمة الحادة، وإن كانت مؤقتة وينبغي لهم كذلك تذكير البنوك بتوخي المرونة في إدارة مخاطر الائتمان والمعايير المحاسبية لإنخفاض قيمة الأصول في مثل هذه الظروف، وقد بادرت الأجهزة المحاسبية بتقديم توضيحات مفيدة لمدقي الحسابات عما يمكن أن تكون عليه صورة هذه التعديلات بمجرد بدء الإقتصاد في التعافي:

4.5. عدم إخفاء الخسائر: على البنوك والمستثمرين وحملة الأسهم وحتى دافعي الضرائب تحمل الخسائر والشفافية تساعد في تهيئة جميع الأطراف المعنية، بينما لا تؤدي المفاجآت إلا لتردي طبيعة إستجاباتهم مثلما تأكد حدوثه أثناء أزمة عام 2008:

5.5. إيضاح المعالجة التنظيمية لتدابير الدعم: للمساعدة في زيادة الشفافية الكلية يتعين تقديم إيضاحات مسبقة حول كيفية قيام البنوك والجهات التنظيمية بمعالجة التدابير المستمدة من المالية العامة، بما في ذلك التدابير الموجهة مباشرة إلى المقترضين، وضمانات الائتمان، وإعفاءات السداد المؤقتة، والتحويلات المباشرة، وإعانات الدعم على نحو يتجاوز أي توجيهات حالية في إطار إتفاقية بازل المعني برأس المال

6.5. تعزيز التواصل: تشجيع إقامة حوار مستمر بين المراقبين والبنوك، خاصة في هذا الوضع غير المسبوق من مزاوله العمل عن بُعد مع الزملاء والعملاء والمراقبين وبينما يزداد عادة الإهتمام بمتطلبات الإبلاغ بالبيانات وقت الأزمات فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية، مثل السيولة ومراكز الدائنين، فمن المعقول التفاوضي عن بعض متطلبات الإبلاغ الأخرى الأقل أهمية لتقييمات السلامة المالية:

7.5. التنسيق عبر الحدود: الأعمال البنكية هي أعمال ذات طابع عالمي وبالتالي فإن التنسيق واسع النطاق بين الجهات التنظيمية الوطنية على المستوى الدولي هو مطلب أساسي، فهذه الأزمة سنتهي في نهاية المطاف وآثارها ستستغرق بعض الوقت حتى تنحسر، ولكن المحافظة على سلامة الإطار الدولي ستكون بالغة الأهمية لضمان موثوقية النظام المالي العالمي ونزاهته وتعكف الهيئات الدولية مثل "مجلس الإستقرار المالي" و"لجنة بازل للرقابة البنكية" على العمل الدؤوب لمجرد تحقيق هذا الأمر.

## خلاصة :

إن الإجراءات التي أعلنتها لجنة بازل لتخفيف من تداعيات هذه الجائحة على القطاع البنكي شملت بشكل أساسي تأجيل تاريخ تنفيذ معايير بازل 3 الجديدة أو ما يطلق عليه أحيانا بازل 4 حتى 1 يناير 2023، وتعتبر التدابير التي وضعتها اللجنة للتخفيف من أثر الجائحة والذي من خلاله أدخلت العديد من الدول عدة تدابير دعم للتخفيف من الأثر المالي والاقتصادي للجائحة، ومن ضمنها مجموعة من برامج الضمان للقروض المصرفية. بهدف إستمرار البنوك في الإقراض وتخفيف تداعياته على الإقتصاد من خلال قرار اللجنة بتأجيل 3،

وتوصلنا إلى أنه تمّ إتخاذ مجموعة من برامج الضمان للقروض البنكية، بهدف إستمرار البنوك في الإقراض وتخفيف قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم للبنوك لمواجهة تداعيات الجائحة على الإقتصاد وتأجيل تاريخ تنفيذ معايير بازل 3 إلى 01 جاني 2023. وتوصلنا إلى جملة من النتائج لعل أهمها :

- إنّ مقرراتلجنة بازل 03 عبارة عن مجموعة من المعايير الإحترازية الجزئية والكلية التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي تسعى من خلالها إلى تحسين إدارة المخاطر وتعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك، ما يؤدي إلى تحسين قدرة النظام البنكي على إستيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن الضغوط الإقتصادية والمالية والحد من خطر إمتدادها إلى الإقتصاد الحقيقي؛
- تعمل بازل 03 على تحسين قدرة القطاع البنكي على إحتواء الصدمات الناشئة عن الضغوطات المالية والإقتصادية وتخفيض مخاطر إنعكاس ضغوطات القطاع المالي على القطاع الإقتصادي الحقيقي؛
- يتحرك المراقبون المصرفيون حاليا لمواجهة هذا الوضع المتسارع والإستثنائي مع جائحة كورونا، فلا بد أن يحشد هؤلاء المراقبون ما لديهم من أدوات في مجموعة قواعدهم المخصصة للإستجابة للكوارث الطبيعية، وأحداث المخاطر التشغيلية، ونوبات الضغوط البنكية؛
- تواصل اللجنة رصد آثار فيروس كورونا المترتبة على البنوك، وتنسيق إستجابتها بنشاط مع مجلس الإستقرار المالي وغيره من هيئات وضع المعايير، وقالت "إنه ينبغي للبنوك والمشرفين أن يظلوا يقظين في ضوء الطبيعة السريعة التطور لوباء كورونا، لضمان أن يظل النظام البنكي العالمي قادرا على الصمود ماليا وتشغيليا".

المراجع :

[www.bankygate.com](http://www.bankygate.com) .(2020,08 23).

إتحاد المصارف العربية. (2020-09-20). تأثير كورونا المستجد على القطاع المصرفي البنوك العالمية تواجه أزمة غير مسؤولية عنها. تم الاسترداد من [uabonline.org/ar](http://uabonline.org/ar).  
إتفاقية بازل 3. (ديسمبر 2015). نشرية إضاءات مصرفية. الكويت: معهد الدراسات المصرفية.

أحمد السيد. (2020,07 08). كيف أثر فيروس كورونا على القطاع المصرفي العالمي . تم الاسترداد من [www.alroeya.com](http://www.alroeya.com).

أحمد حميد الطاير. (30 مارس 2011). نظرة مستقبلية للمشهد الإقتصادي في 2011. الإمارات : جامعة الشارقة .

أدريان توبياس ، و نارين أديتيا. (2020,08 29). سلامة النظام البنكي العالمي غمار أزمة فيروس كورونا. تم الاسترداد من [www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/31/blog](http://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/31/blog).

بوبكر مصطفى. (2015). الإستقرار المالي في إطار مقارنة الإحتراز الكلي: حالة النظام المصرفي الجزائري . تأليف أطروحة دكتوراه علوم التسيير . الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

بوشرمة عبد الحميد. (جوان 2018). مقررات إتفاقية بازل3 ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية-دراسة حالة الجزائر والأردن. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات.

حياة نجار. (2013). إتفاقية بازل 3 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري. مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.

رحال فاطمة ، و مفتاح صالح. (سبتمبر 2013). تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي. المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي.

سعيد بعزیز، و طارق مخلوفي . (جوان 2019). إرساء معايير إتاقية بازل3 في النظم المصرفية كسبيل للإحتراز من الأزمات المالية: دراسة حالة الجزائر. مجلة المنهل الإقتصادي . فريق الراجعي. (أكتوبر 2010). شركة الراجعي المالية. مجلة أبحاث إقتصادية.

ماجد الجميل. (2020, 09 03). [www.aleqt.com/2020/04/07/article](http://www.aleqt.com/2020/04/07/article). تم الاسترداد من

لجنة بازل تضع تدابير إضافية للتخفيف من أثر كورونا في النظام المصرفي.

محمد حمو. (2015). إدارة مخاطر المنظومة المالية الإسلامية في ظل تبني معايير بازل3.

*Islamic Finance: General*

مسعود بن مويزة ، و مصطفى بورنان. (24-25 أكتوبر، 2018). تكييف تشريعات القواعد

الإحترازية للبنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات بازل 03. *الملتقى الدولي الخامس:*

*إنعكاسات تكييف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الإستقرار المالي*

*بالجزائر.*





كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي حول:  
الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر  
الترقيم الدولي الموحد (ISBN) : 978-9931-9691-3-6  
أفريل 2021 / ص: 178-159



تحديد مجالات الضبط البنكي لتحقيق رقابة بنكية فعالة

## Determine fields of regulation banking to achieve effective bank supervision

بوازدية الزهرة\*

جامعة الشيخ العربي التبسي تبسة (الجزائر)، zora\_bouzid@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/04/30

تاريخ الاستلام: 2021/02/26

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مجالات الضبط البنكي وكيفية تحديدها لتحقيق رقابة بنكية فعالة. فالضبط البنكي يعمل من خلال مجالات متعددة على مستوى القطاع البنكي، وهذه المجالات تتحدد بالغرض من الضبط الذي هو بالأساس يهدف إلى تجنب المخاطر النظامية وحماية المودعين وتقليص المخاطر البنكية الأخرى. وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن التحديد الواضح لمجالات الضبط البنكي، من شأنه مساعدة البنوك على التطبيق السليم لرقابة فعالة والتدخل لمنع حدوث الأزمات والتقليل من آثارها إن حدثت. بالإضافة إلى أن أهم مجالات الضبط ترتبط بشبكات الحماية، حماية المستهلك البنكي، التحكم في المخاطر البنكية والتراخيص البنكية. الكلمات المفتاحية: الضبط البنكي، شبكات الحماية، حماية المستهلك البنكي.

تصنيف (JEL): E58, G21

Abstract

This paper aims to study the fields of banking regulation and how to define them in order to achieve effective banking supervision. Banking regulation operates through many fields at the level of the banking sector, and these fields are determined by the purpose of regulation, which is mainly aimed at avoiding systemic risks, protecting depositors and reducing other banking risks.

Finally, this study concludes that a clear identification of fields of banking regulation would help banks to properly implement effective supervision and intervene to prevent the occurrence of crises and reduce their effects if they occurred. In addition, the most important fields of regulation are related to Safety nets, banking consumer protection, controlling bank risk and Bank agreements.

**Keywords:** Banking regulation, Safety nets, banking consumer protection.

**JEL classification:** E58, G21

\* المؤلف المرسل: zora\_bouzid@yahoo.fr

## مقدمة

تتدخل الدولة بضبط وتسطير السياسات الاقتصادية ويعتبر تأطير القطاع المالي والبنكي من أولى أولوياتها، في هذا النطاق يظهر الضبط المالي وبالتحديد الضبط على مستوى المؤسسات البنكية. كون هذه الأخيرة ذات خصوصية مميزة عن بقية المؤسسات الاقتصادية، خاصة من ناحية التحديات التي تواجهها وشدة تأثرها بها. بالإضافة إلى تباين المصالح فيما بين المتعاملين في القطاع. وهذا ما يجعل المؤسسات البنكية أكثر حاجة إلى إدخال قواعد ضبط مرتبطة بها، وتدعم النظام الرقابي على مستواها لأجل إرساء قواعد الاستقرار على مستوى الأنظمة المالية والبنكية.

وفي سبيل تحقيق كل هذه الأهداف يتطلب الضبط البنكي جملة من التدابير لا بد من اتخاذها، في اطار مجالات مختلفة ترتبط بالضبط في حد ذاته. ولكون هذين المتغيرين يقوم عليهما الضبط البنكي كانت الحاجة ملحة لفهم ميكانيزمات عمله ومنه تحقيق الغرض منه من تفعيل لرقابة بنكية وتحكم في المخاطر خاصة النظامية منها. فالرقابة على مستوى البنوك تعتمد على قواعد وأسس تنظيمية وتشريعية تحددها هيئة الضبط على رأس القطاع البنكي والتي عادة ما تتجسد في البنوك المركزية، وحتى تحقق الرقابة أهدافها يجب دراسة قواعد الضبط وتحديد مجالاتها المختلفة بدقة للتغلب على المخاطر والحفاظ على استقرار الأنظمة المالية والبنكية.

ولهذا سيتم من خلال هذه الورقة البحثية تناول الإشكالية الآتية:

ما هي مجالات الضبط على مستوى المؤسسات البنكية لتحقيق الغرض المطلوب

من الرقابة عليها ؟

وسيتم تحليل الإشكالية السابقة إنطلاقاً من خطة بحث تتناول بإسهاب مجالات

الضبط البنكي وتحليلها بصورة متتالية، وذلك بعد تحديد مفهوم الضبط البنكي.

بناء على ماسبق سيتم تقسيم خطة البحث إلى محورين كالآتي:

أولاً. مفهوم الضبط البنكي؛  
ثانياً. مجالات الضبط البنكي.

### أولاً. مفهوم الضبط البنكي Régulation bancaire

يمكن تعريف الضبط البنكي انطلاقاً من التحليل الاقتصادي لهذا المفهوم: فالضبط البنكي يعمل تحديداً على الرفع من الثقة في النظام البنكي من جهة وتخفيض تكاليف مختلف الأطراف المتعاقدة من جهة أخرى، أي بمعنى تكاليف الوكالة، وبالتالي من هذه الزاوية نظرية الوكالة تعالج الضبط البنكي، ففي السوق المالي الضبط ينتج عقود عادلة وفعالة فيما بين الأطراف منتجة بذلك انضباط داخلي للمنظمات التي ترافق بنظام تحكيم يكون لفائدة مختلف المتعاملين: العائلات، المودعين، الحكومة... الخ. (DarlenaTartari,2002 ,P :32)

حتى يؤدي الضبط المهام الموكلة إليه للحفاظ على الاستقرار المالي، حسب النموذج (SPC) لا بد وأن يتكون من: (François-Charles Loudot, 2009, p.12)

S: Structures: الهيكلية

P: Procédures: الإجراءات

C: Comportements: تصرفات

فالهيكلية S مكونة من سلطة داخلية مثل (اللجان العلمية، أجهزة الرقابة...) وسلطة خارجية والتي تغطي مصالح تسيير المخاطر والمفتشية العامة للبنوك إلى جانب مؤسسات تقوم بتحويل سلطة الرقابة إلى هيئة الضبط والهيكل المؤسسي لهيئات الضبط يكتمل عند إدراج الإجراءات P والتي هي عبارة عن مجموع القواعد القانونية والاحترافية، التي تفرض احترام مجموعة من الطرق، خاصة فيما يتعلق بتداول المعلومة فيما بين السلطات وبالتالي فالهيئات لا يمكنها أن تؤدي مهامها دون الأفراد والفئات التي تنشطها وعليه فتصرفات C الأعوان على مستوى المؤسسات المالية لا بد وأن تكون على الأقل دقيقة وحذرة.

وبناء على ما سبق يمكن التوصل إلى أن الضبط البنكي يرتبط بتدخل السلطات العمومية، من خلال التشريعات والإجراءات والهيكل والتصرفات لتحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه.

### ثانيا: مجالات الضبط البنكي

يعمل الضبط البنكي من خلال مجالات متعددة على مستوى القطاع البنكي، وهذه المجالات تتحدد بالغرض من الضبط الذي هو بالأساس يهدف إلى تجنب المخاطر النظامية وحماية المودعين وتقليص المخاطر البنكية الأخرى بالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية.

#### 1. شبكات الحماية

من أهم ما تواجهه البنوك حديثا، الأزمات الناجمة عن المخاطر النظامية وقد تسارعت الجهود إلى دراسة هذا النوع من المخاطر وتصميم أطر معينة للتقليل من آثارها، ومحاولة حماية النظام المالي والبنكي منها، وتعد شبكات الحماية أو ما يعرف أيضا بشبكات الأمان المالي Filet de Sécurité Financière من أهم مجالات الضبط البنكي في هذا الإطار.

#### 1.1. تعريف شبكات الحماية

البنوك تتميز بالهشاشة، وهي مهددة بفقدان ثقة المودعين، كونها قد تتعرض في حالة مواجهتها لمشاكل في تلبية احتياجات المودعين إلى توجه عدد كبير منهم لسحب ودائعهم، ولا يتوقف هذا الأمر عند البنوك العاجزة عن الدفع، بل بفعل أثر العدوى قد يمس بنوك ذات وضعية جيدة. (Frédéric Mishkin et all, 2010, p.320)

من جهة أخرى الضبط البنكي، يحدد ويعمل على تصميم التدابير القانونية والتنظيمية المفروضة على مختلف الهيئات البنكية من طرف السلطات الوطنية أو الدولية والهدف الأساسي المرتبط بهذه التدابير، هو تأطير والحفاظ على استقرار القطاع المالي والبنكي، فالضبط البنكي يعمل من خلال ما يمكن أن نطلق عليه " شبكات الحماية " المحيطة بالإطار البنكي والمالي. (Christian de Boissieu, 2004, p. 41)

ويمكن تعريف شبكات الحماية، على أنها " مجموعة متطورة من الآليات المؤسسية المعدة لحماية الاقتصاد من المخاطر النظامية، التي يمكن أن تنجم عن المخاطر المعدية للعمليات البنكية." (Richard J, Herring and Anthony M. Santomero, (2000), p. 61)

يتضح مما سبق أن شبكات الحماية، من أهم مجالات التي يمكن أن يتدخل من خلالها الضبط البنكي، من أجل حماية القطاع البنكي والمالي من أثار العدوى المدمرة لثقة المودعين والمتسببة في إفلاس البنوك.

وقد كانت مختلف المفاتيح المشكلة لشبكات الحماية، ناجحة عموماً في منع حدوث مشكلة للمؤسسات المالية ومنع إتلاف النظام في مجمله، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً: شبكات الحماية التي تم إنشاؤها خلال السنوات 1930 وبعدها أدت عملياً إلى إلغاء تحول عدوى صدمات مؤسسات الودائع على بقية النظام. وبالمثل في الأزمة البنكية السويدية الأخيرة، نجح البنك المركزي السويدي في منع انتقال عدوى الأزمة إلى بقية الموارد المالية وقلل من الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الحقيقي. (Richard J, Herring and Anthony M. Santomero, (2000), p.63)

## 2. نظام التأمين على الودائع

عادة ما تكون شبكات الحماية ذات طابع عمومي في شكل صناديق ضمان، وهي ما يطلق عليها " أنظمة التأمين على الودائع "

### 1.2. التعريف بنظام التأمين على الودائع

نجح المؤسسات البنكية يتوقف على مدى ثقة الجمهور بها، وهذه الثقة تعتمد بالدرجة الأولى على اطمئنان المدخرين لدى البنوك من خلال لجوء الحكومة ممثلة في السلطة النقدية، وبالتعاون مع المؤسسات البنكية إلى ضمان ودائع الجمهور وتجنبيهم الخسائر المترتبة على توقف مؤسسة بنكية أو أكثر عن الدفع.(عدنان الهندي وآخرون، 1999، ص ص. 66- 67)

وينصرف تعريف نظام التأمين على الودائع إلى حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم كلياً أو جزئياً من خلال مساهمات البنوك المشتركة في صندوق التأمين. (بريش عبد القادر، 2005، ص. 92)

## 2.2. الضبط في ظل نظام التأمين على الودائع

عند قيام الضبط بمهمته الاحترازية من خلال نظام التأمين على الودائع عليه الارتكاز على دورين لهذا الأخير: (بن علي بلعزوز، 2008، ص. 117)

### 1- الدور الوقائي

معظم تشريعات أنظمة التأمين على الودائع تتوخى الحماية الوقائية، أي أنها تهدف إلى حماية أموال المودعين من خلال الرقابة على البنوك قبل وصول البنك إلى مرحلة التوقف عن الدفع، إلا أن هذا الدور الوقائي يتفاوت من بلد إلى آخر من ناحية منح مؤسسة الضمان بعض الأدوار الوقائية.

### 2- الدور العلاجي

يلاحظ أن هناك العديد من المشكلات البنكية التي إحداها أو كلها يتسبب في إفلاس بنك أو إعساره، وهذا ما يجعل نظام التأمين على الودائع يلعب دوره العلاجي للحفاظ وحماية ثقة المودعين، بضمن تسديد حقوقهم أو جزء منها في حالة الإفلاس بالنسبة لمؤسساتهم البنكية.

وقد ازداد توفير مخططات تأمين الودائع في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أن الاعتماد على نظام تأمين الودائع لا يزال مثار للخلاف بين الاقتصاديين. فوفقاً للنظرية الاقتصادية، فإن التأمين على الودائع قد يزيد من استقرار البنوك عن طريق زيادة ثقة المودعين، لكنه قد يقلل من استقرارها ذلك كونه يعمل من جهة أخرى على تشجيع المخاطرة من طرف البنوك (الخطر المعنوي). (Juliette Healey, 2001, p.37)

وعمدت الولايات المتحدة الأمريكية، استجابة للأزمة البنكية للكساد الكبير، إلى إنشاء " المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع " عام 1933 لتوفير التأمين ضد الخسائر،

لأصحابها من الودائع الصغيرة. (Richard J. Herring and Anthony M. Santomero, 2000,p.62)

إلا أنه في جميع البلدان الصناعية، يوجد شكل من أشكال نظام حماية الودائع، وهو عادة إلزامي وتشرف عليه هيئة الإشراف أو هيئة مستقلة فجميع البلدان تقريبا لديها كيانات منفصلة تعمل بنظام تأمين الودائع، عند بعض الدول مثل (البرازيل والمكسيك)، أما ماليزيا عقب الأزمة الأخيرة، أعلنت الحكومة أنها ستضمن جميع الودائع البنكية التقليدية والإسلامية، بينما في الشيلي البنك المركزي هو الذي يوفر هذا الضمان. (Juliette Healey, 2001,p.37)

### 3. حماية المستهلك البنكي

يعتبر المستهلك من أهم أطراف العلاقة مع المؤسسات البنكية، وهو بدوره يلعب دورا هاما في دعم وجود البنوك واستمراريتها من خلال الإقبال على الاستثمار والتعامل مع البنوك، فالمستهلكون هم بدورهم يحتاجون إلى حماية من الممارسات الانتهازية، وتعارض المصالح.

#### 3.1. نبذة عن مفهوم حماية المستهلك وتطوره

الضبط البنكي يمكنه العمل من خلال، حماية المستهلك ومصالحه في مختلف جوانب العلاقات البنكية، فالقوانين والتنظيمات تعمل على حماية المستهلكين من نواحي عديدة وبالأخص من خلال الحفاظ على ودائعهم وتعزيز الخدمات البنكية التنافسية. (Kenneth Spang, 2000, p.10)

وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية السبابة في المبادرة إلى التحرك في مجال حماية المستهلك في القطاع البنكي، حين أصدرت أول قانون خاص بحماية التسليف الاستهلاكي لعام 1968. لكن أعتبر هذا الإطار القانوني أحد العوامل التي ساهمت في أزمة 2008. ونتج عن ذلك إصلاحات كبرى في التشريعات المالية الأمريكية وصدر قانون حماية المستهلك المالي في العام 2010، الذي ركز المسؤولية في هذا المجال في هيئة واحدة هي مكتب حماية المستهلك المالي، بعد أن كانت موزعة على وكالات حكومية عدة. كما تم في أواخر العام

2013، تأسيس منظمة دولية خاصة بحماية المستهلك المالي. تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) تضم أعضاء من ثمانية بنوك مركزية، تهدف إلى مساعدة السلطات الرقابية في مختلف دول العالم على القيام بدور فعال في حماية المستهلك الخدمات البنكية.(شركة الاقتصاد والأعمال،2014،ص ص.62- 63)

وفي عام 2014، قامت هيئة السلوك المالي في بريطانيا، التي تأسست عام 2013، بتغريم بنوك ومؤسسات مالية عدة على سوء تقديمها نصائح استثمار لعملائها، كما فرضت مؤخرا على "روايال بنك أوف سكوتلاندا" غرامة بمبلغ 14.5 مليون جنيه إسترليني (نحو 24 مليون دولار أمريكي) بسبب عدم تقديمها النصائح المناسبة لعملائها حول القروض السكنية، وعدم تقديره بشكل مناسب لموازنة كل عميل وبالتالي قدرته على تحمل أعباء القرض المطلوب. وقد تعهد البنك بالاتصال بنحو 30 ألف عميل حصلوا على قروض سكنية ما بين 2011/06/01 و 2013/03/31 لتزويدهم بالتوضيحات الصحيحة والنصائح الكاملة بالنسبة لهذه القروض.(شركة الاقتصاد والأعمال، 2014،ص.64)

الملاحظ أن حماية المستهلك المالي عرفت خطوات متسارعة، بالنسبة للاقتصاديات الغربية.أما بالنسبة للدول العربية، يعتبر موضوع حماية المستهلك المالي والبنكي حديث نسبيا، علما أن عددا من دول الخليج قطعت أشواطاً مهمة في هذا المجال ما يضعها في مصاف بعض الدول العربية، مثل السعودية، الإمارات العربية المتحدة، والبحرين. في باقي الدول العربية عامة لا توجد قوانين خاصة بحماية المستهلك الخدمات المالية، وإن كان العديد منها لديه قوانين خاصة بحماية المستهلك بشكل عام ويدرج عددا منها بنودا خاصة بحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية والبنكية.(شركة الاقتصاد والأعمال، 2014،ص.64)

### 3.2. مبادئ حماية المستهلك في البنوك



أخذت حماية المستهلك البنكي أشكالاً مختلفة منها الكشف عن الشروط المتعلقة بالائتمان، وهذا الكشف الغرض منه إعطاء العملاء أساساً للمقارنة واتخاذ خيارات مدروسة بين مختلف المؤسسات والأدوات المالية، كما أن تشريعات حماية المستهلك تعمل على ضمان المساواة في المعاملة والحصول على القروض. فمبادئ حماية المستهلك وأهدافها تتفق عموماً مع العمل البنكي الجيد، فهي ضرورية لأي عمل بنكي يهدف إلى تحقيق الربح في ظل التعقيد المتزايد للأدوات المالية. (Kenneth- Spang, 2000, pp.10- 11)

وفي العام 2011، عملت مجموعة الدول العشرين G20 على إصدار عدداً من المبادئ العامة، والخاصة بالحماية المالية للمستهلكين. والتي أصبحت منذ ذلك الوقت أساس المبادئ والتشريعات المطورة لدى البنوك المركزية حول العالم، بما في ذلك العالم العربي. وتدور هذه المبادئ حول عشرة مجالات أساسية في تعامل البنوك مع عملائها وهي: (صندوق النقد العربي، 2012، ص ص. 3-8)

#### 1. الهيكل القانوني والتنظيمي والرقابي

يجب أن تكون حماية المستهلك جزءاً لا يتجزأ من الهيكل القانوني والتنظيمي والرقابي، وبحيث تتماشى مع المتغيرات والظروف المحيطة سواء في السوق المحلي أو العالمي، مع مراعاة أية تطورات قد تطرأ بين الحين والآخر في القطاع المالي بوجه عام.

#### 2. دور الهيئات الرقابية والإشرافية

يتعين وجود هيئات رقابية ذات كيان قائم تعنى بحماية المستهلك في تعاملاتها المالية، تتمتع باستقلالية وصلاحيات تؤهلها لإنجاز مهامها بحيث تتكفل هذه الهيئات بمسؤوليات واضحة ومحددة وتعمل بموضوعية وحوكمة مناسبة وأن تتمتع بسلطة إنفاذ اللوائح والتعليمات وموارد وقدرات تنظيمية مناسبة وأن تعمل في إطار تنظيمي وتشريعي واضح وشفاف. كما يتعين على هذه الهيئات مراعاة المعايير المهنية الرفيعة بما في ذلك المعايير المناسبة لسرية المعلومات الاستهلاكية والشخصية وعدم استغلال المعلومات الخاصة بالعملاء، وتجنب تضارب المصالح.

### 3. المعاملة المنصفة والعادلة للمستهلكين

إن الإنصاف والصدق والعدل في التعامل مع جميع المستهلكين الماليين واجب في جميع مراحل تعاملهم مع مقدمي الخدمات المالية، ويجب أن يكون هذا العدل جزءاً لا يتجزأ من الإدارة الجيدة وثقافة الشراكة لجميع مقدمي الخدمات المالية والوكلاء المعتمدين. كما يتعين كذلك إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أصحاب الدخول الضعيفة "Vulnerable Groups"، (المجموعات الضعيفة المسنين، ذوي الاحتياجات الخاصة، العاطلين عن العمل، المهاجرين، وغيرهم).

### 4. الإفصاح والشفافية

يتعين على مقدمي الخدمات المالية والوكلاء المعتمدين تزويد المستهلك بالمعلومات الرئيسية التي تكفل إطلاع المستهلك بالمزايا والمخاطر والشروط الأساسية للمنتج. ويتعين عليهم أيضاً تزويدهم بمعلومات عن تضارب المصالح المتعلقة بالوكيل المعتمد الذي قام ببيع المنتج. كذلك ينبغي توفير معلومات عن الجوانب المادية للمنتج المالي وأن يتم توفير المعلومات اللازمة في جميع مراحل التعامل مع المستهلك، ويجب أن تكون جميع وسائل الترويج للمنتج أو الخدمة المالية دقيقة وصادقة ومفهومة، غير مضللة. كما ينبغي اعتماد مقاييس أو معايير موحدة للاطلاع ما قبل التعاقد كالنماذج الموحدة وذلك عند الحاجة إليها وتسهيلها ما أمكن للمقارنة بين المنتجات والخدمات ذات نفس الطبيعة، ويجب تطوير آليات الكشف عن المعلومات بصورة واضحة ومحددة للعملاء، بما في ذلك التحذيرات المحتملة لتوفير المعلومات التي تتناسب مع المنتجات والخدمات المعقدة والمحفوفة بالمخاطر. كما يتعين كذلك إجراء بحوث حول المستهلك وذلك للمساعدة في تحديد وتحسين فعالية متطلبات الإفصاح.

### 5. الثقافة والوعي المالي

يتعين على جميع الهيئات المعنية وذات الصلة تعزيز التثقيف والوعي المالي، وأن يكون المستهلك قادراً على الوصول بسهولة إلى كل المعلومات المتعلقة بحماية المستهلك وحقوقه وواجباته، وينبغي وضع آليات مناسبة لمساعدة المستهلكين الحاليين والمستقبليين لتطوير

ثقافتهم ومهاراتهم من أجل فهم المخاطر بشكل مناسب - بما في ذلك المخاطر والفرص المالية - واتخاذ القرارات المدروسة، بالإضافة لمعرفتهم سبل طلب المساعدة وأخذ الإجراءات الفعالة لتحسين وضعهم المالي. كما يتعين كذلك تعزيز توافر معلومات وتثقيف مالي واسع النطاق وذلك لتعميق ثقافة المستهلك وقدرته، خاصة المجموعات الضعيفة. كذلك ومع الأخذ بالاعتبار ظروف كل دولة، فإنه يجب التشجيع على أن يكون التثقيف والوعي المالي جزءاً من إستراتيجية واسعة لحماية المستهلك المالي وتثقيفه ونشرها بشكل واسع النطاق من خلال قنوات متنوعة ومناسبة، وأن يتم توفيره وتطبيقه في مراحل مبكرة وفي جميع مراحل الحياة، كما يتعين كذلك توفير برامج ومناهج مرتبطة بالتثقيف المالي تستهدف المجموعات الضعيفة من المستهلكين الماليين.

#### 6. مسؤولية السلوك المهني لمقدمي الخدمات المالية والوكلاء المعتمدين

يجب أن يضع مقدمو الخدمات المالية والوكلاء المعتمدين خدمة ومصصلحة المستهلك نصب أعينهم كهدف يسعون لتحقيقه وأن يكونوا مسئولين عن دعم وحماية المستهلك المالي. ويتعين على مقدمي الخدمات المالية أيضاً أن يكونوا مسئولين ومحاسبين عن أعمال ووكلائهم المعتمدين.

#### 7. حماية أصول المستهلك من الاحتيال أو سوء الاستخدام

يجب أن تكون المعلومات وآليات الرقابة والحماية قادرة بشكل مناسب وبدرجة عالية من اليقين على حماية ودائع المستهلكين ومدخراتهم وغيرها من الأصول المالية المشابهة، بما في ذلك الحماية ضد الاحتيال والاختلاس وإساءة الاستخدام.

#### 8. حماية بيانات وخصوصية المستهلك

يجب حماية بيانات المستهلك المالية والشخصية من خلال وضع آليات رقابة وحماية مناسبة على أن تحدد هذه الآليات أغراض وأسباب جمع ومعالجة وحجز واستخدام وكشف هذه البيانات) خاصة للطرف الثالث. (ينبغي كذلك أن تكون هذه الآليات قادرة على استيعاب حقوق المستهلكين في الحصول على معلومات حول تبادل البيانات والدخول عليها والحصول على تصحيح فوري و/أو حذف للبيانات التي تم جمعها أو معالجتها بصورة غير مشروعة أو غير دقيقة.

9. إدارة ومعالجة الشكاوى

يتعين على السلطات القضائية أن تضمن حصول المستهلكين على آليات توفر معالجة للشكاوي وتسويتها بحيث تكون سهلة المنال، وبأسعار معقولة ومستقلة وعادلة ومناسبة وفعالة. ويجب ألا تفرض هذه الآليات تكلفة عالية أو غير معقولة وأن تسبب أي تأخيرات أو أعباء على المستهلك. ووفقا لما ذكر أعلاه، يتعين على مقدمي الخدمات المالية والوكلاء المعتمدين أن يتزودوا بالآليات التي توفر معالجة الشكاوي وتسويتها، ويجب توافر سبلا للجوء إلى عملية تسوية مستقلة وذلك لمعالجة الشكاوي التي لم يتم حلها بواسطة آليات تسوية المنازعات الداخلية لمقدمي الخدمات المالية والوكلاء المعتمدين وكحد أدنى، كما ينبغي الإعلان عن المعلومات المجمعة وما يتعلق بها من شكاوي وحلول.

10. المنافسة

يتعين تشجيع الأسواق الوطنية والدولية على التنافسية، وذلك لتوفير المزيد من الخيارات للمستهلكين من بين الخدمات المالية ولخلق جو من التنافس بين البنوك والمؤسسات المالية حتى يقدموا منتجات تنافسية ويعززوا حس الإبتكار والحفاظ على الخدمات ذات الجودة العالية. علاوة على هذا، يجب أن يكون المستهلك قادرا على البحث والمقارنة قدر الإمكان وعلى المفاضلة والاختيار بين المنتجات والخدمات المقدمة له بسهولة وبتكاليف معقولة وشفافة.

ويعتبر تعزيز حماية المستهلك (العميل) للخدمات المالية و تثقيفه من أولويات النظام الرقابيلما له من أثر على الاستقرار المالي وتحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية. ويستدعي ذلك متابعة ووضع ضوابط قانونية لحماية المستهلك (العميل) لهذه الخدمات، وتمكين الهيئات الرقابية بالصلاحيات والموارد اللازمة لأداء مهامها. كما يتطلب تعاوننا بين البنوك المركزية ومختلف الجهات والهيئات الرقابية ذات العلاقة. وانطلاقا من ذلك، فإن اللجنة العربية للرقابة المصرفية، دعت البنوك المركزية العربية إلى زيادة الاهتمام بقضايا حماية المستهلك (العميل) للخدمات المالية والبنكية. والعمل على وضع المنهجيات الرقابية

والإشرافية المناسبة، استرشادا بالمبادئ الدولية التي أصدرتها مجموعة العشرين. (صندوق النقد العربي، 2012، ص. 14)

#### 4. التحكم في المخاطر البنكية ومجالات أخرى

##### 1.4. التحكم في المخاطر البنكية

تعمل البنوك على توظيف مواردها في جملة من الاستخدامات، بحيث تنتهج إستراتيجية توزيع مواردها المختلفة على مجموعة من الاستخدامات، التي تتفاوت في درجة السيولة والمردودية، متحملة بذلك مجموعة من المخاطر، وحتى تقلل المؤسسة البنكية من درجة المخاطرة عليها أن تعمل على دراسة وتقييم عملية حيازة الأصول الخطرة، وتحليل متطلبات رأس مال البنك بالنظر إلى المخاطر التي يتحملها.

##### I- متطلبات كفاية رأس المال

يجب على البنوك الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال، وهي الطريقة الأخرى التي تجعل البنوك تتحمل أقل قدر من المخاطر، فرأس المال الكافي أو المتين، يساعد في بقاء البنك سائرا لكي يستطيع تغطية خسائره من أرباحه، وليس من الأموال الخاصة ذاتها، فالجمهور والسلطات الرقابية يعتقدان بأن قوة البنك تعتمد، من بين ما تعتمد على كفاية رأس المال. (خليل محمد حسن الشماح، 1999، ص. 70)

وبالتالي البنك عليه الاحتفاظ بقدر كاف من الأموال الخاصة لمواجهة المخاطر المحتملة، وهذا يرجع إلى أهمية مهام الأموال الخاصة بالنسبة للبنوك على المستويين الكلي والجزئي: (Zuhayr MIKDASHI, 1998, p. 162)

##### \* على مستوى الاقتصاد الجزئي

✓ تغطية الخطر العام للخسائر غير المتوقعة حتى لا تصل إلى حقوق المودعين وحماية الهيكل المالي للبنك من الفشل، فدرجة الرافعة المالية التي يركز عليها الهيكل المالي في البنك تفوق

أية رافعة مالية في كل المؤسسات الأخرى والبنوك خاصة التجارية منها تعتمد إلى حد (90-95%) مصادر تمويلها على الأموال المقترضة من الغير وهذا ما يجعل مطالبات المودعين من البنك (الدائنين) تفوق، نسبيا كل المطالبات التي يحتمل أن تتعرض لها بقية المؤسسات المالية. وهنا يظهر الاهتمام بتدعيم هذا الفارق الضعيف (رأس المال) بين الأصول الخصوم.

- ✓ تدعيم ثقة المودعين والسلطات الرقابية في قدرة البنك على مواجهة المشاكل.
- ✓ تمويل الاستثمارات والمصاريف الضرورية عند إنشاء وتطوير النشاط البنكي مثل شراء أو استئجار المعدات والمباني في بداية النشاط أو تغطية مصاريف تكوين العاملين....إلخ. إلى حين تحقيق مردودية منتظمة وتنافسية.

#### \* على مستوى الاقتصاد الكلي

- ✓ تجنب والتحكم في الأزمات النظامية من خلال الحد الأدنى من الأموال الخاصة الكافية داخل المؤسسات البنكية.
- ✓ مساواة في شروط المنافسة بين المؤسسات المالية وذلك من خلال المتطلبات للمعايير المتعلقة بالحد الأدنى للأموال الخاصة بالنظر إلى المخاطر المتعلقة بمختلف العمليات البنكية. وتعتبر مسألة مقدار رأس المال الذي يجب أن يمتلكه البنك، ومكوناته من القضايا ذات الجدل، فالأطراف المختلفة ذات المصالح المتفاوتة في كيفية تشغيل البنك تتبنى وجهات نظر مختلفة بشأن أهمية رأس المال. (خليل محمد حسن الشماع، 1999، ص ص. 63-67) وبالتالي قضية هيكل رأس المال تعد من الناحية العملية قضية مهمة للبحث فيما يتعلق بالصناعة البنكية، وقد تم تناولها في العديد من النظريات المتعلقة بهيكل رأس المال. هذا وتعمل البنوك المركزية على وضع القوانين المنظمة لعمل البنوك والتي تؤثر مباشرة على هيكل رأس المال، من خلال وضع حد أدنى لرأس المال المملوك للبنوك وكذلك الاحتياطات القانونية. (ناصر الحمدان، 2013، ص. 165). وهو احد أهم البنود ركزت عليها لجنة بازل الدولية في كل مقرراتها المتعاقبة الأولى، الثانية والثالثة.

## II- تقييد عملية حياة الأصول الخطرة

يعمل التشريع البنكي على تقييد عملية حيازة الأصول الخطرة، وتفرض متطلبات متعلقة برأس المال، وهذا يهدف إلى تقليص الخطر المحتمل والمكلف. والذي يتزايد باللجوء إلى شبكات الحماية من خلال الخطر المعنوي. وحتى في حال غياب شبكات الحماية فالبنوك تحرص دائما على تحمل أكبر قدر من المخاطر، على اعتبار أن الأصول الأكثر مخاطرة عوائدها أكبر، لكن في حالة التعرض للمخاطرة فالبنك بإمكانه أن يواجه الإفلاس. وبالتالي سيؤثر ذلك على المودعين اللذين لا يملكون القدر الكافي من المعلومات حول البنك، وبالتالي لا بد من تقليل المخاطر من خلال تشجيع التنوع في المحفظة والتقليص من حصر القروض في فئة معينة من المتعاملين وهي طريقة تقسيم وتوزيع المخاطرة. (Frederic Mishkin et al, 2010, p.325)

### III- احترام مؤشرات الضبط الاحترازي

عادة ما تلجأ البنوك المركزية وهيئات الضبط البنكي إلى وضع مجموعة من المؤشرات المالية في شكل نسب معيارية أو إجراءات احترازية، إجبارية الاحترام والتطبيق. وبالنظر إلى التشريعات البنكية، عادة ما تختص اللجنة البنكية La Commission bancaire، بتعريف وتحديد توازنات مالية وإجراءات تسيير للمخاطر، تنوع ضمن إجراءات كمية، وهي مؤشرات كمية مالية تتلخص في جملة ما يطلق عليه النسب الاحترازية، بالإضافة إلى إجراءات احترازية نوعية متعلقة بإجراءات الرقابة الداخلية والتدقيق داخل البنك.

الرقابة الداخلية تتضمن مجموع القواعد التي تضمن التسيير الجيد التي يجب احترامها من طرف المؤسسة البنكية، في إطار مبادئ أساسية للرقابة الفعالة للمؤسسة البنكية بصورة منفردة أو مجتمعة في إطار النظام البنكي، بالإضافة إلى مبادئ وشروط إعداد التقارير السنوية ترفع بصورة دورية للهيئات الرقابية وتحديد طبيعة العلاقة بين مختلف الأعوان بصورة منتظمة وفعالية. (Eric Lamarque, 2008, pp.90-96)

#### 2.4. مجالات الضبط البنكي الأخرى

##### I- الترخيص والرقابة البنكية

في إطار عملية الضبط هناك العديد من التدابير منها ما يطلق عليه التدابير الهيكلية وهي المتعلقة بالتراخيص ومنح الاعتماد للدخول في مجال الممارسة البنكية فالرقابة بالدرجة الأولى عليها التأكد من شروط منح التراخيص لمسؤولي البنوك وتعرضهم للمخاطر، وهذا من بداية منح الاعتماد وإنشاء البنك ووضع متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وتحديد المساهمات وحدودها، متطلبات الكفاءة بالنسبة لمالكي البنك وأيضا المسيرين وهي كلها شروط مرتبطة أساسا بما يطلق عليه شروط الدخول إلى السوق البنكي. (Christian de Boissieu, 2004,p. 141)

فالتدقيق في شروط منح التراخيص أو الاعتماد للمسيرين، يسمح بإلغاء الآثار غير المرغوبة عند مراقبة المؤسسات البنكية، وأيضا الحذر من عمليات الانتقاء العشوائي. (FredericMishkin et autres, 2010,p. 320)

أما فيما يتعلق بالرقابة البنكية، وعلى وجه أدق الرقابة الاحترازية تكون إما على أساس الوثائق والإحصائيات الدورية أو ميدانيا، وهذا ما يسمح للمفتش من التأكد إن كانت المؤسسة البنكية تعمل وفق القوانين والأطر المتعلقة بالمتطلبات الاحترازية، وبالتالي لا بد من وضع تعليمات إجمالية وتدابير للبنوك تتم من خلالها عملية الرقابة الفعالة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تقييم البنوك، انطلاقا من ست محاور وقواعد ملخصة فيما يطلق عليه CAMELS، والتي في حال عدم احترامها فالمراقب والقائم على الضبط البنكي عليه إصدار إنذار لهذه البنوك لتصحيح أوضاعها واتخاذ التدابير التصحيحية. (FredericMishkin et al, 2010,p. 325)

## II- متطلبات الاتصال المالي لعون الضبط مع السوق

إشكالية عدم تماثل المعلومات، وعدم كفاءة المودعين وبقية متعاملي البنك، بالإضافة إلى عدم توفر الإمكانات الكافية لديهم للتوصل للمعلومة الخاصة بنوعية الأصول المتعلقة بالبنك. توجب ضمان أفضل معلومة للمودعين وللسوق وعليه لا بد من تدخل أعوان الضبط وقيامهم بطلب فرض على البنوك الالتزام وتوحيد المعايير المحاسبية، ونشر مجموعة



كبيرة من المعلومات التي من شأنها مساعدة السوق على تقييم نوعية محافظ الأصول من طرف المساهمين، المودعين ومختلف الدائنين. وبالتالي مساعدتهم على تجنب التعرض المتتالي للمخاطر. (Frederic Mishkin et all, 2010, pp. 331-332).

الخاتمة:

شهد القطاع المالي والبنكي العديد من الأزمات التي تحول البعض منها لأزمات اقتصادية هددت الاستقرار العالمي، وبالنظر إلى ارتباط القطاع البنكي بكل جوانب الاقتصاد وبفعل أثر العدوى تنتقل الأزمات ويصعب السيطرة عليها، لذلك لابد من البحث عن سبل مواجهتها لدعم الاستقرار من طرف البنوك انطلاقاً من توفير قواعد ضبط ملائمة لتطبيق مبادئ رقابة بنكية فعالة. لهذا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحديد وتحليل مجالات الضبط البنكي بغرض دعم الأساليب الرقابية على مستوى المؤسسات البنكية وجعلها أكثر فعالية. وقد خلص هذا البحث إلى جملة من النتائج سيتم عرضها كالآتي:

-شيكات الحماية كمجموعة متطورة من الآليات المؤسسية المعدة لحماية الاقتصاد من المخاطر النظامية، التي يمكن أن تنجم عن المخاطر المعدية للعمليات البنكية، تعتبر من أهم مجالات الضبط البنكي.

-أنظمة التأمين على الودائع تساهم في نظام الحماية للقطاع البنكي والحفاظ على استقراره لكن في حالة الأزمات الكبيرة لا يستطيع ضمان ذلك، بالإضافة إلى أنه يعزز الخطر المعنوي لدى البنوك.

- تعد حماية المستهلك للخدمات المالية وثقيفه من أولويات النظام الرقابيلما له من أثر على الاستقرار المالي وتحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية. ويستدعي ذلك متابعة ووضع ضوابط قانونية لحماية المستهلك لهذه الخدمات، وتمكين الهيئات الرقابية بالصلاحيات والموارد اللازمة لأداء مهامها.

- مازالت البنوك المركزية للبنوك العربية تغفل جانب حماية المستهلك وبياناته، والاهتمام العملي بإدارة ومعالجة الشكاوى على الرغم من وضعها لتشريعات تنظم ذلك.

- من المجالات العملية والتي تمس الأداء داخل البنوك "المخاطر البنكية وكيفية التعامل معها" وهو صلب اهتمام الهيئات الرقابية الدولية وتعمل دائما على اصدار توصيات بضرورة استحداث آليات وتقنيات تكنولوجية لإدارة المخاطر البنكية.

- ضرورة إلزام البنوك بالحد الأدنى لرأس المال، للتحكم في المخاطر البنكية.

- عادة ما تختص اللجنة البنكية La Commission bancaire، بتعريف وتحديد توازنات مالية وإجراءات تسيير للمخاطر، تتنوع ضمن إجراءات كمية، وهي مؤشرات كمية مالية تتلخص في جملة ما يطلق عليه النسب الاحترازية، بالإضافة إلى إجراءات احترازية نوعية متعلقة بإجراءات الرقابة الداخلية والتدقيق داخل البنك.

- على رأس قائمة المجالات ذات الأولوية للضبط البنكي والتي تسهل في نفس الوقت الرقابة البنكية، عملية منع التراخيص والاعتماد البنكي، بالإضافة إلى ضرورة توفير متطلبات واضحة فيما يتعلق بإطار الاتصال المالي لعون الضبط وعلاقته مع السوق، كما أن الضبط البنكي يتدخل من خلال تأطير الأسواق وإرساء قواعد المنافسة العادلة.

- يجب ضمان أفضل معلومة للمودعين وللسوق وعليه لا بد من تدخل أعوان الضبط وقيامهم بطلب فرض على البنوك الالتزام وتوحيد المعايير المحاسبية، ونشر مجموعة كبيرة من المعلومات التي من شأنها مساعدة السوق على تقييم نوعية محافظ الأصول من طرف المساهمين، المودعين ومختلف الدائنين. وبالتالي مساعدتهم على تجنب التعرض المتتالي للمخاطر.

التحديد الواضح لمجالات الضبط البنكي، من شأنه مساعدة البنوك على التطبيق السليم لرقابة فعالة تغطي أغلب مجالات التدخل لمنع حدوث الأزمات والتقليل من آثارها إن حدثت. وبناء على ما سبق يمكن تقديم بعض التوصيات لإضفاء الأهمية المنوطة بمجالات الضبط البنكي:

✓ ضرورة اهتمام البنوك المركزية والهيئات الرقابية الدولية، بالالتزام المؤسسات البنكية بكل مجالات الضبط.

✓ عدم الإفراط في الاعتماد على شبكات الحماية لتجنب المخاطر المعنوية.

✓ تعزيز مجال حماية المستهلك البنكي والاستفادة من الجهود الدولية في هذا النطاق.

- ✓ التطبيق العملي لأساليب إدارة المخاطر البنكية واحترام الحدود الدنيا لكفاية رأس المال وجعلها من أهم أولويات الهيئات الرقابية.
- ✓ الإفصاح والشفافية وإرساء قواعد المنافسة العادلة.
- ✓ الإمام بكل جوانب ومجالات الضبط البنكي يستدعي التأطير الجيد للإطار البشري وتكوينه في هذا الإتجاه لضمان الكفاءة في الرقابة البنكية.

## المراجع

### المراجع باللغة العربية

- خليل محمد حسن الشماع: (1999)، كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية)، إتحاد المصارف العربية بيروت.
- شركة الاقتصاد والأعمال: (2014)، حماية المستهلك في القطاع المالي (المصارف مسؤولة)، مجلة الاقتصاد والأعمال، السنة السادسة والثلاثون/ العدد 418، لبنان، أكتوبر.
- صندوق النقد العربي(2012). حماية المستهلك(العميل) في الخدمات المصرفية، ورقة قدمتها لاجتماعالسنويالثانيوالعشرينللجنة العربية للرقابة المصرفية، أبوظبي
- عدنان الهندي وآخرون: (1999)، مؤسسات ضمان الودائع المصرفية، أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها إتحاد المصارف العربية، لبنان.
- علي بن عزوز(2008)، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح "ورقلة" أيام 11 و 12 مارس.

- ناصر الحمدان، وعلي القضاة(2013). أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية-دراسة تحليلية- مجلة المنارة، المجلد 19، العدد4، الأردن. شوهد يوم 2020/09/27، على الرابط <https://www.amf.org.ac/sites/default/files/econ/amdb/%5Bvocab%5D/%5Bterm%5D/2013%20consumer%20protection.pdf>

### المراجع باللغة الأجنبية

- Christian de Boissieu : (2004), Les Systèmes financiers ( Mutations, Crises et régulation), ECONOMICA, Paris.
- DarlenaTartari: ( 2002), la Régulation en Matière des Capitaux propres du système bancaire, Thèse docteur ès, Sciences Economique et Sociale, suisse
- Eric Lamarque : (2008), Gestion Bancaire, 2eme Edition, Edition PEARSON, Paris

- 
- François-Charles Loudot : (2009), La Crise des subprime: vers une réforme de la Régulation Financière, HEC, paris.
- FredericMishkin et all, (2010): " Monnaie, banque et marchés financiers", 9eme édition, Pearson éducation, Paris.
- Juliette, healey; (2001), financial stability and the central bank, first published, Rout ledge London.
- Kenneth Spang: (2000), Banking Regulation, Fifth edition, Federal Reserve Bank of Kansas City.
- Richard J Herring and Anthony.Santomero: (2000), What is Optimal Financial Regulation? In the Financial Architecture, First Published, QUORUM BOOKS, London.(Book Chapter)
- Z. MIKDASHI :( 1998), les banques à l'ère de la Mondialisation, Economica, paris



مشروع استكتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي حول:  
الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر  
الترقيم الإلكتروني الدولي الموحد (ISBN) : 978-9931-9691-3-6  
أفريل 2021 / ص: 179-198



## دور اختبارات الضغط كأسلوب جديد لإدارة المخاطر المصرفية

### The role of stress tests as a new way of managing banking risk

شايب فايزة<sup>1\*</sup>، جقريف علي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة 20 اوت 1955 (سكيكدة/الجزائر)، [f.chaieb@univ-skikda.dz](mailto:f.chaieb@univ-skikda.dz)

<sup>2</sup> جامعة 20 اوت 1955 (سكيكدة/الجزائر)، [a.djekrif@univ-skikda.dz](mailto:a.djekrif@univ-skikda.dz)

تاريخ النشر: 2021/04/30

تاريخ الاستلام: 2020/12/15

#### ملخص:

إن تطور النظام المصرفي واشتداد المنافسة بين البنوك أدى إلى تزايد درجة المخاطر التي تهدد سلامتها مما استدعى ظهور وسائل حديثة لإدارة المخاطر المصرفية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لدور ومساهمة اختبارات الضغط كأحد أحدث أدوات إدارة المخاطر المصرفية بأنواعها، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة وتحليل الدراسات المرتبطة بإدارة المخاطر المصرفية.

**كلمات مفتاحية:** إدارة المخاطر المصرفية، اختبارات الضغط.

**تصنيف (JEL):** G32, G38, D8, D81.

#### Abstract

The development of the banking system and the intensification of competition between banks has led to an increase in the degree of risks that threaten their safety, which has necessitated the emergence of modern means for managing banking risks, as this study aims to address the role and contribution of stress tests as one of the latest tools for managing all kinds. The descriptive analytical approach has been adopted from during the review and analysis of studies related to banking risk management.

**Keywords:** Banking risk management, stress tests

**JEL classification:** G32, G38, D8, D81

\* المؤلف المرسل، فايزة شايب، الايميل: [f.chaieb@univ-skikda.dz](mailto:f.chaieb@univ-skikda.dz)

## 1. مقدمة

في المرحلة الراهنة، تعتبر المؤسسات المصرفية ضرورة جدا في إرساء التنمية الاقتصادية التي تتطلع منها الشعوب إلى التقدم الاقتصادي، حيث شهد القطاع المالي العديد من التطورات تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة وبصورة غير مسبوق.

وعلى الرغم من هذه التطورات الايجابية، غير أن الأزمات التي شهدتها القطاع المالي والمصرفي سواء في الدول النامية أو المتقدمة أثرت تأثيرا سلبيا على اقتصاديات تلك الدول وذلك بتعدي الأزمات من المصارف نحو منظمات الأعمال الأخرى، مما يؤكد أن هذه التطورات الحاصلة في النشاط المصرفي أدت إلى ظهور مخاطر مصرفية جديدة تستوجب إيجاد وسائل وآليات لإدارتها أي العمل على تحديد المخاطر ومراقبتها وقياسها، وتعتبر اختبارات الضغط أحدث التقنيات المستخدمة لتقييم قدرة المصرف على مواجهة المخاطر في ظل ظروف صعبة .

### 1.1. الإشكالية:

بناء على ما سبق جاءت هذه الدراسة لطرح السؤال التالي:

ما مدى مساهمة اختبارات الضغط في إدارة المخاطر المصرفية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى المباحث التالية:

- عموميات حول المخاطر المصرفية
- إدارة المخاطر المصرفية
- الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية

## 2. عموميات حول المخاطر المصرفية

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للبنوك وبفعل تحولات هذا الأخير تظهر مشاكل وصعوبات في التكيف، الشيء الذي يفسر تحمل البنوك دوماً للمخاطر في تنفيذ أنشطتها المختلفة.

### 1.2. نشأة ومفهوم المخاطر المصرفية

#### 1.1.2. نشأة وتطور الخطر في البيئة المصرفية

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار المصرفي في السبعينات فقد كان هذا القطاع يخضع للتنظيم القانوني الشديد، وكانت العمليات المصرفية تقوم أساساً على تجميع الموارد والتسليف، وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة، وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها والحد من مخاطرها ولم تكن توجد الحوافز الدافعة للتغيير والمنافسة، أما أواخر السبعينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغيير الجذري في هذا القطاع.

ومنذ تلك الفترة تم التحرر من مجموعة المنتجات والخدمات المطروحة من البنوك، وظهرت منتجات جديدة من قبل العاملين في الأسواق المالية بشكل خاص مثل المشتقات المالية وعقود المستقبلات، ومع هذا النمو السريع دخلت البنوك مجالات عمل جديدة وواجهت مخاطر جديدة، وظهر منافسون جدد في مجال الأعمال المصرفية وتناقصت الحصص السوقية لأنشطة الوساطة مع نمو أسواق رأس المال واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة.

ونتيجة لموجات التغيير سابقة الذكر والتي رغم سرعة تطورها إلا أنها تطورت على نحو منتظم، فقد برزت إدارة المخاطر بقوة شديدة لتصبح واحدة من أهم الوظائف الإدارية ضمن المؤسسات المصرفية. (طلعت، 1991)

### 2.1.2. مفهوم الخطر المصرفي

توجد للمخاطر مفاهيم متعددة تعكس وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم، حيث تعرف بأنها: "إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع".

أما المخاطر المصرفية فقد تم تعريفها بأنها: "التقلبات في القيمة السوقية للبنك"، وتعرف كذلك بأنها: "عبارة عن وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، وإن جزء من مخرجات العمليات التشغيلية للبنك يصعب التنبؤ بها". (آل شبيب، 2012)

### 2.2. أسباب المخاطر المصرفية والعوامل المؤثرة عليها

#### 1.2.2. عوامل نشوء المخاطر المصرفية وأسبابها

تنشأ المخاطر أساساً من عدم التأكد، أو عدم دقة المعلومات المعطاة من العميل، هنا يجب توضيح الأسباب والعوامل لنشوء هذه المخاطر.

أ. عدم التطابق للمعلومات المتاحة بين المقرض والمقترض: يرجع إلى اختلاف المعلومات المقدمة من كلا الطرفين سواء المعلومات التي يطلبها البنك أو التي يقدمها العميل فهذا الاختلاف يؤدي بالبنك إلى تقديم دراسات غير خالية من المخاطر ويقصد بعدم التطابق المعلوماتي بين المتعاملين أن أحدهما يملك من المعلومات ما تفوق به معلومات الآخر، الشيء الذي يصعب من مهمة الوصول إلى إيجاد صيغة تجعل كلا الطرفين في وضع متساوي من حيث المعلومات المتاحة. (الخطيب، 2005)



ب. عدم التزام المقرض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقرض: إن سلوك وأخلاقيات العميل حيال القروض الممنوحة له من قبل البنك مرتبطة أساساً بمدى التصريحات التي يقدمها، حيث إن كانت مقدمة بشكل صحيح ودقيق تكون هنا نية العميل صادقة في سداد مبلغ القرض والعمولة، ويكون العكس إذا ما لجأ العميل إلى التصريح بأرباح المؤسسة بأرقام مغايرة للواقع فهنا تكون نيته في تقديم المبررات الكافية لعدم تسديد أقساط القرض في أجاله المحددة والمتفق عليها في العقد. (بوداح، 2002)

### 2.2.2. العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي

مر سير المصارف عبر مرحلة مهمة من التطورات المستمرة وكان من بين التغيرات التي تركت أثراً مهمة في مخاطر العمل المصرفي ما يأتي: (الهندي)

أ. التغيرات التنظيمية والإشرافية: فقد فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل المصارف لتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة، مثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد، الأمر الذي كان له آثار إيجابية في المخاطر.

ب. عدم استقرار العوامل الخارجية: أدى عدم استقرار أسعار الفوائد والذبذبة الشديدة في أسعار العملات التي حدثت على اثر انهيار اتفاقية Brettons Woods إلى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى، خاصة المتعددة الجنسية منها إلى الأسواق المالية، إما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه الذبذبات أو لتحقيق أرباح منها، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق، كما أدى عدم الاستقرار والحاجات التي نتجت عنها إلى ابتداء المصارف العديد من أدوات التغطية المستقبلية، وقد كان إبداء المصارف في هذا المجال

وتطويرها دوائر متخصصة في الهندسة المالية دليلا على براعة المؤسسات المصرفية وقدرتها على التعامل مع المتغيرات لكن هذا الإبداع نفسه أدى إلى خلق مخاطر من نوع جديد أضيفت إلى مخاطر المصارف.

ج. المنافسة: من مزايا المنافسة إجبارها المتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار، كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المتنافسين ولاشك في أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل لأنها تضيق الهوامش الربحية إلى حدود قصيرة.

د. تزايد حجم الموجودات خارج الخزينة: يضاف إلى مخاطر العمل المصرفي، وقد كان الخطر الذي واجهته المصارف التي تعهدت بتغطية إصدار أسهم شركة BP بمبلغ 1.5 مليار جنيه إسترليني عندما انهارت السوق المالية العالمية أوضح مثال على مدى أثر مثل هذه الموجودات في مخاطر العمل المصرفي.

هـ. التطورات التكنولوجية: من العوامل التي أثرت إيجابيا في تعرف مخاطر العمل المصرفي، وقياسه، وإدارته، التطورات في تكنولوجيا المعلومات التي كان من نتائجها المباشرة زيادة قدرة المصارف على التعرف على مخاطرها وإدارتها بطريقة أفضل إلى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة مثل الدفع الإلكتروني، إلا أن هذه التطورات خلقت في الوقت نفسه مخاطر جديدة مثل مخاطر تصفية الدفعات التي كانت ثمرة استعمال أنظمة الدفع الإلكتروني.

### 3.2. أنواع المخاطر المصرفية

إن تعدد العمليات المصرفية وتعقدها أدى إلى ظهور العديد من المخاطر المصرفية التي تواجه البنك أهمها:

1.3.2. مخاطر المالية: تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة موجودات ومطلوبات المصرف، ومن أهم أنواع المخاطر المالية مايلي:

أ. المخاطر الائتمانية: هي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف بالوقت المحدد، والتي يتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله تعتبر القروض أهم مصادر مخاطر الائتمان.

ب. مخاطر السيولة: وتنشأ هذه المخاطر في حالتين، إما عدم إمكانية البنك من مواجهة السحوبات المفردة للعملاء من حساباته لدى البنك والغير المتوقعة أو عدم مقدرة على جذب إيداعات جديدة سواء من زبائن جدد أو عملاء سابقين للبنك (ابوكمال، 2007).

ج. مخاطر السوق: تنحصر طبيعة هذه المخاطر في التقلبات السوقية لأسعار الأوراق المالية والعقارات حتى مع ثبات الربحية للورقة أو العقار حيث تتأثر البنوك بهذه التقلبات المفاجئة والسريعة في السوق لأن كل التعاملات الحالية من الاستثمارات في شتى المجالات مرتبطة بالسوق واغلبها تمول من البنوك. (بوحفص)

د. مخاطر سعر الفائدة: وهي المخاطر الناتجة عن عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة فإذا ما تعاقد البنك مع العميل على سعر فائدة معين ثم ارتفعت بعد ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق وبالتالي ارتفع سعر الفائدة على القروض التي تحمل نفس درجة مخاطرة القرض المتفق عليه فذلك يعني أن المصرف قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق. (هاني، 2017)

هـ. مخاطر أسعار الصرف: وهي مخاطر تقلب بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية حيث تتقلب العملات الأجنبية الرئيسية يوميا حسب مناخ السوق محل التبادل، ومن ثم فإن المصارف التي تتداول بهذه العملات لصالحها أو لصالح عملائها تتعرض لمخاطرة التقلبات المعاكسة في أسعار الصرف على جانبي السوق سواء بشراء العملات الأجنبية أو بيعها. (ناجي و محمد فهمي، 2013)

2.3.2. المخاطر البيئية: إن هذه المخاطر تتحملها المصارف باعتبارها تعمل ضمن نظام مفتوح فهي تؤثر وتتأثر في البيئة سواء البيئة الداخلية أو الخارجية، ومن أهم أنواع المخاطر البيئية ما يلي: (فريهان، 2008)

أ. المخاطر الاقتصادية: إن المخاطر المرتبطة بها تكون متفقة مع عوامل الاقتصاد القومي والدولي والتي يمكن أن تؤثر على أداء المصارف سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبالأخص أن ظروف العولمة قد غزت دول العالم وحولت العالم كله إلى قرية صغيرة بإمكان أي فرد الوصول إليها عبر نقاط اتصال بسيطة.

ب. مخاطر المنافسة: وهذه المخاطر ظهرت نتيجة ظهور منتجات جديدة وابتكار خدمات جديدة من خلال آليات ووسائل مختلفة لتقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإلكترونية، بالإضافة إلى أن قطاعات كثيرة غير مصرفية دخلت مجال المنافسة كشركات التأمين لما لها من تعامل واسع مع الجمهور.

ج. المخاطر الرقابية: وهذا النوع من المخاطر برز من خلال عدم تطبيق بعض الإجراءات الرقابية مع بعض قواعد العمل المصرفي التي تجعل المصرف في وضع غير تنافسي مما يؤدي بالضرورة إلى مخاطر تجنب التعامل مع هذا المصرف.

3.3.2. مخاطر التشغيل: بالإمكان وضع تعريف محدد لمخاطرة التشغيل وحسب لجنة بازل بأنها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية" (الشمري، 2009)

### 3. إدارة المخاطر المصرفية

تلعب إدارة المخاطر في المصارف دورا هاما في وضع الأهداف والوسائل للتعامل مع المخاطر، ولاشك أن نجاح أي بنية لإدارة المخاطر لدى أي مصرف يعتمد على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية، وعلى مدى استعداده للتعامل مع المخاطر.

#### 1.3. مفهوم إدارة المخاطر المصرفية ومبادئها

##### 1.1.3. مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

إن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر، وعليه يبقى الخطر واردا مادام النشاط البنكي قائم.

وعليه تعرف إدارة المخاطر البنكية بأنها: " تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها ومراقبتها، وقياسها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر". (طهراوي وبن حبيب)

كما يقصد بإدارة المخاطر عملية تحديد وتقويم المخاطر واختيار وإدارة التقنيات للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها، فإدارة المخاطر إذن هي العمليات التي يقوم بها البنك لتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها وإدارتها وقياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيئ والتحوط لها ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها. (هاني، 2017)

#### 2.1.3. المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية

إن لإدارة المخاطر المصرفية مجموعة من المبادئ، منها ما يلي: (نقولا، 2010)  
أ. توفر إطار لإدارة المخاطر المصرفية: يجب أن يتصف هذا الإطار بالشمولية بحيث يغطي جميع المخاطر، وكذلك المرونة حتى يتوافق مع المتغيرات في بيئة الأعمال.

ب. تكامل إدارة المخاطر: يهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أن أي عملية لإدارة المخاطر تتم بشكل مستمر على مستوى المنشأة ككل، ومعرفة درجة التداخل والترابط بين المخاطر المختلفة وتحديد الآثار المترتبة عنها لتستطيع الإدارة اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر.

ج. محاسبة خطط الأعمال: تقع مسؤولية إدارة المخاطر في كل نشاط على عاتق من يتولى إدارته، كما يتم محاسبته على نتائج هذه الأعمال فإنه محاسب ومسؤول عن النتائج السلبية للمخاطر المحيطة بأعمال هذا النشاط.

ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من توفر الفهم والإدراك للمديرين عن اتخاذ القرار في الأنشطة المتعلقة بالمخاطر المترتبة عن اتخاذ القرارات الخاطئة.

د. تقييم وقياس المخاطر: يجب أن تقيم جميع المخاطر بطريقة وصفية وكمية وبصورة منتظمة، حيث تساعد عملية تقييم وقياس المخاطر الإدارة في فهمها وإدراكها لحجم وطبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها، من خلال تحويلها إلى لغة الأعمال والأرقام، وهذا ما يسمح لها باتخاذ القرارات الصريحة وتطبيق الإجراءات المناسبة مع المخاطر المختلفة.

هـ. المراجعة المستقلة: إن عملية تقييم المخاطر في المصرف تكون من قبل جهة مستقلة يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية، وتقديم تقاريرها للإدارة العليا ومجلس الإدارة، كما يجب أن تكون هناك سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة وغير العادية.

### 2.3. أهمية إدارة المخاطر المصرفية وأهدافها

#### 1.2.3. أهمية إدارة المخاطر المصرفية

تحتل إدارة المخاطر المصرفية أهمية كبيرة ويمكن توضيحها في النقاط

التالية: (حسن، 2011)

- ✓ المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتمبناء اعلمها تحديد خط وسياس  
ة العمل؛
- ✓ تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقب  
لية التبتؤثر على الربحية؛
- ✓ تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف؛
- ✓ مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحات  
لجنة بازل.

### 2.2.3. أهداف إدارة المخاطر المصرفية

يمكن حصر أهداف المخاطر المصرفية في ما يلي: (رباح، 2011)

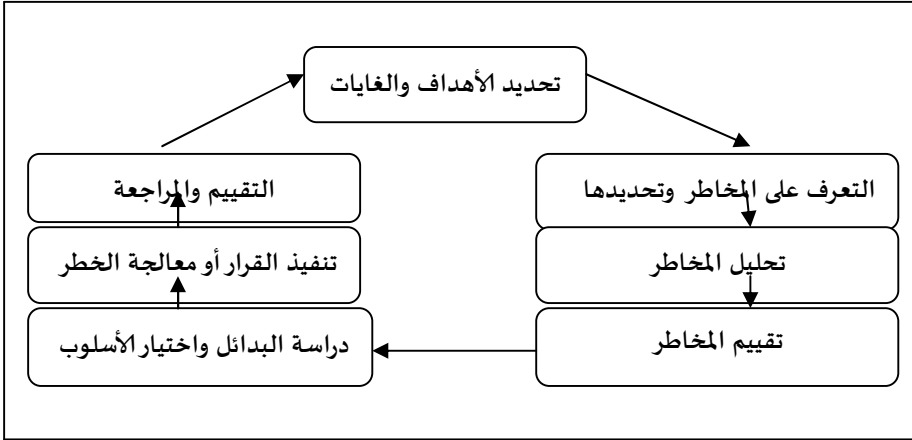
- أ. استقرار الأرباح أو المكاسب: حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر بالمخاطر إلى أقل مستوى ممكن، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاقتطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح.
- ب. تعظيم قيمة المصرف: تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للمصرف، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية.
- ج. استمرارية النمو: لما يكون النمو هدفا هاما تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجهه أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، وعلى استعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي في المصرف.

### 3.3. مراحل إدارة المخاطر المصرفية وأساليبها

#### 3.3.1. مراحل إدارة المخاطر المصرفية: تمر عملية إدارة المخاطر بالمراحل

التالية:

#### الشكل 1. مراحل إدارة المخاطر المصرفية



المصدر: (بن علي وقندوز، 2013)

#### 3.3.2. أساليب التعامل مع المخاطر المصرفية: يمكن توضيح أساليب التعامل

مع المخاطر من خلال الشكل الموالي:



### الجدول 1. أساليب إدارة المخاطر المصرفية

أساليب إدارة المخاطر		
نقل المخاطر	تخفيض المخاطر	تجنب المخاطر
ويتم ذلك بعد وجود مستثمر مستعد لتحمل المخاطر من خلال الغطاء المالي.	- رصد سلوك القروض ومعرفة الأسباب التي أدت إلى التوقف عن الدفع؛ - تقليل مخاطر أسعار الفائدة من خلال اعتماد سياسة مصرفية سليمة وإدارة الموجودات والمطلوبات المصرفية.	- الامتناع عن منح القروض مرتفعة المخاطر؛ - تجنب مخاطر أسعار الفائدة بعدم الاستثمار في أوراق مالية طويلة الأجل.

المصدر: (آل شبيب، 2012).

#### 4. الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية

اقتضت الضرورة الاعتماد على أساليب حديثة لإدارة المخاطر المصرفية ولعل اختبارات الضغط أحد هذه الأساليب الحديثة التي نصت عليها لجنة بازل.

##### 1.4. محطات مهمة حول اتفاقيات بازل

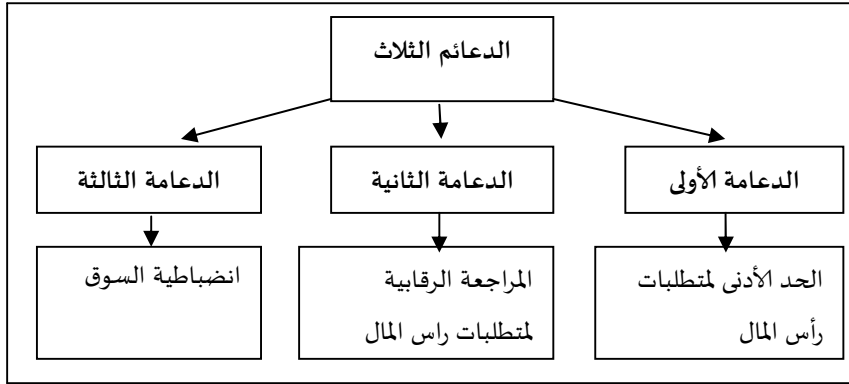
باعتبار الحساسية القسوى للتغيرات التي تميز القطاع المصرفي، وكذا التطورات التي شملت جميع القطاعات الاقتصادية والتي ما فتئت تزيد من مستوى الضغوطات التي تعيشها المصارف عموماً، اتجهت الرؤى إلى تحديد السياسات والإجراءات الواجب التقيد بها كآلية تحد من عدد الهزات التي يتعرض لها القطاع، حيث أنشأ بنك التسويات الدولية لجنة بازل التي أوكلت لها جملة من المهام تتلخص في تحديد معايير لسلامة النظام المصرفي في محطات رئيسية ثلاث.

ركزت بازل 1 على الجوانب ذات أهمية لضمان استقرار النظام المصرفي وتحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية المتعلقة بقياس كفاية رأس

المال انطلاقاً من تحديد المخاطر التي تواجه البنوك إلى تحديد نسبة كفاية رأس المال ومعدل الملاءة. (بو عيشاوي و عليش، 2019)

رغم المزايا التي قدمتها لجنة بازل إلا أنها لم تسلم من الانتقادات، حيث تم اعتبارها كعميق لتوسيع أنشطة البنوك، كما أن التفضيل المعلن لبلدان معينة على حساب أخرى وفق مستوى المخاطر لم يكن حسب معايير سليمة، مما أدى إلى ضرورة تدعيمها باتفاقية أخرى تعالج نقائص هذه الاتفاقية، حيث جاءت اتفاقية بازل 2 بمبادئ وقواعد حددت طرق الإدارة السليمة والرقابة الفعالة ضمن منظومة متكاملة لإدارة المخاطر، كما تم استحداث مخاطر جديدة متمثلة في المخاطر التشغيلية وفق ثلاث دعائم أساسية. (بريش، 2013) والشكل الموالي يمثل الثلاث دعائم الأساسية:

الشكل 2. الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل الثانية



المصدر: (بو عيشاوي و عليش، 2019)

تمت معالجة نقائص بازل 2 من خلال إجراء تعديلات واسعة على الدعائم الثلاثة السابقة، وتبنت لجنة بازل 3 مقررات تهدف إلى تعزيز استقرار النظام المصرفي، من خلال تقوية قدرته على امتصاص الهزات المالية ومنع انتقالها إلى باقي القطاعات، وتتمثل مجمل نقاط الاتفاقية في: (بن علقمة)

- تحسين صلابة وقاعدة رأس المال؛
- استحداث هامش حماية من التقلبات الدورية لضمان البيئة المالية الكلية؛

- إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة متممة لمتطلبات كفاية رأس المال؛
- كما أقرت اللجنة أيضا ضرورة اعتماد اختبارات الضغط كأدوات لإدارة المخاطر، إذ تساعد البنوك على التنبؤ بالنتائج السلبية غير المتوقعة للمخاطر، وتحدد مقدار رأس المال اللازم لامتناع الخسائر في حالة حدوث صدمات كبيرة.

#### 2.4. اختبارات الضغط كألية لإدارة المخاطر المصرفية

##### 1.2.4 مفهوم اختبارات الضغط

تعد اختبارات الضغط أداة من أدوات إدارة المخاطر، ويتم استخدامها من أجل الوصول إلى مدى مرونة وقوة القطاع المصرفي في تحمل الصدمات والهزات الاقتصادية بجانب مدى قدرة تحمل مواجهة المخاطر المتعلقة بالائتمان والديون السيادية في ظل ظروف معينة وخلال فترة ما.(حدوش و آخرون، 2019)

كما أنه يقصد باختبارات الضغط استخدام المصرف تقنيات مختلفة لتقييم قدرته لمواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة من خلال قياس أثر هذه الانكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للمصرف وبصفة خاصة على كفاية رأس المال وعلى الربحية.(دهبي، 2013)

أو بعبارة أخرى هي مدى قدرة تحمل المصارف للصدمات غير المتوقعة ومدى جاهزيتها لامتناع الخسائر التي قد تمس محفظة أصولها خاصة بالنسبة للمصارف التي تستعمل نماذجها الداخلية لقياس المخاطر السوقية.(بن ربيع و بن زابة، 2014)

2.2.4. أهمية اختبارات الضغط: يمكن تلخيص أهمية هذه الاختبارات في:

- توفر اختبارات الضغط المعرفة الضرورية للمصارف لتقدير مخاطر الانكشافات المحتملة في أوضاع صعبة، وبالتالي تمكينهم من التحوط لمثل هذه الأوضاع من خلال تطوير واختيار الاستراتيجيات الملائمة لتخفيف تلك المخاطر؛
- تمكن مجالس الإدارة والإدارات العليا في المصارف من تحديد فيما إذا كانت مخاطر الانكشاف تتماشى مع نزعة المخاطر لدى هذه المصارف؛
- تدعيم المقاييس الإحصائية للمخاطر التي تستخدمها المصارف في نماذج العمل المختلفة القائمة على الافتراضات والبيانات التاريخية؛
- تقييم قدرة المصارف على الصمود في الأوضاع الصعبة، وذلك من حيث قياس الآصار على كل من الربحية ومدى كفاية رأس المال. (John, 2007)

#### 3.2.4. المخاطر المقيمة في اختبارات الضغط

إن المخاطر التي يتم إخضاعها معد لاختبار الضغط يتم تصميم صدمات معينة لكل نوع من هذه المخاطر ويتم قياس تأثير هذه الصدمات المحتمل على رأس المال المصرفي، والجدول الآتي يبين أهم أنواع المخاطر التي تأخذها اختبارات الضغط بعين الاعتبار والصدمات الممكنة ومجال تطبيق الاختبار.

## الجدول 2. المخاطر المقيمة في اختبارات الضغط

نوع الخطر	الصدمات الممكنة	مجال تطبيق الاختبار
سعر الفائدة	صدمات ممكنة للأسعار الداخلية والخارجية	تطبق على المحافظ المالية المشككة عادة من السندات ذات عائد ثابت.
سعر الصرف	تغير في سعر الصرف	تطبق على المحافظ المالية ومحافظ القروض إذا كانت مقيمة بالعملة الاجنبية
القروض	ارتفاع احتمالية وقوع خطر عدم الدفع	تطبق على محافظ القروض
أسعار الأصول المالية	انخفاض مؤشر البورصة	تطبق على المحافظ المالية في البورصة
عدم الاستقرار		يطبق على محفظة الخيارات في فترات سابقة لارتفاع درجة عدم الاستقرار
السيولة	نقص سيولة السندات المتداولة وزيادة سحبيات الودائع أو تخفيض في قروض ما بين البنوك	يطبق على المحافظ المالية المتداولة في البورصة
أسعار المنتجات الأساسية	انخفاض في قيمة منتج أساسي مثل سعر البترول	يطبق خاصة على البلدان المعتمدة بشكل أساسي على هذا المنتج

المصدر: (حدوش وآخرون، 2019)

### 5. الخاتمة

#### 1.5. عرض النتائج والتوصيات:

- إن إدارة المخاطر تعتبر جوهر العمل المصرفي؛
- إن التحكم في المخاطر وإدارتها بالشكل الجيد يحمي البنوك من الوقوع في أزمة مصرفية، وتحافظ بذلك على استقرارها؛
- تهدف لجنة بازل إلى المحافظة على سلامة واستقرار البنوك حيث تعمل على مواكبة كل التطورات الحاصلة في المجال المصرفي وهذا ما يفسر تطورها إلى

بازل الثالثة التي جاءت بإصلاحات وأساليب جديدة على رأسها اختبارات الضغط؛

• تعمل اختبارات الضغط على تحسين إدارة المخاطر في المصارف هادفة تعزيز الاستقرار المالي وحمايته من الصدمات.

• إيلاء المزيد من الاهتمام والجهد لموضوع إدارة كافة أنواع المخاطر المصرفية، مما يساعدها على الارتقاء بأدائها ونتائج عملياتها؛

2.5. آفاق الدراسة: يتم اقتراح بعض المواضيع:

• بازل 3 وتسير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية؛

• واقع إدارة المخاطر داخل البنوك الجزائرية.

## 6. قائمة المراجع

### 1.6. المراجع بالعربية:

ابراهيم رباح. (2011). دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة. فلسطين، قسم المحاسبة والتمويل: الجامعة الإسلامية.

اسعد عبد الحميد طلعت. (1991). الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة. مكتبة الشقري.

اسماء طهراوي، و عبد الرزاق بن حبيب. (بلا تاريخ). ادارة المخاطر في الصيرفة الاسلامية في ظل معايير بازل. مجلة دراسات اقتصادية اسلامية (1)، صفحة 60.

الشمري، ص. ر. (2009). إدارة المصارف: الواقع والتطبيقات العلمية. (éd. 2) عمان: دار صفاء العلمية للنشر والتوزيع.

بن عزوز بن علي، و عبد الكريم قندوز. (2013). ادارة المخاطر. الاردن: دار الوراق.

حسن، ص. (2011). الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال. (éd. الاولى). القاهرة: دار الكتاب الحديث.

- حنيفة بن ربيع، و عبد المالك بن زابة. (ديسمبر، 2014). اختبارات التحمل كألية لإدارة المخاطر المصرفية. *مجلة الاقتصاد والاقتصاد* (09)، صفحة 64.
- دريد كامل آل شبيب. (2012). *إدارة البنوك المعاصرة* (الإصدار الطبعة الاولى). الاردن: دار المسيرة.
- دهبي ر. (2013). *الاستقرار المالي النظام ببناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري*. دامعة قسنطينة.
- سمير الخطيب. (2005). *قياس وادارة المخاطر بالبنوك*. الاسكندرية، مصر: منشات المعارف.
- شروق حدوش، و آخرون. (جوان، 2019). اختبارات الضغط تقنية من تقنيات الهندسة المالية لتحديد درجة الاستقرار المالي في البنوك الاسلامية. *مجلة المنهل الاقتصادي* (01)، صفحة 141.
- عبد الجليل بوداح. (2002). معالجة موضوع المخاطر في مجال منح القروض. *مجلة العلوم الانسانية* (18)، صفحة 115.
- عبد الحفيظ فريهان. (2008). *ادارة المخاطر المصرفية*. جامعة الاسراء، كلية العلوم الادارية والمالية.
- عبد القادر بريش. (فيفري، 2013). ادارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2 و3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي. *مجلة العلوم الانسانية* (29)، صفحة 35.
- مليكة بن علقمة. (بلا تاريخ). الطرق الحديثة لقياس وإدارة مخاطر القروض المصرفية. *مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات* (09)، صفحة 298.
- منال هاني. (جانفي، 2017). اتفاقية بازل 3 ودورها في ادارة المخاطر المصرفية. *مجلة الاقتصاد الجديد* (16)، صفحة 308.
- منير ابراهيم الهندي. *الفكر الحديث في ادارة المخاطر*. مصر: مكتبة الاسكندرية.
- مهند نقولا. (2010). *ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية* (الإصدار الاولى). الاردن: دار الراجحة.

ميرفت ابو كمال. (2007). *الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل 2"*. غزة، كلية التجارة قسم ادارة الاعمال: الجامعة الاسلامية.

ناجي ز, & محمد فهمي ا. (2013). دور معايير كفاية راس المال المصرفي وفق مقررات بازل 1 و (2) في المخاطرة الائتمانية *مجلة درايات مالية ومحاسبية*. (24), p. 235.

نعناعه بوحفص. (بلا تاريخ). الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر. *مجلة المفكر* (11)، صفحة 127.

يوسف بو عيشاوي، و فطيمة عليش. (2019). ادارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 1، 2، 3. *مجلة دراسات اقتصادية* (01)، صفحة 78.

2.6. المراجع بالاجنبية:

John, H. (2007). *gestion des risques et institutions financières* (éd. 2eme édition). pari, paris: pearson education.





كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي حول:  
الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر  
الترقيم الدولي الموحد (ISBN): 978-9931-9691-3-6  
أفريل 2021 / ص: 199-218



## دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية

### The role of banking governance in improving risk management

عائدة حواسي<sup>1\*</sup>، سفيان غواس<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، a.haouassi@univ-skikda.dz

<sup>2</sup> جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، s.ghaoues@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2021/04/30

تاريخ الاستلام: 2020/12/25

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إدارة المخاطر المصرفية واستراتيجياتها من ناحية، ومفهوم الحوكمة المصرفية ومبادئها كمنهج مهم لتحقيق سياسة فعالة لإدارة المخاطر المصرفية من ناحية أخرى، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي وذلك بالتطرق للجانب النظري للحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر المصرفية، والإجابة على تساؤل مدى مساهمة الحوكمة المصرفية في تحسين إدارة المخاطر المصرفية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة واعتماد نظام رقابي محكم وفعال من خلال ألياتها الداخلية والخارجية يسهم في تحسين إدارة المخاطر بتوزيعه للمسؤوليات بين مختلف الأطراف المشاركة للحد من هذه المخاطر. الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية؛ المخاطر المصرفية؛ إدارة المخاطر المصرفية.

تصنيف (JEL): G21 :G30 :G32

### Abstract

This study aims to shed light on banking risk management and its strategies on one hand, and the concept of banking governance and its principles as an important approach to achieve an effective policy for banking risk management on the other hand. The descriptive approach was adopted by addressing the theoretical aspect of banking governance and risk management, and answering the question of the extent of the contribution of the banking governance in improving banking risk management.

The study results show that applying the principles of governance and adopting a tight and an effective control system through its internal and external mechanisms contributes in improving risk management by distributing responsibilities between the various parties involved to reduce these risks.

**Keywords:** Banking governance; Banking risks; Banking risk management.

**JEL classification:** G21, G30, G32

إن التطور الذي عرفته الصناعة المصرفية من خلال التغيرات السريعة في البيئة المصرفية الدولية وما رافقها من تقدم تكنولوجي واستخدام للمستحدثات المالية وتحرير لسوق المال، أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات التي تقدمها المصارف، كما أدى إلى تعقيد العمليات المصرفية وما يرافقها من تقلبات ومواجهة مخاطر جديدة، ذلك لأنها تعمل في بيئة تتسم بالديناميكية وسوق تنافسية التحكم بجميع متغيراتها صعب إن لم يكن مستحيل، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة، بما يخدم أهدافها، لذا فإنه يمكن القول بان معرفة المخاطر وإدارتها بصورة جيدة من العوامل الرئيسية لنجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها. في ظل هذا المناخ ولا سيما ما صاحبها من أزمات مالية شهدتها عديد الدول تعاضم الاهتمام بسلامة النظام المصرفي من خلال الاهتمام بمفهوم الحوكمة المصرفية لما لها من أثر مباشر على سلامة عمل الأسواق المالية والاقتصاد ككل.

ومن هنا اكتسب موضوع الحوكمة وإدارة المخاطر المصرفية أهمية كبيرة في أوساط الاقتصاديين والمصرفيين، ودراسة الحوكمة المصرفية كأحد المحاور الهامة في تطوير الصناعة المصرفية وتقليل المخاطر والحد من الأزمات التي تواجه هذا القطاع وتبعاته على الاقتصاد المحلي والدولي

تحاول الدراسة الاجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

ما دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية؟

#### أهداف الدراسة:

أما عن أهداف الدراسة فكانت كالتالي :

- تحديد الاطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية.
- التطرق لماهية إدارة المخاطر في الجهاز المصرفي.

- ابراز العلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر المصرفية.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي وتماشيا مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية تم إتباع المنهج الوصفي من أجل تحديد أهم التعاريف التي تقتضيها الدراسة، ومن جهة أخرى لتحديد العلاقة بين الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر، والتي تم إعدادها بالاعتماد على مراجع ومصادر تنوعت بين الكتب، وبحوث ومدخلات ودراسات منشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة.

هيكل الدراسة:

للإمام بمختلف جوانب الموضوع ارتأى الباحثان تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور

أساسية تمثلت في:

- ماهية الحوكمة المصرفية؛

- ماهية إدارة المخاطر المصرفية؛

- دور الحوكمة في تحسين ادارة المخاطر المصرفية ؛

1. ماهية الحوكمة المصرفية

تعتبر حوكمة المؤسسات المالية إحدى أهم ركائز الإصلاح الذي تم ولازال يتم

تنفيذه في القطاع بعد الأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية التي شهدتها عدة دول.

1.1 مفهوم الحوكمة المصرفية وأهميتها

1.1.1. نشأة وتطور الحوكمة

يمكن ارجاع مصطلح الحوكمة إلى القرن التاسع عشر مع نشوء شركات المساهمة

وما رافقها من مشاكل فصل الملكية عن الإدارة، وظهور الحاجة لإيجاد ضوابط تلزم

الإدارات بالعمل على ضمان مصالح المساهمين؛ ليزداد الاهتمام بهذا المفهوم بعد انفجار

الأزمات المالية في تسعينيات من القرن الماضي، هذه الانهيارات التي أرجعت لافتقار

الشركات لقواعد جيدة لإدارتها؛ وقد أرجعت حوكمة الشركات في الولايات المتحدة

الأمريكية إلى فضيحة ووترغيت Watergate scandal عام 1972م. (جابر و ثجيل، 2019،  
صفحة 184)

### 2.1.1. مفهوم الحوكمة المصرفية

تعددت التعاريف المقدمة لهذا المصطلح، إذ يدل كل تعريف عن وجهة النظر التي يتبناها مقدمه، وتتفق بعض الدراسات أن مصطلح "governance" مشتق من اللفظ اللاتيني "gubernanre" الذي يعني بالعربية "يقود أو يدير أو يوجه الدفة، ويدل على "الإدارة والتوجيه" أكثر من دلالة على "السيطرة والتحكم؛ ويرى قاموس البعلبكي 2014، أن كلمة الحوكمة governance مشتق من الفعل govern الذي يعني السيطرة أو إدارة أو حكم أو ضبط. (زناقي و معاريف، 2018، صفحة 337)

عرف بنك التسويات الدولية الذي يعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة في المصارف بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين. (حبار، 2013، صفحة 76)

كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسؤولياتها، ليس فقط أمام المساهمين ولكن أيضا أمام المودعين الذين يمثلون الدائنين الرئيسيين للمصارف ومن ثم أمام أصحاب المصالح والمجتمع في مجال عمل البنك. (سند و درار، 2015، صفحة 162)

### 3.1.1. أهمية الحوكمة المصرفية

على غرار حوكمة الشركات بصفة عامة، فإن حوكمة المصارف استأثرت باهتمام كبير على مختلف المستويات، ويوعز هذا الاهتمام لما يميز المصارف عن غيرها من منازيا نوجزها فيما يلي: (الربيعي وراضي، 2013، الصفحات 46-50)

- المصارف أكثر عرضة للصدمات المالية بسبب ارتفاع نسبة الرافعة المالية في هيكل ميزانيتها العامة، وهي موضوع لتصادم المصالح بين المساهمين والمستثمرين في الأسواق المالية؛

- ممارسة المصارف لوظائف حساسة في النظام المصرفي والاقتصاد الوطني؛

- من وظائف المصارف الرقابة البعدية عند منح القروض لمتابعة مخاطر الإعسار المالي لدى

الشركات المقترضة، ولا يمكنها القيام بهذا الدور بفعالية إلا عبر آليات الحوكمة السليمة؛

- في ظل ظروف العولمة والتغيرات التي مست الاقتصاد الدولي وبالأخص النظام المصرفي

أضحت الحوكمة عنصراً مهماً لضمان قدرة المصارف على استيعاب هذه التطورات

والاستجابة لها بحرفية وحماية مصالح شركائها في ظل تشابك المصالح الدولية والتنافسية

المتزايدة في الأسواق المالية وبين المؤسسات المالية؛

- اهتمام العمل المصرفي الكبير بالابتكارات المالية باعتبارها أدوات لإدارة المخاطر ومصدر

للدخل وميزة تنافسية في السوق المالي، هذه الابتكارات؛

- تمتاز المصارف بالأخص في الدول النامية بكونها المهيمنة على النظام المالي والمحرك

الحيوي لنمو الاقتصاد الوطني في ظل تخلف الأسواق المالية، لذا يتوجب تميز المصارف

بكفاءة عالية في تخصيص الموارد وخفض تكلفة رأس المال.

## 2.1. قواعد الحوكمة المصرفية ومبادئها

### 1.2.1. قواعد الحوكمة المصرفية

قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP عام 1997 دراسة وتحليل للمميزات

الرئيسية للحوكمة وحدد قواعد ومعايير الحوكمة نذكر منها: (الصبري، 2017، صفحة 12)

- الشفافية: التركيز فيها يكون على إتاحة البيانات والمعلومات لجميع المهتمين بها، من خلال

توفير الأركان الآتية: الوضوح والموثوقية والحدثة بما يتم نشره من معلومات؛

- النزاهة: تطبيق اللوائح القانونية والأنظمة بدقة لضمان السلامة والأمان؛

- المساءلة: التركيز فيها على المسؤولية والمحاسبة للقيادات وأصحاب القرارات أمام أصحاب

المصالح والمجتمع؛

- المشاركة: التفاعل في اتخاذ القرارات ومشاركة الجميع؛

- الفاعلية: التركيز على الاستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد المالية والبشرية والطبيعية والتقنية؛
- العدالة أو المساواة: التركيز فيها على المحافظة على حقوق الجميع في تحسين أوضاعهم.

### 2.2.1. المبادئ الأساسية للحوكمة المصرفية

تم تعزيز مبادئ حوكمة المصارف نتيجة إصدارات لجنة بازل المتتالية لسنة 1999، 2005، 2006 و 2015، والمتضمنة مبادئ الحوكمة في المصارف، والتي تعد مكملة للمبادئ التي انتهت إليها منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية وكذا أوراق العمل الصادرة عن لجنة بازل لسنتي 1997، 1998 ويمكن تلخيصها فيما يلي: (عبادي، 2020، صفحة 154)

المبدأ الأول: يجب أن يكون أعضاء مجالس الإدارة مؤهلين وقادرين على إدارة أعمال البنك ومسؤولين عن أداء وسلامة الموقف المالي وإيجاد استراتيجية لعمل البنك وقادرين على اتخاذ القرارات التصحيحية في جميع المناسبات.

المبدأ الثاني: على مجلس الإدارة مراقبة وإدارة الأهداف الاستراتيجية للبنك آخذين بعين الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين، إضافة إلى توفير الحماية للملائمة للعاملين الذين يعدون تقارير عن الممارسات غير القانونية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة.

المبدأ الثالث: إيجاد هيكل اداري متكامل يشجع على المحاسبة وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والادارة العليا والمديرين والعاملين في البنك.

المبدأ الرابع: امتلاك المسؤولين في البنك المهارات والخبرات والمعلومات الضرورية والمهمة لإدارة البنك وفق السياسات والتوجهات الموضوعية من قبل مجلس الإدارة.

المبدأ الخامس: استقلالية مراقبي الحسابات والرقابة الداخلية باعتبارهما جوهر الحوكمة، ولأهمية المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الأجل الطويل. كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا أن تكون القوائم المالية التي تمثل الموقف المالي للبنك في جميع جوانبه.

المبدأ السادس: تطابق سياسات الأجور والمكافآت مع اهداف إستراتيجية البنك في الأجل الطويل.

المبدأ السابع: تحقيق مبدأ الشفافية، ويعتبر الإفصاح العام ضروريا للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق.

المبدأ الثامن: على مجلس الإدارة والإدارة العليا هيكلة عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.

### 3.1. محددات الحوكمة المصرفية

تتوقف جودة وفعالية عمل الحوكمة المصرفية على جودة محدداتها والتي تنقسم

بشكل عام إلى مجموعتين: (معاريف وآخرون، 2019، صفحة 35)

1.2.3.1. المحددات الخارجية: تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وتشمل ما يلي: (الذبحاوي ومحمد علي، 2018، صفحة 128).

- الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي: يعد وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام المصرف أمراً مهماً وحيوياً، فضلاً عن الفاعلية الرقابية للبنك المركزي.

- دور العامة: إن مفهوم العامة يمكن أن يكون له تأثير أكبر في إحكام الرقابة وفرض انضباط السوق على أداء المصرف، إذا ما اتسع ليشمل كل ما يأتي: المودعون، شبكة الأمان وصندوق تأمين الودائع، وسائل الإعلام، شركات التصنيف والتقييم الائتماني، كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية ومراقبي الامتثال، دور المؤسسات غير الحكومية (جمعية المراجعين والمحاسبين).

2.2.3.1. المحددات الداخلية: تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرار وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، التي تؤدي إلى تقليل التعارض بين مصالح تلك الأطراف الثلاثة، وتشمل المحددات الداخلية ما يلي: (الذبحاوي ومحمد علي، 2018، صفحة 128).

- المساهمين: التأثير على مراقبة أداء المصرف، من خلال تحديد توجهات المصرف.

- مجلس الإدارة: وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف المصرف.

- الإدارة التنفيذية: الكفاءة والنزاهة في إدارة المصرف والتعامل وفق أخلاقيات المهنة.

- المراجعون الداخليون: أصبح للمراجعين أثرٌ مهم في تقييم عملية إدارة المخاطر.

## 2. ماهية إدارة المخاطر المصرفية

تعتبر إدارة المخاطر المصرفية بمثابة صمام أمان المؤسسات، وبالأخص المصارف وهو ما جعلها تحظى باهتمام رجال المصارف ومديريها

### 1.2. ماهية المخاطر المصرفية

المخاطر المصرفية قديمة قدم الأعمال المصرفية لما لها من آثار سلبية على نشاط

المصارف وربحياتها ومنها على الاقتصاد ككل

### 1.1.2. مفهوم المخاطر المصرفية ومصادرها

لغة كلمة المخاطر مشتقة من كلمة ايطالية بمعنى التجرؤ (to dare) وتعني بها

الاختيار بدلا من المقياس المطابق (زناقي و معاريف، 2018، صفحة 339)

تعرف بأنها احتمال أن يكون العائد الفعلي على الاستثمار أقل من العائد المتوقع.

(Ben Bouheni et al, 2016, p. 165)

كما يمكن تعريفها على أنها تهديد ناتج عن حدث يمكن أن يؤثر على عنصر من

عناصر المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأهداف المسيطرة والاستراتيجية منها. (الحاج ابراهيم

وأخرون، 2020، صفحة 46)

### 2.1.2. مصادر المخاطر المصرفية

يمكن ارجاع المخاطر المصرفية لمصدرين أساسيين هما: (خضراوي، 2009، صفحة 4)

- المخاطر النظامية: هي مخاطر عامة لا يمكن للمصارف تجنبها، والتي تؤثر بشكل مباشر

على النظام المصرفي لارتباطها بحالة عدم التأكد والتنبؤ بالأحداث المستقبلية، وتكون ناتجة

عن تقلبات الظروف الاقتصادية العامة وعوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات

حصولها كالتضخم والتوجه نحو العوامة المصرفية وكذا حدة المنافسة؛ ويمكن لمدراء

المصارف التأثير عليها بزيادة حساسية محفظة الائتمان إلى الظروف الاقتصادية من خلال

زيادة قروض المنشآت الكبيرة. (الريبيعي وراضي، 2013، صفحة 164)

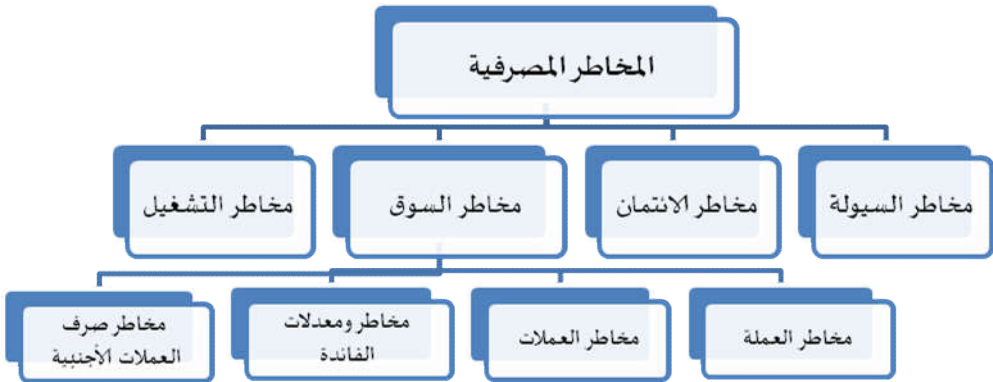


- المخاطر غير النظامية: هي مخاطر خاصة مرتبطة بالمخاطر الداخلية للمصارف، يمكن تجنبها بتنوع المحافظ الاستثمارية؛ ويمكن للمدراء التأثير عليها بتركيز محافظة الائتمان في قطاع محدد أو زيادة الرافعة المالية للمصرف. (الربيعي وراضي، 2013، صفحة 165)

## 2.1.2. أنواع المخاطر المصرفية

تتعرض المصارف لأنواع عدة من المخاطر، وقد تعددت وتنوعت تصنيفاتها، باختلاف نظرة الباحثين وتخصصهم، فيمكن تقسيم المخاطر المصرفية على النحو التالي:

الشكل 1: تصنيف المخاطر المصرفية (1)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Ben Bouhni et al, 2016, pp. 166-167)

وذهب Van Greuning و Bratanovic إلى تصنيف المخاطر المصرفية للفئات الآتية:

الشكل 2: تصنيف المخاطر المصرفية (2)

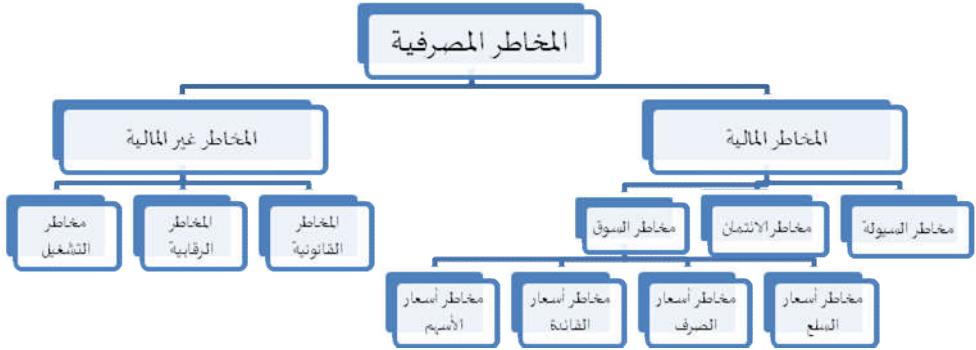


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Ben Bouhni et al, 2016, pp. 166-167)

كما صنفها Gieason إلى مخاطر مالية وأخرى غير مالية، والشكل التالي يلخص هذا التصنيف للمخاطر التي تواجهها المصارف.

الشكل 3: تصنيف المخاطر المصرفية

(3)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (خان وأحمد، 2003، الصفحات 30-33)

## 2.2. إدارة المخاطر المصرفية

يعتبر التعامل مع المخاطر وبالأخص المصرفية منها أمراً حساساً وصعباً لضمان

استمرار نشاط المصرف وسلامته وضعه المالي

### 1.2.2. مفهوم وأهداف إدارة المخاطر المصرفية

#### 1.1.2.2. مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

يمكن تعريف إدارة المخاطر المصرفية على أنها الإدارة التي تعمل على تحديد

المخاطر التي قد يواجهها المصرف، من خلال دراسة وتحليل البيئة الداخلية والخارجية له،

ووضع قواعد وخطط من شأنها تنظيم عمل المصرف والرقابة على أدائه وتحقيق أهدافه.

(القرشي والمقدشي، 2019، صفحة 11)

كما عرفت لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف FSR في

الولايات المتحدة أنها "العملية التي من خلالها يتم تعريف، وتحديدتها وقياسها ومراقبتها

والرقابة عليها بهدف ضمان فهم المخاطر وأن تكون ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس

إدارة المصرف، توافق القرارات مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف، تناسب العائد ودرجة

الخطر، تناسب رأس المال والموارد مع مستوى المخاطر، وضوح القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر، انسجام حوافز الأداء مع مستوى المخاطر." (فريهان، 2008، صفحة 2)  
ولأن إدارة المخاطر جمعت بين الفن والعلم والمهنية، فقد عرفها البعض على أنها "الإدارة الممتازة التي تعمل على جعل الخطر ضمن المستوى المقبول المسيطر عليه". (لفته سعيد، 2013، صفحة 129)

## 2.1.2.2. أهداف إدارة المخاطر

يعتبر الهدف من إدارة المخاطر جزء من الأهداف الكلية للمؤسسات ولا يمكن الفصل بينهما، ويمكن حصرها ضمن أربعة نقاط أساسية تتمثل في: (Barkat , 2017, p. 545) ضمان استدامة المنشأة؛ توسيع نطاق الرقابة الداخلية من مراقبة الأداء إلى مراقبة المخاطر المرتبطة بها؛ تسهيل اتخاذ القرار بخصوص العمليات الجديدة؛ وإعادة توازن محفظة المؤسسة على أساس النتائج وتأثيرات التنوع.

## 2.2.2. أساليب التعامل مع المخاطر ومراحل إدارتها

قبل التفصيل في مراحل إدارة المخاطر، يجب التطرق إلى أساليب التعامل مع الخطر

### 1.2.2.2. أساليب إدارة المخاطر

يمكن لإدارة المخاطر المصرفية اعتماد أسلوب أو أكثر من أساليب التعامل مع المخاطر وهي كالآتي: (بن رحمون وبوحفص، 2018، صفحة 113)  
- تجنب المخاطر: ويتحقق ذلك من خلال عدم الدخول في عملية معينة؛  
- السيطرة على المخاطر: يستوجب ذلك حنكة وبذل جهد من طرف الإدارة لتحديد المخاطر الواقعة وتقليل احتمالات حدوث الخسائر؛  
- تحويل المخاطر: من خلال نقل النتائج المالية المتوقعة عن الخسائر إلى جهات أخرى متخصصة كشركات التأمين؛

### 2.2.2.2. مراحل إدارة المخاطر

تتم عملية إدارة المخاطر المصرفية من خلال تضافر مجموعة من العناصر، ووفق عدة مراحل أساسية نوجزها فيما يلي: (نجار، 2014، الصفحات 66-70)

- تحديد وتوصيف المخاطر: يتطلب تحديد المخاطر معرفة شاملة ودقيقة بظروف المؤسسة وأهدافها والبيئة التي تتواجد ضمنها، ويتم ذلك بأسلوب منهجي يضمن تحديد أنشطة المؤسسة والمخاطر الناجمة عنها. ويتم التوصيف من خلال عرض وفحص الأخطار المعرفة مسبقا بطريقة شاملة ومفصلة. (بلعزوز وآخرون، 2013، الصفحات 52-54)
- قياس وتقويم المخاطر: هناك العديد من المقاييس التي يمكن استخدامها لقياس المخاطر صنفت إلى مقاييس ذاتية ومقاييس كمية، ليبقى مقياس المخاطر الأكثر استعمالا هو القيمة المعرضة للمخاطر بها VAR التي تمثل الخسارة العظمى المرتقبة التي يمكن حدوثها خلال فترة معينة باحتمال معين،
- التحليل، اتخاذ القرار وتخطيط الترتيبات: تحاول إدارة المخاطر جمع المعلومات الممكنة واعداد التقارير اللازمة إذا كانت المخاطرة غير متوقعة، وتشمل هذه التقارير على خطة تركز على المراحل المتبعة في إدارة المخاطرة المعنية والاستعداد لها في حال تفاقمها؛
- معالجة المخاطر: وتتم معالجة المخاطر وفق الأسلوب الأنسب الذي تقرره الإدارة، إما من خلال تجنب المخاطر أو تقليلها أو نقلها لجهات أخرى حسب طبيعة المخاطر وأهداف وسياسة المؤسسة وحجم المخاطر المقبولة. (بلعزوز وآخرون، 2013، صفحة 61)
- مراقبة المخاطر: تعد عنصرا أساسيا وهاما في إدارة المخاطر، فيجب مراقبة السياسات والحدود المطبقة بشكل دائم وذلك لضمان احترامها، وتأخذ ثلاث أشكال: الضبط أو الرقابة الداخلية؛ المراجعة الداخلية؛ والمراجعة الخارجية.
- إعداد التقارير بالمخاطر: يتم إعداد التقارير من طرف مختلف الوحدات المنوطة بتسيير المخاطر، حيث تجمع في خلية إدارة الخطر، لإعداد التقرير الشامل والنهائي الذي يرفع إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

### 3. دور الحوكمة في تحسين ادارة المخاطر المصرفية

ونتطرق لهذا الدور من خلال العلاقة التي تحكم الحوكمة وإدارة المخاطر وكذا العناصر الأساسية لهما فيما يلي:

#### 1.3. العلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر المصرفية

إن تطبيق الركائز الأساسية للحوكمة والتي تعكس الأهمية البالغة، والخاصة بالعلاقة الايجابية لكل من الحوكمة وإدارة المخاطر، فهما وجهان لعملة واحدة ويعدان من الركائز المحورية والفاعلة للجهاز المصرفي، إذ أن الحوكمة تلعب دورا فعالا من خلال الآليات التي تعتمد عليها مما ينعكس ايجابيا على ادارة المخاطر، (Sanusi et al, 2017, p. 12) والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الحوكمة، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

الشكل 4: العلاقة بين الحوكمة، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Moeller R. Robert, Executive's Guide to COSO Internal Controls Understanding and Implementing the New Framework, John Wiley & Sons, 2014, p2.

يوضح الشكل أعلاه أن الحوكمة تحيط بجميع الأنشطة في المصرف. وقد يكون انشاء هيكل للحوكمة ليقابل الامتثال للقوانين واللوائح في البيئة التي يعمل فيها، ومن بين الاجراءات والأساليب الخاصة التي تبين كيفية تسيير مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين لمختلف نشاطات المصرف وشؤونه نجد: (سليمان، 2006، صفحة 244)

- تحديد الأهداف الاستراتيجية للمصرف والقيام بمسؤولياتهم اتجاه أصحاب المصالح على أكمل وجه، وذلك بمتابعة سير العمليات اليومية للمصرف؛  
- التأكد من صيرورة أنشطة المصرف تبعا لما جاء في اللوائح والقوانين وبما يحمي مصالح المودعين؛

إدارة المخاطر هي الطبقة الثانية في هيكل الحوكمة، وهذا نظرا لارتباط ممارسة الأعمال المصرفية بدرجة عالية من المخاطر، وباعتبار مجلس الادارة والإدارة العليا أهم

السلطات الإدارية على مستوى المصرف، فإن لهما ارتباط كبير بممارسة الحوكمة الجيدة، وتهدف إلى:

- الحد من المخاطر والمشاكل المصرفية التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على نجاح المصرف، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه الأخطار.

- استغلال الفرص التي تمكن من إدارة فعالة وناجحة بواسطة تطوير استراتيجيات حول كيفية إدارة المخاطر والضوابط الرئيسية.

ومنه يمكن القول عموماً أن إدارة المخاطر تندرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد آثارها وطرق السيطرة عليها، والعمل على إيجاد طرق جديدة فاعلة ومناسبة للتخفيف منها وحلها ومعالجتها.

كما يبين الشكل اعلاه الرقابة الداخلية كجزء من عملية ادارة المخاطر ومكون اساسي في الحوكمة، إذ أنها تشكل عنصراً حاسماً في نظام الحوكمة، وكذلك عنصر اساسي في تحقيق اهداف المصرف وإنشاء وتعزيز وحماية قيمة اصحاب المصلحة، لتبرز أهمية خاصة بالعلاقة الايجابية لكل من الحوكمة وإدارة المخاطر.

### 2.3. العناصر الأساسية للحوكمة في ادارة المخاطر المصرفية

باعتبار الحوكمة المصرفية ترتبط بمجموعة من الدعائم والمرتكزات الأساسية والتي يوفر وجودها مقياساً لجودة الحوكمة، ومدى ارتباط ممارسة الأعمال بمستوى عالي من المخاطر، يجب على مجلس الادارة والذي يعتبر كأعلى سلطة ادارية على مستوى المصرف أن يدرك الأهمية البالغة ومسؤوليته في ادارة المخاطر والتي سنلخصها فيما يلي: (بن رحمون و بوحفص، 2018، صفحة 120)

#### 1.2.3. مسؤولية مجلس الادارة المتعلقة بإدارة المخاطر

سنتطرق الى مسؤولية مجلس الادارة المتعلقة بإدارة المخاطر في النقاط التالية:  
- وضع استراتيجية واضحة لكل مجال في إدارة المخاطر، ولهذا يجب على مجلس الإدارة المختص أن يحدد الصلاحيات والمسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة وكذلك الإدارة العليا.

- تصميم الهياكل مع تقسيم واضح للسلطة والمسؤولية على جميع المستويات؛
  - مراجعة وإقرار سياسات تحدد كميا وبوضوح المخاطر المقبولة وتحدد كم وجودة رأس المال المطلوب للتشغيل الآمن للمصرف؛
  - ضمان اتخاذ الإدارة العليا بفعالية الخطوات الضرورية للتعرف على مخاطر البنك المالية والتشغيلية وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها؛
  - إجراء مراجعة دورية للضوابط الرقابية للتأكد أنها ماتزال مناسبة وإجراء تقييم دوري لبرنامج صيانة رأس المال طويل المدى، وأن تقوم السلطات الرقابية بالتأكد من أن مجلس الإدارة والإدارة العليا في المؤسسات المصرفية قادرين على القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم كما ينبغي. (زيدان، 2009، صفحة 21)
  - الحصول على شروح وتفسيرات في حالة تجاوز المراكز للحدود المقررة بما في ذلك إجراء مراجعات للانتمان الممنوح لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف الأخرى ذات العلاقة والتعرضات الائتمانية الهامة وكفاية المخصصات المكونة؛
  - التأكد من أن وظيفة المراجعة الداخلية تشمل مراجعة للالتزام بالسياسات والإجراءات؛
  - تفويض سلطة صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات إلى الإدارة رسميا (ومع ذلك ينبغي على المجلس أن يقيم الخطة الاستراتيجية ويوافق عليها في النهاية)؛
  - تحديد محتوى ونوعية التقارير؛
  - التأكد من أن أنظمة الحوافز متوافقة مع أنظمة وأهداف وإستراتيجية وبيئة البنك، وأيضا ضمان وجود ممارسات شغل وظائف ومكافآت سليمة وبيئة عمل ايجابية ومحفزة؛
  - إجراء تقييم سنوي لأداء رئيس مجلس الإدارة؛
  - إنشاء لجنة خاصة بإدارة المخاطر وتتكون فقط من الأعضاء غير التنفيذيين؛
- 2.2.3. مسؤولية الإدارة العليا:**

ونلخص أهم مسؤوليات الإدارة العليا المتعلقة بإدارة المخاطر فيما يلي: (ديلة و

جلاب، 2018، صفحة 212)

- تنفيذ الخطط والسياسات الاستراتيجية بعد موافقة المجلس عليها؛

- يقرر مجلس الادارة أسس إدارة المخاطر وإستراتيجية المخاطرة بالمصرف، وعرضها للموافقة؛ (Brakat, 2017, p. 549)
- ترسيخ ثقافة مؤسسية تعزز المعايير الأخلاقية العالية والنزاهة؛
- ضمان إعداد أدلة تحتوي على السياسات والإجراءات والمعايير الخاصة بوظائف البنك الرئيسية ومخاطره؛
- وضع وتنفيذ نظام للتقارير الادارية يعكس بدرجة كافية مخاطر الأعمال؛
- ضمان قيام المراجعين الداخليين بمراجعة وتقييم كفاية الضوابط الرقابية والتقييد بالحدود والاجراءات؛
- تطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية وضمان تنفيذ ضوابط رقابية. إذ لا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم.

### 3.2.3. مسؤولية لجنة إدارة المخاطر:

- تمثل مهام ومسؤوليات لجنة المخاطر فيما يلي:
- العمل مع الادارة التنفيذية لوضع السياسة الشاملة لإدارة المخاطر، والتوصية لمجلس الادارة باعتماد تلك السياسة؛
- مراجعة السياسة الشاملة لإدارة المخاطر بشكل دوري للتأكد من ملاءمتها للتغيرات التي قد تطرأ على البيئة الداخلية والخارجية التي يعمل بها المصرف، وإعادة تقييم قدرة المصرف على تحمل المخاطر وتعرضها لها بشكل دوري بحيث توصي ب:
  - التوصية لمجلس الادارة بخصوص التغييرات المقترحة على هذه السياسة.
  - التوصية لمجلس الادارة بشأن تحديد مستوى مقبول للمخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها.
  - التوصية بالتحقق بتوافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر.
- اعداد تقارير مفصلة (تقارير دورية) (بن رحمون و بوحفص، 2018، صفحة 121) حول التعرض للمخاطر والخطوات المقترحة لإدارة هذه المخاطر، ورفعها إلى مجلس الادارة؛



- مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووضع توصيات بشأنه قبل اعتماده من مجلس الإدارة.

- مراجعة كافة القروض وخطابات الضمان الكبيرة بالتفصيل والتوصية بالموافقة أو الرفض وفقاً لما يقتضيه الأمر إلى مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية:

- التحقق من استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي قد ينشأ عنها تعرض المصرف للمخاطر، وكذا استيعابهم للمخاطر المحيطة بالمصرف، والعمل على زيادة الوعي بثقافة المخاطر.

مما سبق يتضح أن المسؤولية الأساسية عن التنفيذ السليم للحوكمة في النظام المصرفي تقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف.

#### خاتمة:

عالج هذا البحث دور الحوكمة المصرفية في تحسين إدارة المخاطر، وقد توصلنا من خلاله إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة يساهم في إيجاد نظام رقابي محكم وموحد يساهم في تحسين إدارة المخاطر المصرفية بتحديد الجهات وتوزيعه للمسؤوليات بين مختلف الأطراف المشاركة للحد من هذه المخاطر، بالإضافة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نسردها في النقاط التالية:

#### النتائج:

- تستند الحوكمة المصرفية على قواعد ومبادئ بمثابة خريطة توضيحية التي يجب أن يتوجب الامتثال لها من طرف الهيئات الرقابية، كذلك أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

- الحوكمة المصرفية ضرورة ملحة لاستحداث نظام فعال يمكن المصارف من تحسين وضعيتها الرقابية وإدارتها للمخاطر بشكل خاص، حيث يعمل هذا النظام على تحديد الجهات وتوزيع المهام بين مختلف الأطراف المشاركة في عملية إدارة المخاطر، وكذا تطوير الدور الرقابي والإشرافي على المصارف ليتلاءم مع المخاطر الحديثة:

- هناك علاقة طردية بين إدارة المخاطر والحوكمة، فالمصارف التي تتحلى وتتصف بفاعلية في مجال الحوكمة الخاص بها، تتسم تباعا بمتانة نظام الرقابة وبانخفاض في مستوى المخاطر التي تواجهها؛

- تعزيز الحوكمة في المصارف يؤدي إلى الانذار المبكر بالمخاطر والأزمات، واستعمالها كإجراء وقائي لتفادي الخطر؛

#### التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات

- ضرورة الالتزام بالتطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة المصرفية، والتي تنعكس على الأداء المصرفي بشكل مباشر؛

- الاهتمام بزيادة الوعي فيما يخص الحوكمة في المنظومة المصرفية، باعتبارها أداة فعالة لتحسين إدارة المخاطر المصرفية؛

- توفير البيئة المناسبة لدعم التنفيذ السليم للحوكمة في النظام المصرفي، وعلى رأسها القوانين واللوائح والتي من شأنها حماية حقوق أصحاب المصالح، وضمان المتابعة البعدية لها والحد من المخاطر المصرفية؛

- تطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية والخارجية وضمان تنفيذ ضوابط رقابية تكفل التقيد باللوائح والقوانين لتسهيل المحاسبة والمساءلة وكذا لتفادي الأخطاء الواردة؛

#### آفاق الدراسة:

بعد طرحنا للدراسة يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي قد تكون دراسات

مستقبلية:

- الحوكمة المصرفية دعامة للاستدامة المالية والحد من الأزمات المالية.

- آلية التدقيق الداخلي ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية.

- أثر الحوكمة في تحسين أداء المنظومة المصرفية الجزائرية.

#### المراجع

#### 1. الكتب

- بن علي بلعوز، عبد الكريم قندوز، و عبد الرزاق حبار. (2013). *إدارة المخاطر: إدارة المخاطر المشتقات المالية. الهندسة المالية*. عمان: الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.

- حاكم محسن الربيعي، و حمد عبد الحسين راضي. (2013). *حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة*. الأردن: اليازوري.

- طارق الله خان، و حبيب أحمد. (2003). *إدارة المخاطر-تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية*.- (عثمان بابكر أحمد، المترجمون) جدة ، المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية -المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

- عبد السلام لفته سعيد. (2013). *إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي*. عمان، الأردن: الذاكرة للنشر والتوزيع

- محمد مصطفى سليمان. (2006). *حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)* (المجلد ط1). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

## 2. المذكرات والرسائل والأطروحات

- حياة نجار. (2014). *إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية*.- (أطروحة دكتوراه علوم، جامعة سطيف1)، الجزائر.

- حنان علي محمد الصبري. (2017). *أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الأداء المالي في البنوك التجارية اليمنية*. (رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية)، عمان.

- نعيمة خضراوي. (2009). *إدارة المخاطر البنكية -دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية*.- (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر -بسكرة)، الجزائر.

## 3. المقالات في المجالات

- أثير عباس عبادي. (2020). *الحوكمة المصرفية ودورها في الإصلاح المالي*. *مجلة الدنانير*, 8(1), 146-162.

- إخلاص باقر النجار. (2015). *دور حوكمة المصارف في الإصلاح المالي ومعالجة الأزمات*. *مجلة العلوم الاقتصادية*. (40).

- بشير زناق، و محمد معاريف. (2018). *أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك*. *دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تموشنت*. *مجلة البديل الاقتصادي*, 1(5), 332-351.

- حسن كريم الذبحاوي، و نور جابر محمد علي. (2018). *الحوكمة المصرفية وانعكاسها على الأداء المصرفي -دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة (2005-2015)*.- *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*, 15(2), 122-167.

- رافع عبد الرضا جابر، و علي سعد علوان ثجيل. (2019). *أثر الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية*. *مجلة كلية الكوت الجامعة*, 1(4), 183-198.

- سليم بن رحمون، و سميحة بوحفص. (مارس، 2018). *التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كألية لإدارة المخاطر المصرفية*. *مجلة اقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال*, 6(6), 97-123.

- عبد الحفيظ يوسف فريهان. (2008). *إدارة المخاطر المصرفية*. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة* (18)، 143-176.

- عبد الرزاق حبار. (2013). *الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي -- حالة دول شمال إفريقيا*.- *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*, 5(7), 75-98.

- عبد الرزاق حبار، و شعبان فرج. (2012). دور الحوكمة المصرفية في صياغة سياسة فعالة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي -إشارة خاصة لحالة الجزائر-. مؤتمر دولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم جامعة البويرة - الجزائر، 13/12، ديسمبر.
- عبد الله علي القرشي، و علي حسين المقدشي. (2019). استخدام الشبكة العصبية الاصطناعية في تحليل أثر إدارة المخاطر المصرفية. مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، 6(4)، 11-46.
- فاتح ديلة، و محمد جلاب. (2018). الحوكمة المصرفية ومساهمتها في إدارة المخاطر. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال (01)، 199-216.
- محمد زيدان. (2009). أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (09)، 15-28.
- محمد معاريف، مختارية شيخي، و بشير زناقي. (2019). الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك. مجلة التكامل الاقتصادي، 7(1)، 30-43.
- وفاء عبد الرازق الحاج ابراهيم، محمد عوض الكريم الحسين، و السادات عبد الفراج رفاي. (2020). العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر المصرفية و تحقيق السلامة المصرفية في المصارف السودانية (2019م). مجلة السودان الأكاديمية للبحوث والعلوم، 7(17)، 38-56.
- ياسر تاج السر محمد سند، و لبنى محمد حسن درار. (2015). آليات الحوكمة المصرفية ودورها في تخفيض مخاطر التشغيل، دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. مجلة كلية التجارة العلمية جامعة النيلين، 1(1)، 155-200.

#### 4. مراجع أجنبية

- Barkat , S. (2017, juin). La relation de la gestion des risques financiers et la gouvernance des banques -Cas de la banque société générale Algérie-. *Roa Iktissadia*(12), pp. 543-553.
- Ben Bouhenni, F., Ammi, C., & Levy, A. (2016). Banking Governance, Performance and Risk-Taking :Conventional Banks Vs Islamic Banks. Great Britain and the United States: *ISTE Ltd and John Wiley & Sons, Inc.*
- Moeller R. Robert, Executive's Guide to COSO Internal Controls Understanding and Implementing the New Framework, *John Wiley & Sons*, 2014
- Sanusi, Z. M., Nia, S. M., Roosle, N. A., Sari, R. N., & Agus, H. (2017). Effects of Corporate Governance Structure on Enterprise Risk Management Practices in Malaysia. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(1), 6-13.



كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي حول:  
الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر  
الترقيم الدولي الموحد (ISBN): 978-9931-9691-3-6  
أفريل 2021 / ص: 219-238



## واقع تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات اتفاقيات بازل

The reality of the application of the Algerian banks to the decisions of the Basel

Accords

نارجس معمري \*

جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة، - n.mameri@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2021/04/30

تاريخ الاستلام: 2020/12/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام البنوك الجزائرية لمقررات اتفاقيات بازل، وبغية دراسة اتجاهات بنك الجزائر في تطبيق مقررات اتفاقيات بازل للرقابة المصرفية ارتأينا إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. وأخيرا توصلنا من خلال دراستنا بأن المعايير الاحترازية الجزائرية لم تسير كل من اتفاقية بازل 1 والإضافات التي جاءت بها اتفاقية بازل 2 فيما يخص إدراج المخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية ضمن حساب نسبة الملاءة المالية إلا مع بداية سنة 2014 ولا حتى مقررات اتفاقية بازل 3. الكلمات المفتاحية: بازل 1، بازل 2، بازل 3، البنوك الجزائرية. تصنيف (JEL): E58, G21, G24.

### Abstract

This study aims to know the extent of Algerian banks' commitment to the decisions of the Basel Accords, and in order to study the trends of the Bank of Algeria in implementing the decisions of the Basel Agreements for banking supervision, we intended to use the descriptive, analytical and historical approach. Finally, we concluded through our study that the Algerian precautionary standards did not match both Basel I and Basel II additions to the inclusion of market and operational risks in the calculation of the solvency ratio until the beginning of 2014, not even Basel III decisions.

**Keywords:** Basel I, Basel II, Basel III, Algerian banks.

**JEL classification:** E58, G21, G24.

مقدمة

أدت العولمة المالية بتطور الصناعة المصرفية وتنوع أنشطتها إلى إحاطة العمل المصرفي بمخاطر عديدة، الأمر الذي استلزم زيادة الاهتمام أكثر فأكثر بقضية التحكم في المخاطر المصرفية والتخفيف منها. ولهذا بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر، أين تولت لجنة بازل هذه المسألة منذ إنشائها، وقد كان أول أعمالها اتفاقية بازل 1 سنة 1988

والتي عرفت تعديلا سنة 2004 وأصبحت تحت اسم اتفاقية بازل2، إلا أنها هي أيضا عرفت تعديلا آخر بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 مما أدى إلى ظهور اتفاقية بازل 3 سنة 2010.

وضع القائمون على الجهاز المصرفي الجزائري في إطار مساهمة المستجديات الحاصلة في الوسط المصرفي الدولي، عددا من القواعد الاحترازية لتسيير عمل البنوك الجزائرية وتسيير شؤون الرقابة المصرفية عليها، وذلك من خلال إلزامها باتباع مبادئ الرقابة الاحترازية، بوجود مجموعة من المتطلبات الواجب توفرها قصد مساهمة تلك القواعد المصرفية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية والتقييد بمبادئها بهدف إيجاد إطار رقابي متكامل في جميع جوانبه.

وبناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة على النحو

التالي: ما مدى استجابة البنوك الجزائرية لمقررات اتفاقية بازل؟

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذه الدراسة إلى ما يلي:

- مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية والتطورات التي طرأت عليها؛
- مدى استجابة البنوك الجزائرية لتطبيق مقررات اتفاقيات بازل.

1. مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية والتطورات التي طرأت عليها

إدراكا من الدول الصناعية الكبرى لأهمية وخطورة القطاع المالي وخاصة قطاع البنوك، فقد حرصت مجموعة الدول العشر على تشكيل لجنة في إطار بنك التسويات الدولية للرقابة على البنوك مع نهاية 1974 بمدينة بازل السويسرية.

1.1. تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية: لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة (صندوق النقد الدولي، 2004، صفحة 13) وتهدف لجنة بازل إلى: (خنفوسي، 2016، صفحة 49)

- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي؛

- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك والناشئة عن الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي؛
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية؛
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

2.1. الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1: انطوت اتفاقية بازل 1 على العديد من الجوانب والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.2.1. التركيز على المخاطر الائتمانية: إذ ركزت الاتفاقية على المخاطر الائتمانية بعدها الأساس في حساب الحدود الدنيا لرأس المال فضلا عن المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة: (الشمرى، 2013، صفحة 80):

2.2.1. تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار كفاية رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت، ضمن الضروري كفاية المخصصات أولاً ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال (عبد المطلب، الصفحات 83-84):

3.2.1. تصنيف الدول من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: وطبقاً لهذه النظرية تم تقسيم دول العالم إلى: (غال، 2014، صفحة 271) دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول ذات ترتيبات خاصة مع الصندوق النقد الدولي: وهي دول ذات مخاطر أقل من باقي الدول، والمتمثلة في: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، أيسلندا، أيرلندا، البرتغال، اليونان، كما أنه يوجد شرط وهو استبعاد أي دولة لمدة خمس سنوات إذا قامت بإعادة جدولة الدين العام الخارجي، ومجموعة الدول الأخرى: وهي باقي دول العالم التي تعتبر ذات مخاطر أكبر من المجموعة الأولى وبالتالي لا تتمتع بتخفيضات.

4.2.1. وضع مكونات رأس المال: يتكون رأس المال من شريحتين: (بن علي بلعزوز وآخرون، 2013، صفحة 254)

- الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي): تؤكد اللجنة على أن المكون الأساسي لرأس المال هو حقوق المساهمين الدائمة بالإضافة إلى الاحتياطيات المعلنة، وتشمل حقوق المساهمين الدائمة، الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة، ويستثنى منها الأسهم الممتازة المتراكمة. وتستبعد لجنة بازل من رأس المال الأساسي منعا لتضخيمه ما يلي: الشهرة، الاستثمارات في المؤسسات المصرفية والمالية التابعة التي لم توحد ميزانياتها فالإطار العام والاستثمارات في رأس المال البنوك الأخرى والمنشآت المالية؛

- الشريحة الثانية (رأس المال التكميلي أو المساند): وتشمل: الاحتياطيات غير المعلنة، احتياطيات إعادة التقييم الأصول الثابتة والأوراق المالية، المخصصات العامة، الأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين الطويل الأجل من الدرجة الثانية.

5.2.1. أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، والجدول التالي يوضح مختلف الأوزان الترجيحية:



الجدول 1. الأوزان الترجيحية للعناصر داخل الميزانية حسب مقررات اتفاقية بازل 1

نوعية الأصول	درجة المخاطرة
<b>الموجودات غير الخطرة</b>	
النقدية، المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية مقومة بالعملة الوطنية وممولة بها، المطلوبات المعززة بضمانات نقدية أو بالأوراق المالية للحكومات المركزية في دول OECD أو مضمونة من قبل الحكومات المركزية في OECD.	<b>0%</b>
<b>الموجودات متوسطة المخاطر</b>	
المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات باستثناء الحكومة المركزية.	<b>0% 10% 20% 50%</b> % حسب ما يقرر وطنيا
المطلوبات من مصاريف التنمية عابرة الأمم والمطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق المالية الصادرة عن تلك البنوك، المطلوبات من البنوك المسجلة في OECD والقروض المضمونة من قبل البنوك المسجلة في OECD، والمطلوبات من البنوك المسجلة في أقطار خارج OECD والتي تبقى من استحقاقها أقل من سنة واحدة والقروض المضمونة من قبل المسجلة خارج OECD التي تبقى من أجلها أقل من سنة واحدة، المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير مسجلة في OECD باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات.	<b>20%</b>
القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية المشغولة أو التي سوف تشغل من قبل المقترض أو تلك التي توجر	<b>50%</b>
<b>الموجودات ذات المخاطر العالية</b>	
المطلوبات من القطاع الخاص، المطلوبات من البنوك المسجلة خارج OECD باستحقاقات متبقية تزيد على السنة الواحدة، المطلوبات على الحكومات المركزية خارج OECD ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية وممولة بها، المباني والآلات والمعدات، وغيرها من الموجودات الثابتة، العقارات والاستثمارات الأخرى بما في ذلك المساهمات في شركات أخرى غير الموحدة ميزانياتها، مطلوبات من شركات أخرى، أدوات رأس المال المصدرة من قبل البنوك الأخرى ما لم تكن مطروحة من رأس المال، جميع الموجودات الأخرى.	<b>100%</b>

المصدر: طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 138.

- وضع معاملات تحويل للالتزامات العرضية (خارج الميزانية): حيث يلاحظ أنه بعد تحويل الأصول التي تمثل ائتمان مباشر ممنوح أساسا للغير إلى أصول خطرة مرجحة بأوزان المخاطر المشار إليها مسبقا، فإن الاتفاقية ترى ضرورة أن ينظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من البنك إلى الغير، أي

أنه أقل مخاطر من الائتمان المباشر، وقد يتم تسوية هذه الالتزامات أو تتحول إلى ائتمان مباشر في المستقبل، وفي هذا الإطار يتم ما يلي:

- تحويل الالتزام المصرفي إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام ذاته طبقا للمعادلة التالية:

معادل خطر الائتمان = التزامات خارج الميزانية \* معامل التحويل

- يتم تحويل الائتمان المباشر الناتج من الخطوة السابقة إلى أصل خطر مرجحا باستخدام الوزن الترجيحي للمدين وهذا حسب المعادلة التالية:

الخطر المرجح = معامل خطر الائتمان \* معامل الترجيح

الجدول 2. معاملات التحويل للالتزامات خارج الميزانية حسب مقررات بازل 1

الأدوات	معامل تحويل الائتمان
البدائل للائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون (بضمنها الاعتمادات المستندية القائمة لضمان القروض والأوراق المالية) والقبولات المصرفية (بضمنها التطهيرات التي تحمل طابع القبولات)	100%
الفقرات المحتملة المرتبطة بمعاملات معينة (مثل سندات حسن الأداء وسندات الطلب، حقوق شراء الأسهم والاعتمادات المستندية المرتبطة بمعاملات معينة).	50%
الاعتمادات قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية مثل الاعتمادات المستندية المضمونة مشحونة البضاعة	20%
اتفاقيات البيع وإعادة الشراء، المبيعات مع حق العودة التي يتحمل البنك فيها المخاطرة.	100%
المشتريات المستقبلية للموجودات والودائع الأساسية والأسهم المدفوعة جزئيا التي تمثل التزامات مع سحب معين.	100%
تسهيلات إصدار الأوراق وتسهيلات السائدين المدورة.	50%
الالتزامات الأخرى (مثل التسهيلات الرسمية القائمة وخطوط الائتمان) ذات الاستحقاقات التي تزيد على السنة الواحدة)	50%
الالتزامات المشابهة ذات الاستحقاقات لغاية سنة في الأصل أو تلك القابلة للإلغاء في أي وقت وبدون شروط.	0%

المصدر: طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 141.

3.1. التعديلات التي أجريت على معيار كفاية رأس المال لسنة 1988: هناك العديد من التعديلات التي أجريت، وهذا مرتبط بالتطورات التي عرفتها البنوك والسوق بصفة عامة: (رجراج، 2015-2016، الصفحات 117-118)

- اقترحت اللجنة فى سنة 1993 إدخال بعض التعديلات على أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال ليغطي مخاطر السوق بالإضافة إلى تغطية المخاطر الائتمانية ومخاطر الدول، ومقتضى هذه التعديلات إضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال بالإضافة إلى الشريحتين القائمتين، وتمثل هذه الشريحة الثالثة فى القروض المساندة لأجل سنتين على أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط:

- وافقت لجنة بازل فى أبريل 1995 على السماح للبنوك باستخدام أساليبها الداخلية الخاصة لقياس مخاطر السوق، بغرض تحقيق درجة أعلى من المرونة فى تطبيق معيار كفاية رأس المال، وذلك بعد تزايد التحديات التى واجهتها البنوك منذ سنة 1993 والتى كان آخرها إفلاس بنك بيرنجز البريطانى؛

- الهدف من استحداث هذا التعديل فى اتفاق رأس المال هو توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر السوق التى تتعرض لها البنوك خاصة تلك الناشئة عن أنشطتها التجارية؛

- وأخيراً أصدرت لجنة بازل فى سنة 1996 الاتفاقية الخاصة باحتساب كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تهتم بمخاطر الائتمان فقط.

وفق التعديل عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك تصبح العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلى:

الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة

≤ 8%

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + مقياس المخاطرة السوقية \* 12.5

4.1. تعريف اتفاقية بازل2: هى نتاج عملية لجنة بازل للرقابة المصرفية على مدى عدة سنوات لضمان التقارب الدولى لقياس رأس المال ومعايير كفاية رأس المال، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التى شهدتها الساحة المالية الدولية، حيث نشرت فى سنة 1999 اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس كفاية رأس المال يحل محل اتفاقية سنة 1988، وأدخلت فيه معايير جديدة تأخذ فى الاعتبار وبشكل أكثر دقة شمولية المخاطر التى تتعرض لها البنوك لتشمل مخاطر التشغيل، ولكن تأخر إصداره إلى سنة 2004 (سليمان، 2006، صفحة 155)، ويهدف

الاتفاق الجديد لكفاية رأس المال إلى تحقيق الأهداف التالية: (خليفة، 2017-2018، صفحة 49)

- تعزيز استقرار النظام المالي من خلال تطبيق معدل ملاءة أكثر حساسية للمخاطر الواقعية التي تتعرض لها البنوك؛
  - تحسين شروط المنافسة البنكية؛
  - وضع أساليب أكثر شمولاً لقياس المخاطر البنكية؛
  - تقوية الرقابة البنكية وتعزيز الإفصاح والشفافية في انتقال المعلومات المالية.
- 5.1. الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل 2: وقد ركزت هذه المقررات الجديدة على 3 دعائم أساسية موضحة في الشكل التالي:

الشكل 1. الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل 2



المصدر: شريف سعد عبد الرحمن الصعيدي، تقييم أثر معايير بازل III على جودة التقارير المالية المصرفية لتعزيز قيمة البنك (بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية)، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة المنوفية، 2016، ص 28.

6.1. تعريف اتفاقية بازل 3: هي عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع

المصرفى، وتعزىز إطار التنظىم المصرفى، وهى ترتكز أساسا على الانتقالىة الدولىة لقياس رأس المال ومعابىر رأس مال بازل2، وتمهدف هذه التداىبر إلى:

- تحسین قدرة القطاع المصرفى على استىعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوطات مالية واقتصادىة، أیا كان مصدرها؛
- تحسین إدارة المخاطر وحوكمة البنوك؛
- تعزىز الشفافية والإفصاح فى البنوك على مستوى العالم.

7.1. محاور اتفاقىة بازل3: تضمنت اتفاقىة بازل3 خمسة محاور أساسىة والمتمثلة فىما ىلى: (معهد الراسات المصرفىة، 2012)

- ینص المحور الأول لمشروع الاتفاقىة الجدىةة على تحسین نوعىة وبنىة وشفافىة قاعده رأس مال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسى (الشرىةة الأولى) مقتصرأ على رأس المال المكتتب به والأرباح غیر موزعة من جهة، مضافا إلیه أدوات رأس المال غیر المشروطة بعوائد و غیر المقیةة بتاريخ استحقاق، أى الأدوات القادرة على استىعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند (الشرىةة الثانىة) فقد یقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقیةة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أیة مطلوبات (التزامات) للغير على البنك، وأسقطت بازل 3 كل ماعدا ذلك من مكونات رأس المال التى كانت مقبولة عملا بالاتفاقىات السابقة؛
- تشدد مقترحات لجنة بازل فى المحور الثانى على تغطىة مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العملیات فى المشتقات وتمویل سندات الдын و عملیات الربو من خلال فرض مطلوبات رأس المال إضافىة للمخاطر وكذلك لتغطىة الخسائر الناتجة عن إعادة تقییم الأصول المالىة على ضوء تقلبات أسعارها فى السوق؛
- تدخّل لجنة بازل فى المحور الثالث نسبة جدىةة هى نسبة الرفع المالى التى تمهدف لوضع حد أقصى لتزاید نسبة الдын فى النظام المصرفى، وهى نسبة بسىطة، كما أن المخاطر التى لا تستند إلى نسبة الرفع المالى تستكمل مطلوبات رأس المال على أساس المخاطر، وهى تقدم ضمانات إضافىة فى وجه نماذج المخاطر ومعابىر الخطأ وتعمل كعمل إضافى موثوق لمطلوبات المخاطر الأساسىة؛

- يهدف المحور الرابع إلى الحؤول دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب، فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتتمتع فترة الركود عن الإقراض تتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني؛
- يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل بلورة معيار عالمي للسيولة، ويقترح اعتماد نسبتين الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما، أما النسبة الثانية NSFR فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطته.

## 2. مدى استجابة البنوك الجزائرية لتطبيق مقررات اتفاقيات بازل

بالرغم من توافر الإطار التشريعي الملئم ووجود بعض الدلائل والمؤشرات الأولية التي توحى ببداية الوعي بأهمية تطبيق مقررات اتفاقية بازل، إلا أن البنوك الجزائرية حاولت الاستجابة لدعائم ومعايير اتفاقيات بازل الثلاث، وذلك من خلال القيام بتعديلات كبيرة في أوضاع أنظمتها المصرفية حتى تتوافق معها.

1.1.2. استجابة البنوك الجزائرية لاتجاهات بنك الجزائر في تطبيق اتفاقيات بازل: في الجزائر حددت التعليمات رقم 74-94 الصادرة في 1994/11/29 معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر المعروفة عالميا، وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال، فإلى أي مدى تمكنت البنوك الجزائرية استيفاء للمعدل المطلوب.

1.1.2. تطبيق اتفاقية بازل1: لقد تفاوتت استجابة البنوك الجزائرية للتعليمات الرقابية الصادرة عن بنك الجزائر والتي ألزمتها بتطبيق اتفاقية بازل1 بنهاية سنة 1999، حيث نجد أن البنوك الخاصة وفقت في تطبيقها لهذه النسبة ابتداء من هذه السنة وينسب مرتفعة عن الحد الأدنى المقرر حيث سجل بنك البركة الجزائري نسبة 33.9% سنة 1999 والمجموعة العربية المصرفية 22.98% سنة 2000، أما البنوك العمومية فلم تحقق الحد الأدنى المطلوب في هذه الفترة حيث سجل البنك الوطني الجزائري نسبة 6.12% سنة 1999 و7.64% سنة 2000 وهي تبتعد عن الحد الأدنى المقرر وهو 8%، إلا أنه في سنة 2002 استجابت كل البنوك

العمومية للحد الأدنى المقرر وهو 8% وكذا البنوك الخاصة باستثناء بنكين، كما تحسنت معدلات كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية سنة 2005 حيث سجلت البنوك العمومية نسبة 11.7% في حين سجلت البنوك الخاصة 19.0% (سليمان، 2008، صفحة 18)، وبهذا فقد سايرت البنوك الجزائرية اتفاقية بازل 1 وبنسب تفوق الحد الأدنى المقرر.

2.1.2. تطبيق اتفاقية بازل 2: إن تأخر بنك الجزائر في تطبيق اتفاقية بازل 1 أدى تأخرها أيضا في تطبيق اتفاقية بازل 2 وذلك كما يلي:

- الدعامة الأولى: طبقت البنوك الجزائرية ابتداء من سنة 2014 اتفاقية بازل 2 وذلك حسب تعليمات بنك الجزائر، والذي ألزمها بالاحتفاظ بنسبة كفاية رأس المال لمقابلة كل من المخاطر الائتمانية، السوقية والتشغيلية، حيث سجلت البنوك الجزائرية مجتمعة نسبة كفاية رأس المال تقدر بـ 2% سنة 2014 و 18.4% سنة 2015 وهي معدلات تفوق كثيرا الحد الأدنى المقرر؛

- الدعامة الثانية: لقد أثبتت أعمال الرقابة المستمرة لبنك الجزائر سنتي 2014 و 2015 قصور في تطبيق هذه الدعامات في البنوك الجزائرية، فبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها لتعزيز أنظمة رقابتها الداخلية وتكييفها مع تعليمات بنك الجزائر إلا أنها تبقى غير كافية، حيث تتمحور أوجه القصور في النقاط التالية: (بنك الجزائر، 2015، صفحة 123)

- نقائص في رقابة العمليات والإجراءات الداخلية خاصة ما يتعلق بعمليات التجارة الخارجية، المحاسبة، إدارة مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية؛
- نقائص في نظام الفحص الدوري نظرا لعدم كفاية عدد الموظفين المؤهلين؛
- عدم اكتمال جهاز تحديد وتقييم وقياس المخاطر وعدم كفاءة نظم المعلومات نظرا لعدم امتثالها لقواعد الحوكمة الخاصة بها وغياب خطة عمل إدارة أزمة السيولة؛
- نقائص في أجهزة مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة فيما يتعلق بتدريب الموظفين ووضع نظم فعالة للإنذار المبكر ومعرفة الزبون؛
- وجود حالات عدم الامتثال لقواعد الرقابة الاحترازية المحددة من بنك الجزائر.

- الدعامات الثالثة: بالرغم من قيام البنوك الجزائرية بالإفصاح وبشكل دوري لبنك الجزائر على كل المؤشرات المالية لها، إلا أنه سجل سنة 2015 عدم إرسال التقرير المفصل عن

الرقابة الداخلية وتقرير قياس المخاطر لبنك الجزائر وذلك حسب النماذج التي حددها (بنك الجزائر، 2015، صفحة 122)، كما أن بعض أوجه القصور في الإفصاح للعامّة عن المؤشرات المالية، بالإضافة إلى تأخرها في نشر قوائمها المالية السنوية لمدة سنتين.

3.1.2. تطبيق اتفاقية بازل3: إن معظم البنوك الجزائرية وفقت في تطبيق تعليمات بنك الجزائر فيما يخص اتفاقية بازل3 والمتمثلة في رفع معدل كفاية رأس المال وتحديد نسبة رأس المال الأساسي، والجدول التالي يبين النسب المالية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2014-2017).

الجدول3. نسبة رأس المال الأساسي في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2014-2017)

2017	2016	2015	2014	
%15.2	%16.3	%15.8	%13.3	نسبة رأس المال الأساسي
%14.6	%15.5	%14.6	%11.7	البنوك العمومية
%17.9	%19.6	%20.4	%20.2	البنوك الخاصة

Source : Fonds monétaire international, **Rapport du FMI n° 18/168**, Juin 2014, P 33.

نلاحظ من الجدول3 أن البنوك الجزائرية مجتمعة سجلت نسب تفوق الحدود الدنيا التي حددها بنك الجزائر وهي 7% لنسبة رأس المال الأساسي، حيث سجلت البنوك الجزائرية سنة 2017 ضعف الحدود المقررة وهي 14.6% بالنسبة للبنوك العمومية و17.9% بالنسبة للبنوك الخاصة.

إن نسبة رأس المال التنظيمي المرجح بالمخاطر للقطاع المصرفي الجزائري في العموم يدفع إلى القول أنه يتمتع بملاءة مالية جيدة تمكنه من الوفاء بالتزاماته، لكن من خلال صندوق النقد الدولي في تقريره حول الاستقرار المالي للجزائر لسنة 2014 إن نوعية رأس مال البنوك العمومية الجزائرية جيدة حيث تمثل الأموال الخاصة نسبة 73% من رأس المال التنظيمي غير أن هذه النوعية الجيدة ليست راجعة لحسن التسيير وإنما للدعم المتكرر للدولة للبنوك العمومية (FMI, 2014, p. 10).

2.2. أثر تطبيق بنك الجزائر لاتفاقيات بازل على سلامة جهازه المصرفي: إن هدف أي بنك مركزي هو تحقيق وضمان سلامة نظامه المصرفي، فبنك الجزائر بدوره يسعى إلى ذلك من خلال تبنيه للمعايير الاحترازية لاتفاقية بازل ذلك مؤثرا على أداء البنوك الجزائرية.



1.2.2. الأثر على صلاصة البنوك: تحدد صلاصة البنوك من خلال احتفاظها برؤوس أموال كافية تمكنها من استيعاب كل الخسائر الناجمة عن كل المخاطر التي تتعرض لها، والذي يترجم في معدل كفاية رأس المال الذي يحتسب برأس المال المرجح بأوزان المخاطر على الأصول والذي حدد في اتفاقية بازل 1 بـ 8% لمقابلة المخاطر الائتمانية، وفي اتفاقية بازل 2 بـ 8% أيضا لمقابلة كل من المخاطر الائتمانية، السوقية والتشغيلية، أما في اتفاقية بازل 3 بـ 10.5% لمقابلة نفس المخاطر التي نصت عليها اتفاقية بازل 2. والجدول 4 يوضح تطور معدل كفاية رأس المال خلال الفترة (2009-2017).

الجدول 4. تطور معدل كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2017)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	معدل كفاية رأس المال
%19.6	%18.9	%18.4	%16.0	%21.5	%23.4	%23.7	%23.6	%26.2	

Source : Fonds monétaire international, Rapport du FMI n° 18/168, op-cit, P 33.

نلاحظ من الجدول 4 أن معدل كفاية رأس المال يشهد نمو بوتيرة متباينة حيث انخفض فيها في فترة شروع البنوك في تطبيق اتفاقيتي بازل 2 وبازل 3 على المخاطر السوقية والتشغيلية وذلك سنة 2014 أين وصل معدل كفاية رأس المال 16%، ومما يعزز من سلامة البنوك الجزائرية هو احتفاظها برؤوس أموال متينة جدا، تتكون أساسا من الشريحة الأولى لرأس المال تمكنها من استيعاب الخسائر حين حدوثها.

الجدول 5. تطور نسبة الشريحة الأولى من رأس المال في البنوك الجزائرية خلال الفترة

(2009-2017)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	نسبة رأس المال الأساسي
15.2%	16.3%	15.8%	13.3%	15.5%	17.5%	16.9%	17.7%	19.1%	

Source : Fonds monétaire international, Rapport du FMI n° 18/168, op-cit, P 33.

يتضح لنا من الجدول 5 أن معدل الشريحة الأولى لرأس المال من معدل الملاءة في البنوك الجزائرية أعلى من معدل كفاية رأس المال الذي حددته لجنة بازل في اتفاقياتها الثلاث، مما يدل على الصلاصة المالية لهذه البنوك التي تحتفظ برؤوس أموال ذات جودة عالية قادرة على تحمل الخسائر والتي تدخل في حساب معدل كفاية رأس مالها بنسبة تقارب 90%.

2.2.2. الأثر على جودة الأصول: تحدد جودة أصول البنوك من خلال دراسة احتمالية تدني قيمتها، حيث تتأثر نوعية أصول البنوك بصفة كبيرة بحجم القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض وذلك راجع لكون القروض البنكية من أهم أصول البنوك التجارية.

الجدول 6. تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في البنوك الجزائرية خلال

الفترة (2009-2017)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
%12.3	%11.9	%9.8	%9.2	%10.6	%11.5	%14.5	%18.3	%21.1	نسبة القروض المتعثرة إلى القروض
%12.9	%12.4	%9.9	%9.7	%11.4	%12.4	%16.1	%20.5	%23.6	البنوك العمومية
%7.9	%8.2	%8.7	%5.1	%4.8	%5.2	%4.0	%4.1	%3.8	البنوك الخاصة

Source: Fonds monétaire international, **Rapport du FMI n° 18/168**, op-cit, P 33.

نلاحظ من الجدول 6 أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في كل من البنوك الجزائرية سواء العمومية منها أو الخاصة في تحسن مستمر وبوتيرة متباينة. فبعدما كانت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض 21.1 % في سنة 2009 عرفت انخفاضا في السنوات الموالية وقد وصلت سنة 2017 إلى 12.3%.

وتطبيقا لمقررات بازل عمدت البنوك الجزائرية إلى تشكيل مخصصات كافية لتغطية هذه القروض المتعثرة مما يؤدي إلى انخفاض نسبتها، كما يبينه الجدول رقم: 10.

الجدول 7. تطور نسبة مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة في البنوك

الجزائرية خلال الفترة (2009-2017)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
%6.0	%5.4	%4.0	%3.2	%3.4	%3.5	%4.4	%4.9	%7.3	نسبة القروض المتعثرة إلى القروض
%6.3	%5.5	%3.9	%3.4	%3.7	%3.9	%4.9	%5.4	%8.3	البنوك العمومية
%3.9	%4.4	%4.8	%1.4	%0.9	%1.3	%1.0	%1.4	%0.7	البنوك الخاصة

Source: Fonds monétaire international, **Rapport du FMI n° 18/168**, op-cit, P 33.

يرجع سبب القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية بالأساس إلى تعثر القروض الممنوحة من البنوك العمومية وهي قديمة نسبيا ترجع للفترة (2003-2007) بسبب التركيز القوي لقروض المؤسسات الخاصة، ولقد أدى تحسن إدارة المخاطر الائتمانية في هذه البنوك بسبب تطبيق مقررات بازل إلى انخفاض هذه النسبة من سنة إلى أخرى وهذا بمعدل 53% بالإضافة إلى سياسة الحكومة في تطهير الديون المتعثرة الخاصة بالمؤسسات العمومية.

## 3.2. أثر تطبيق بنك الجزائر لاتفاقيات بازل على أعمال بنوكه

من خلال تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات اتفاقيات بازل عرفت أثارا على أعمالها المصرفية المختلفة التي سنذكرها فيما يلي:

1.3.2. الأثر على السيولة: تسعى معظم البنوك إلى الاحتفاظ بسيولة كافية لتلبية سحبيات المودعين من جهة وطلبات القروض من جهة أخرى، وبالتالي فسيولة البنك تتأثر كثيرا بحجم الودائع والقروض، حيث أن الفرق بينهما يبين لنا حالة السيولة في البنك سواء كانت حالة فائض أو عجز.

## الجدول 8. وضعية السيولة في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2009-2017)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
<b>البنوك العمومية</b>									
%22.1	%22.6	%25.9	%37.0	%39.4	%45.1	%51.1	%54.2	%52.8	الأصول السائلة/ إجمالي الأصول
%52.2	%58.8	%60.2	%83.4	%95.7	%110.5	%106.6	%118.1	%118.4	الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل
<b>البنوك الخاصة</b>									
%33.1	%29.1	%35.9	%44.0	%46.5	%50.9	%43.2	%43.7	%44.7	الأصول السائلة/ إجمالي الأصول
%61.6	%56.2	%69.8	%75.4	%84.1	%93.5	%84.6	%88.5	%89.0	الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل
<b>القطاع المصرفي</b>									
%23.7	%23.5	%27.2	%38.0	%40.5	%45.9	%50.2	%53.0	%51.8	الأصول السائلة/ إجمالي الأصول
%53.9	%58.4	%61.6	%82.1	%93.5	%107.5	%103.7	%114.3	%114.5	الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل

Source: Fonds monétaire international, Rapport du FMI n° 18/168, op-cit, P 33.

نلاحظ من الجدول 8 أن البنوك الجزائرية تعاني من فائض في السيولة، والذي يرجع أساسا إلى نمو الودائع بوتيرة متسارعة مقارنة بنمو القروض الممنوحة للاقتصاد في هذه البنوك، حيث شهدت مستويات الفائض في البنوك الجزائرية انخفاضا من سنة إلى أخرى ويرجع أساسا إلى سياسة بنك الجزائر في امتصاص فائض السيولة في البنوك الجزائرية باستخدام أدوات السياسة النقدية من جهة، وإلى تطبيق معامل السيولة في البنوك الجزائرية منذ سنة 2011، كما أن ارتفاع نسبة التوظيف خاصة بعد تطبيق معامل السيولة

سنة 2012 مما يؤدي إلى انخفاض حجم السيولة في البنوك الجزائرية، وبالتالي الشروع في تطبيق اتفاقية بازل3 في البنوك الجزائرية أثر على سيولتها.

2.3.2. الأثر على الائتمان: يعتبر الائتمان المصرفي من أهم أوجه الاستخدامات في البنوك التجارية والذي يؤدي إلى تحقيق النسبة الأكبر من الأرباح، وقد عرف حجم الائتمان الممنوح في البنوك تذبذبا متأثرة بوتيرة النشاط الاقتصادي خاصة في فترة الأزمة المالية لسنة 2008.

الجدول9. حجم القروض في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2012-2017)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	قروض المصارف/القطاعات
<b>4311.8</b>	<b>3952.8</b>	<b>3688.9</b>	<b>3382.9</b>	<b>2434.3</b>	<b>2040.7</b>	<b>أ. القروض الموجهة للقطاع العمومي</b>
4302.3	3943.3	3679.5	3373.4	2434.3	2040.7	البنوك العمومية
4154.0	3789.7	3521.9	3210.4	2409.4	2010.6	قروض مباشرة
148.3	153.8	157.6	163.1	24.9	30.1	شراء السندات
9.5	9.5	9.5	9.5	0.0	0.0	البنوك الخاصة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	قروض مباشرة
9.5	9.5	9.5	9.5	0.0	0.0	شراء السندات
<b>4566.1</b>	<b>3355.0</b>	<b>3586.6</b>	<b>3120.0</b>	<b>2720.1</b>	<b>2244.9</b>	<b>ب. القروض الموجهة للقطاع الخاص</b>
3401.7	2982.0	2687.1	2338.7	2023.1	1675.4	البنوك العمومية
3400.4	2982.0	2685.4	2338.5	2016.7	1669.0	قروض مباشرة
0.0					697.0	شراء السندات
1164.4	973.0	899.5	781.3	697.0	569.5	البنوك الخاصة
1164.4	973.0	899.5	781	697.0	569.4	قروض مباشرة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	شراء السندات
<b>8877.9</b>	<b>7907.8</b>	<b>7275.6</b>	<b>6502.9</b>	<b>5154.5</b>	<b>4285.6</b>	<b>ج. مجموع القروض الممنوحة (صافية)</b>
%86.6	%87.6	%87.5	%87.8	%86.5	%86.7	من القروض المعاد شراؤها
%13.2	%12.4	%12.5	%12.2	%13.5	%13.3	حصة البنوك العمومية
						حصة البنوك الخاصة

المصدر: معلومات مجمعة من تقارير بنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر للسنوات التالية: 2016، 2017 على التوالي.

نلاحظ من الجدول 9 عودة وتيرة توسع القروض الموجهة للاقتصاد الموجهة للقطاع العمومي، وكذا القروض الموجهة للقطاع الخاص، التي ارتفعت بدورها بـ 15.4% مقابل 7.2% و 10.3%. لقد ساهمت القروض الموجهة للقطاع العمومي بواقع 37% في نمو إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد، وبلغت مساهمة القروض الموجهة للقطاع الخاص 63% كما كان عليه الحال سنة 2015 وسنة 2016 تجسد الارتفاع الأكثر قوة للقروض الموجهة للقطاع الخاص في ارتفاع حصتها ضمن إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد، حيث انتقلت إلى 51.4% في 2017، مقابل 50.4% في 2016 و 49.3% في 2015 و 47.9% في 2014.

3.3.2. الأثر على مردودية القطاع المصرفي: ورغم النمو المسجل في وتيرة الائتمان في البنوك إلا أن العائد على الأصول شهد انخفاضا في بعض الفترات.

الجدول 10. مؤشرات مردودية القطاع المصرفي خلال الفترة (2009-2017)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
القطاع المصرفي									
%17.8	%18.1	%20.3	%23.6	%19.0	%23.3	%24.7	%16.7	%26.0	العائد على رأس المال
%2.0	%1.9	%1.8	%2.0	%1.7	%1.9	%2.1	%2.2	%1.8	العائد على الأصول
البنوك العمومية									
%18.7	%19.0	%21.8	%25.1	%18.0	%22.7	%26.1	%29.8	%27.9	العائد على رأس المال
%1.9	%1.7	%1.6	%1.8	%1.3	%1.5	%1.8	%1.8	%1.5	العائد على الأصول
البنوك الخاصة									
%14.7	%15.2	%16.3	%19.6	%21.5	%24.8	%21.4	%20.3	%20.9	العائد على رأس المال
%2.6	%2.8	%3.2	%3.3	%3.7	%4.5	%4.5	%4.6	%3.7	العائد على الأصول

Source: Fonds monétaire international, **Rapport du FMI n° 18/168**, op-cit, P 33.

نلاحظ من الجدول 10 أن معدل العائد على الأصول المحقق في البنوك الجزائرية في حالة تذبذب من سنة إلى أخرى، حيث عرف انخفاضا خلال الفترة (2011-2013) والنتائج عن دمج جزء من الأرباح في حقوق الملكية، كما انخفض أيضا سنة 2015 والنتائج عن رفع حقوق الملكية في هذه السنة للرفع من الحد الأدنى لكفاية رأس المال الذي سجل انخفاضا سنة 2014 مع دخول اتفاقية بازل 2 حيز التنفيذ. كما انخفض العائد على رأس المال من 19.0% سنة 2016 إلى 18.7% سنة 2017 وذلك بسبب الارتفاع الأقوى في متوسط الأموال الخاصة مقارنة بارتفاع النتائج، أما العائد على الأصول قد ارتفع إلى 1.9% سنة 2017 مقابل 1.7% سنة 2016، في المقابل، وعلى مستوى البنوك الخاصة، مس الانخفاض معدلي المردودية اللذان انتقلا من 15.2% و 2.8% سنة 2016 إلى 14.7% و 2.6% سنة 2017 على التوالي.

### 3. الخاتمة

- ومن خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:
- لم تساير المعايير الاحترازية الجزائرية اتفاقية بازل1 في الموعد المحدد، أين أعطت الاتفاقية كآخر أجل لتطبيقها سنة 1992، غير أن في المنظومة المصرفية الجزائرية فقد كان آخر أجل تطبيقها سنة 1999. ولا تعديلات سنة 1996 المتمثلة في إضافة شريحة ثالثة لرأس المال في بسط النسبة الخاصة بحساب كفاية رأس المال ولا من حيث إدراج مخاطر السوق في مقام تلك النسبة مع مخاطر الائتمان؛
  - إن الإضافات التي جاءت بها اتفاقية بازل2 فيما يخص إدراج المخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية ضمن احتساب نسبة الملاءة المالية لم تسايرها البنوك الجزائرية إلا مع بداية سنة 2014، وذلك راجع لتأخر تطبيق اتفاقية بازل1 وعدم إعطاء الأهمية الكافية لنوع من هذه المخاطر في المنظومة المصرفية الجزائرية؛
  - استوتحت المنظومة المصرفية الجزائرية مبادئها المصرفية والنسب الاحترازية من المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، مما يجعلها تحاول مواكبة المنظومة المصرفية العالمية إلى حد بعيد؛
  - إن نسبة الملاءة المالية المحددة من طرف بنك الجزائر هي 12% مختلفة للنسبة المحددة من طرف اتفاقية بازل3 وهي 10.5%؛
  - إن البنوك الجزائرية لن تعاني من أزمة سيولة على المدى القصير والمتوسط كون أنها تحقق معدلات أكبر مما تفرضه التعليمات الاحترازية لبنك الجزائر الخاصة بالسيولة. بناء على هذه الدراسة وانطلاقا من الاستنتاجات التي توصلنا إليها، يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية:
  - العمل على مطابقة التكيف بين المعايير الاحترازية المطبقة في المنظومة المصرفية الجزائرية وما تفرضه اتفاقية بازل3؛
  - على البنوك الجزائرية أن تسعى إلى الإفصاح عن حجم وهيكل الأموال الخاصة وكذا عن الاستراتيجيات المتبعة في تسيير المخاطر، ولكن هذا لن يكون إلا بتنشيط السوق المالي؛

- اعتماد مبدأ العمل بنسب السىولة الحالية والمستقرة بالبنوك الجزائرية لتفادي استعمال الموارد القصيرة في الاستخدامات المتوسطة والطويلة الأجل؛
- وفي الأخير، نعلم جيدا أننا لم نلم بجوانب الموضوع كلها، بل ما تزال بعض النقاط تستوجب التوضيح والدراسة بشكل أعمق والتي ارتأينا إلى اقتراحها في شكل مواضيع تتلخص فيما يلي:
- دراسة تحليلية لأثر تطبيق معايير اتفاقية بازل3 على إدارة مختلف المخاطر المصرفية؛
- دور معايير لجنة بازل3 في تطوير إدارة المخاطر المصرفية.

#### 4. المراجع والهوامش:

##### 1.4. اللغة العربية

###### 1.1.4. الكتب

- بلعوز بن علي، قندوز عبد الكريم، حبار عبد الرزاق، إدارة المخاطر "إدارة المخاطر- المشتقات المالية-الهندسة المالية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- حماد طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- خنفوسي عبد العزيز، العوامة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، الجز الثاني، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016.
- الشمري صادق راشد، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأدا المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- عبد المطلب عبد الحميد، العوامة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- غالم عبد الله، العوامة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

###### 2.1.4. الأطروحات والمذكرات

- خليفة آسيا، دور النظم الاحترازية في حماية القطاع البنكي والتخفيف من حدة الأزمات المالية -دراسة تقييمية لحالة بعض البنوك الجزائرية-، أطروحة دكتوراه ل.م.د، جامعة البليدة، الجزائر، 2017-2018.

- رجراج وهيبة، دور البنك المركزي في إرساء المعايير الدولية للرقابة المصرفية في ظل التطورات المالية والمصرفية العالمية -حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015-2016.
- الصعيدي شريف سعد عبد الرحمن، تقييم أثر معايير بازل3 على جودة التقارير المالية المصرفية لتعظيم قيمة البنك (بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية)، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة المنوفية، 2016.

#### 3.1.4. المجالات والدوريات

- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، جامعة سطيف، الجزائر، 2006.
- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2008.
- معهد الدراسات المصرفية، إضاءات مالية ومصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 05، الكويت، ديسمبر 2012.

#### 4.1.4. التقارير

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2015، الجزائر، نوفمبر 2016.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016، الجزائر، سبتمبر 2017.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2017، جويلية 2018.

#### 5.1.4. المواقع الإلكترونية

صندوق النقد الدولي، لمحة عن صندوق النقد الدولي، ص 01، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-aGlance> تاريخ الإطلاع يوم 2020/08/30.

#### 2.4. اللغة الأجنبية

- Fonds Monétaire International, **Algérie évaluation de la stabilité du système financier**, Rapport du FMI N° 14/161, juin 2014.
- Fonds monétaire international, **Rapport du FMI n° 18/168**, Juin 2018.





كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي حول:  
الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر  
الترقيم الدولي الموحد (ISBN): 978-9931-9691-3-6  
أفريل 2021 / ص: 263-239



## مؤشرات التقييم المصرفي

- الأداء المالي، الاستقرار المصرفي وال فشل المالي -

### Banking valuation indicators

### -Financial performance, banking stability and financial failure-

نور الدين بوالكور<sup>1\*</sup>، عبد الحفيظ لقوي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، n.boulkour@yahoo.fr

<sup>2</sup> جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، azlekoui@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/04/30

تاريخ الاستلام: 2021/02/25

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تقديم قراءة شاملة لمؤشرات التقييم المصرفي، للوقوف على أهم المؤشرات الملائمة والفعالة لتقييم الأداء المالي المصرفي، التنبؤ وتقييم الاستقرار المصرفي، قياس والتنبؤ بالفشل المالي المصرفي. بعد استعراض مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي ممثلة في: النسب المالية، القيمة الاقتصادية المضافة، والقيمة السوقية المضافة؛ ومؤشر تقييم الاستقرار المصرفي ممثلاً في: مؤشر Z-Score؛ ونماذج تقييم الفشل المالي المصرفي ممثلة في: نموذج SHERROD، نموذج KIDA، ونموذج ALTMAN؛ توصلنا إلى أن أهم نماذج التقييم المصرفي من حيث الفعالية والكفاءة في الوصول إلى تشخيص الوضعية المالية المصرفية هي: مؤشرات النسب المالية بالنسبة للأداء المالي المصرفي، مؤشر Z-Score بالنسبة للاستقرار المصرفي، نموذج SHERROD، ثم نموذج KIDA بالنسبة للفشل المالي المصرفي. الكلمات المفتاحية: الأداء المالي المصرفي، الاستقرار المصرفي، الفشل المالي المصرفي. تصنيف (JEL): G21، G33.

#### Abstract:

The aim of this study is to provide a comprehensive read to the banking valuation indicators, in order to identify the appropriate and effective indicators for assessing banking financial performance, forecasting and assessing banking stability, measuring and predicting banking financial failure. After reviewing the indicators of banking financial performance valuation including: financial ratios, EVA, and MVA; and the banking stability index: Z-Score; and the models for assessing banking financial failure including: SHERROD model, KIDA model, and ALTMAN model; we concluded that the best banking valuation models in terms of effectiveness and

efficiency are: financial ratios for banking financial performance, Z-Score for banking stability, SHERROD model and then KIDA model for banking financial failure.

**Keywords:** Banking performance, Banking stability, Banking financial failure.

**JEL classification:** G21, G33.

## مقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات المهمة، إذ يمثل حلقة مهمة من حلقات النظام المالي في أي بلد، فالبنوك التجارية تلعب دورا أساسيا في تمويل النشاطات الاقتصادية والاستثمارية المختلفة، من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدامات المناسبة، وفي هذا الصدد هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، وبالتالي تؤثر على دورها في تمويل الاقتصاد الوطني، لذلك يعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من المتطلبات الأساسية التي تساهم في تطوير وزيادة كفاءة وفعالية البنوك التجارية في أداء دورها وإتمام وظائفها الاقتصادية والمالية على أكمل وجه، فمن خلال العمليات المختلفة لتقييم الوضعيات المالية للبنوك التجارية، يمكن تحديد نقاط القوة والضعف لهذه البنوك، حيث تمكننا من تحديد مستويات الاستقرار المصرفي لهذه البنوك، كما تمكننا من الوقوف على درجات مخاطر الفشل المالي التي من الممكن أن تتعرض لها هذه البنوك.

فالاستقرار المصرفي يعكس قدرة البنوك التجارية بصفة خاصة و النظام المصرفي بصفة عامة على امتصاص الصدمات السلبية للاقتصاد، الأمر الذي جعل الجهات الرقابية والإشرافية تمنحه اهتماما بالغا وتسعى إلى إرسائه على مستوى جميع المؤسسات المالية المكونة للجهاز المصرفي.

فعدم الاستقرار المصرفي يؤدي إلى ظهور حالات من عدم التأكد، تجعل من الصعب على المساهمين والمودعين والمقرضين، التمييز بين البنوك من حيث درجة سلامتها المالية وإمكانية حدوث إعسار مالي فيها يمهد لوقوعها في الفشل المالي. إذ أن ظاهرة الفشل المالي هي من الظواهر التي تستوجب التوقف عندها والبحث في أسبابها، لأنها تلقي بنتائجها على كافة الأطراف الداخلية والخارجية المستفيدة من التقارير المالية للبنوك التجارية، فبازدياد حالات الإعسار والإفلاس المصرفي، وبازدياد وتشعب أسبابها، ازداد الاهتمام بوضع نماذج

وأساليب تحليلية تساعد في الكشف والتنبؤ المبكر عن هذه الظاهرة، لأن الفشل المالي المصرفي، هو من المشكلات الاقتصادية المتشابكة، التي لا تقف آثاره عند البنك المعسر والمقترضين أصحاب القروض المتعثرة، وإنما قد تمتد لتشكل أزمة مصرفية شاملة، تؤثر سلباً في أداء الجهاز المصرفي ككل.

من خلال هذه التوطئة البسيطة لموضع بحثنا، يظهر لنا التساؤل الرئيسي الآتي: ما هي مؤشرات تقييم وتحديد الوضعيات المالية للبنوك التجارية ؟

## أولاً: تقييم الأداء المالي المصرفي

### 1. مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً، لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية. أو أن تقييم الأداء المالي لا يخرج عن كونه عبارة عن تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية متحدة، ومدى قدرة إدارة الوحدة الاقتصادية على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة.

أي أن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك تعكس الوضعية المالية لهذه الأخيرة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، وبالتالي تحقيق أكبر عائد ممكن دون الوقوع في مخاطر السيولة أو مخاطر الإفلاس أو فقدان العلاقة بين المودعين. حيث تبين لنا عملية تقييم الأداء المالي للبنوك مستوى أداء أو عمل البنوك، ويتم التقييم عن طريق مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح البنوك وتطورها، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها. (عزوزة، 2017، ص 84 85)

### 2. خطوات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية:

يمكن تلخيص خطوات تقييم الأداء المالي في الآتي: (الخطيب، 2010، ص 51).

- الحصول على القوائم المالية السنوية، من أجل إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء البنوك خلال فترة زمنية معينة.
- حساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء كنسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي.

- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي، من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء البنوك التي تعمل في نفس القطاع.

- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على البنوك للتعامل معها ومعالجتها.

### 3. مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

هناك العديد من مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، بحيث نجد منها ما

هو تقليدي وما هو حديث، إلا أن أهمها يمكن تلخيصه فيما يلي:

أ. النسب المالية: يعتبر استخدام النسب المالية من أهم الوسائل التي تساعد على معرفة وضع سيولة البنك و موقف الأموال المتاحة للتوظيف وملاءة حقوق الملكية وربحية البنك، فالنسب المالية لا تخرج عن كونها عبارة عن علاقة بين بنود ميزانية البنك أو بنود حساب الأرباح والخسائر بعضها بالبعض الآخر، بهدف الكشف والتوصل إلى نواحي الضعف أو القوة في أداء البنك التجاري. بمعنى آخر أن النسب المالية ما هي إلا علاقة بين بسط ومقام النسبة، وقيم البسط والمقام ما هي إلا البيانات التي تعرضها القوائم المالية للبنك التجاري، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن أداء البنك ومرتبطة به ومفسرة له، ولا تكون هذه النسب المالية ذات دلالة إلا في حالة مقارنتها بالنسب المالية للبنك المعني لسنوات سابقة، أو مقارنتها بنسب حالية لبنوك أخرى، أو مقارنتها مع معيار عالمي تم وضعه من قبل هيئات عالمية أو دولية مختصة في ذلك. وتصنيف النسب المالية في البنك التجاري إلى خمس مجموعات أساسية وهي: نسب السيولة، نسب كفاية رأس المال، نسب درجة النشاط، نسب الربحية ونسب قياس المخاطر.

- نسب السيولة: من الضروري أن يحافظ البنك دائما على نسبة معقولة من السيولة وذلك لمواجهة التزاماته قصيرة الأجل ولمقابلة السحوبات المفاجئة من العملاء، وبالتالي فنسب السيولة بالبنك، تهدف إلى قياس مدى توفر السيولة لضمان مواجهة التزاماته تحت الطلب والقصيرة جدا والقصيرة، لأن في البنوك التجارية نجد جزء كبير من مطلوباتها هو دائما تحت الطلب، باعتبارها تعتمد بشكل كبير في مواردها على الموارد غير الذاتية وبالضبط على ودائع الأفراد وبالضبط على الودائع تحت الطلب، الأمر الذي

يستوجب عليها أن تحتفظ بالحد الأدنى من النقود الجاهزة في خزائنها، من أجل مقابلة سحبوبات عملائها من الأموال، سواء الفجائية أو العادية، والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية من جهة أخرى. فانخفاض السيولة الجاهزة بالبنك، وعدم قدرته على مواجهة طلبات عملائه من السيولة، يؤدي إلى فقدان الثقة بالبنك. (خلف، 2006، ص 348 349). ومن أهم نسب السيولة المستخدمة في البنوك التجارية نجد:

**الجدول رقم (01): نسب السيولة في البنوك التجارية**

النسبة	طريقة حسابها	معناه
نسبة النقدية إلى الودائع الجارية	النقدية / الودائع الجارية	تعكس هذه النسبة قدرة النقدية الجاهزة على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها أصحاب الودائع الجارية.
نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	النقدية / إجمالي الودائع	تعكس قدرة النقدية الجاهزة على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها أصحاب الودائع الجارية والودائع لأجل وودائع التوفير.
نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع	الاستثمارات المالية قصيرة الأجل / إجمالي الودائع	تعكس قدرة الاستثمارات المالية قصيرة الأجل على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع الجارية والودائع لأجل وودائع التوفير.
نسبة النقدية في الصندوق ولدى البنوك الأخرى إلى إجمالي الموجودات	النقدية في الصندوق ولدى البنوك الأخرى / إجمالي الموجودات	تعكس قدرة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى البنوك الأخرى تغطية إجمالي الموجودات.
نسبة السيولة القانونية	قيمة الموجودات السائلة وشبه السائلة / وودائع البنك	تعكس مدى سيولة البنك، فارتفاع هذه النسبة يوفر ضمان أكبر لحقوق المودعين ويبين مالي لدى البنك، في حين أن انخفاضها يخفض ثقة المودعين في البنك ويشير إلى عسر مالي لدى البنك.
معامل السيولة	قيمة الموجودات السائلة وشبه السائلة / قيمة الموجودات	ارتفاع هذه النسبة يعني توفر درجة السيولة بالبنك وانخفاضها يعني انخفاض السيولة النقدية بالبنك.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- زيداد رمضان، محفوظ جودة، (2006)، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد المطلب عبد الحميد، (2002)، اقتصاديات النقود والبنوك. الأساسيات والمستجدات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- فليح حسن خلف، (2006)، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- دريد كامل آل شبيب، (2012)، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن.

- **نسب الربحية:** إن البنوك التجارية تتخذ سياسة خاصة برحيتها باعتبار أن الهدف الأساسي لهذه البنوك يتركز في الأصول على تحقيق أقصى ربح ممكن، إذ أن نسب الربحية تعتبر من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، وتعكس مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح من استخدام أصولها، وتحقيق الأرباح يعتبر ضرورياً للبنك وذلك للأسباب الآتية: (خلف، 2006، ص 345 246).

. مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك، سواء مخاطر عدم السداد، وما يؤدي إلى انخفاض قيمة الاستثمارات في المحفظة المالية، أو مخاطر التصفية الإجبارية عندما يصاب البنك بخسائر، وتوجه المودعين لطلب سحب ودائعهم، والمخاطر الأخرى.

. الأرباح تعتبر مهمة من أجل زيادة الاحتياطيات و رأسمال البنك، من أجل التوسع في العمليات الاقراضية و الاستثمارية بالبنك التجاري.

. أن الأرباح تعتبر مهمة و ضرورية من أجل تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في رأسمال البنك، عن طريق شراء أسهمه، أو عن طريق اقتناء سندات في حالة حاجته لتمويل عملياته المختلفة خاصة الاقراضية و الاستثمارية أو من أجل التوسع.

. أن الأرباح توفر ثقة أكبر بالبنك التجاري، وبالتالي زيادة حجم التعامل معه، واتساع عملياته نتيجة زيادة أرباحه. ومن أهم نسب الربحية نجد:

الجدول رقم (02): نسب الربحية في البنوك التجارية

النسبة	طريقة الحساب	معناه
درجة استخدام الأصول	الفوائد الدائنة إجمالي الأصول	تقيس هذه النسبة قدرة الأصول على توليد هامش ربح للبنك
هامش الفائدة	(الفوائد الدائنة - الفوائد المدينة)/الأصول العاملة	تقيس قدرة الأصول العاملة (الأصول باستثناء النقدية و الأصول الثابتة) على توليد هامش ربح للبنك، وبالتالي إظهار فعالية العمليات التي يقوم بها و كفاءته في ذلك، فكلما ارتفعت نسبة هامش الفائدة دل ذلك على تحسن الأداء و كفاءة أكبر.
هامش صافي الربح من الفوائد	صافي الربح بعد الضرائب/الفوائد الدائنة	تقيس قدرة الفوائد الدائنة على توليد أرباح صافية للبنك التجاري.
العائد على الأصول (ROA)	صافي الربح بعد الضرائب/الأصول	يقيس قدرة وحد واحدة من الأصول على توليد أرباح للبنك التجاري.
العائد على حقوق الملكية (ROE)	صافي الربح بعد الضرائب/حقوق الملكية	يقيس كفاءة البنك التجاري في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد أرباح للبنك التجاري، أي أن هذا المؤشر يبين ربحية الوحدة النقدية المستثمرة من قبل المالكين.
نسبة هامش الربح الصافي (PM)	صافي الربح بعد الضرائب/إجمالي الإيرادات	تقيس ربحية وحدة نقدية واحدة مستثمرة من قبل البنك التجاري، أي تقيس قدرة الأموال المستثمرة من قبل البنك التجاري على توليد أرباحا صافية له.
معدل العائد على الودائع	صافي الربح بعد الضرائب/إجمالي الودائع	يقيس كفاءة البنك التجاري في توليد أرباح صافية من ودائع الأفراد التي يحتفظ بها.
منفعة الأصول أو معدل دوران الأصول (AU)	إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول	تقيس مدى الاستفادة من موجودات البنك التجاري في تحقيق الإيرادات، فارتفاع الهامش دلالة على الانتفاع من موجودات البنك و قدرته على توليد إيرادات للبنك.
مؤشر الرافعة المالية (FLM)	إجمالي الأصول/إجمالي حقوق الملكية	يقيس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته خاصة التعاقدية منها، وكلما ارتفعت قيمته، دل ذلك على أن البنك يعتمد في تمويل أصوله على الديون أكثر من اعتماده على حقوق الملكية، ما يبين أنه عندما يحقق البنك التجاري أرباح من استخدامات أصوله، فإن العائد على حقوق الملكية سيرتفع ولكن في نفس الوقت يدل على مخاطر رأس مال مرتفعة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- زياد رمضان، محفوظ جودة، (2006)، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- عبد المطلب عبد الحميد، (2002)، اقتصاديات النقود و البنوك. الأساسيات و المستجدات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- فليح حسن خلف، (2006)، النقود و البنوك، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

. دريد كامل آل شبيب، (2012)، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن.  
 . أوصغير الويزة، (2019)، الاقتصاد البنكي، مطبوعة أكاديمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج  
 بوعريج، الجزائر.

- نسب كفاية رأس المال: إن أهم رأس المال الممتلك هي تغطية نسبة محددة من الموجودات المصرفية، فرأس مال المالكين المستثمر في البنك يلعب دور هاماً في تحقيق الأمان لأموال المودعين، وتهتم نسب كفاية رأسمال بمعرفة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، والقدرة على إعادة قيمة الودائع لدى البنك حين طلبها من أموال المالكين.

بالتالي فإن كفاية رأسمال البنك التجاري دليل على إمكانية مواجهته لالتزاماته، فرأس المال يؤدي دوراً لا بأس به في امتصاص وتغطية الخسائر المتوقعة وغير متوقعة التي قد تواجه البنك، وعليه فالبنوك التجارية التي لديها قاعدة رأسمال تتناسب مع حجم نشاطها وطبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها، يمكنها أن تتحمل الخسائر وتتجاوزها وتستمر في تقديم خدمات المصرفية المختلفة لزيائنها، ومواجهة التزاماتها التعاقدية بصورة عادية. (آل شبيب، 2012، ص 113 114). ومن أهم نسب كفاية رأس المال المستخدمة نجد:

#### الجدول رقم (03): نسب كفاية رأس المال في البنوك التجارية

النسبة	طريقة حسابها	معناه
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	حقوق الملكية / إجمالي الأصول	تعكس قدرة البنك من خلال حقوق الملكية في تغطية الخسائر المحتملة من إجمالي الأصول.
نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة	حقوق الملكية/الأصول الخطرة (القروض الممنوحة من البنك والاستثمارات المالية)	تقيس مخاطر رأس المال، أي قدرة البنك من خلال حقوق الملكية على مواجهه المخاطر التي يتعرض لها جراء عمليات الإقراض والاستثمار.
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	حقوق الملكية / إجمالي الودائع	تبين لنا حجم مساهمة رأسمال البنك من إجمالي الودائع، وتقيس كفاءة البنك في تغطية الودائع من رأسمال المالكين.
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية	حقوق الملكية/ إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية	تقيس مدى قدرة حقوق الملكية في البنك التجاري على تغطية المخاطر التي قد تصيب البنك بخصوص استثماراته في الأوراق المالية أو بخصوص هبوط قيمة هذه الأوراق في الأسواق المالية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- . زياد رمضان، محفوظ جودة، (2006)، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.  
 . عبد المطلب عبد الحميد، (2002)، اقتصاديات النقود و البنوك. الأساسيات والمستجدات، الدار الجامعية، الإسكندرية.  
 . فليح حسن خلف، (2006)، النقود و البنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

. دريد كامل آل شبيب، (2012)، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن.  
 . أوصغير الويزة، (2019)، الاقتصاد البنكي، مطبوعة أكاديمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج  
 بوعرييج، الجزائر.

- نسب النشاط (مدى قدرة البنك على توظيف أمواله): الهدف من استخدام نسب النشاط في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية هو معرفة مدى قدرة البنك التجاري على توظيف موارده المتاحة في مختلف الميادين والمجالات المناسبة، في إطار السياسة العامة الاقراضية له، وفي ظل الظروف العامة التي تحيط به، سواء كانت هذه الموارد في شكل ودائع بمختلف أنواعها أو في شكل حقوق ملكية. (عبد المطلب، 2002، ص 193). ومن بين أهم نسب النشاط نجد:

الجدول رقم (04): نسب النشاط في البنوك التجارية

النسبة	طريقة حسابها	معناه
معدل توظيف الأموال المتاحة	(القروض + الاستثمارات) / (الودائع + حقوق الملكية)	يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على توظيف الودائع وحقوق الملكية في القروض والاستثمارات.
معدل إقراض الموارد المتاحة	القروض / (الودائع + حقوق الملكية)	يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على استخدام ما لديه من أموال متاحة في شكل ودائع أو في شكل حقوق ملكية في تمويل الإقراض.
معدل استثمار الودائع	الاستثمارات / الودائع	يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على استخدام ما لديه من أموال متاحة في شكل ودائع في تمويل الاستثمار.
معدل إقراض الودائع	القروض / الودائع	يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على استخدام ما لديه من أموال متاحة في شكل ودائع في تمويل القروض الممنوحة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

. زياد رمضان، محفوظ جودة، (2006)، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.  
 . عبد المطلب عبد الحميد، (2002)، اقتصاديات النقود والبنوك. الأساسيات والمستجدات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.  
 . فليح حسن خلف، (2006)، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.  
 . دريد كامل آل شبيب، (2012)، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن.  
 . أوصغير الويزة، (2019)، الاقتصاد البنكي، مطبوعة أكاديمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج  
 بوعرييج، الجزائر.

- نسب قياس المخاطر المصرفية: إن المخاطر في البنوك تعني وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، ولغرض تحديد طبيعة هذه المخاطر في



البنوك التجارية، لابد من معرفة طبيعة العمليات والأنشطة المصرفية التي يقوم بها البنك، و البيئة الاقتصادية والتنظيمية التي يمارس فيها البنك أعماله، وطبيعة معايير الرقابة المصرفية، وظروف السوق و القطاعات الرئيسية التي يتكون منها.

إن المخاطر التي يتعرض لها البنك في آخر المطاف، هي عبارة عن تقلبات في القيمة السوقية للبنك، بمعنى آخر أن المخاطر المصرفية هي الفشل في تحقيق العائد، وتتضمن مفهومين أساسيين هما: احتمال حدوث المشكلات والخسائر، ومدى تأثر البنك بهذه المشكلات والخسائر. (أل شبيب، 2012، ص 231 232).

من بين المخاطر الأساسية التي يتعرض لها البنك التجاري نجد: (زياد، جودة، 2006، ص 284 285).

. المخاطر الائتمانية: تظهر هذه المخاطر عندما لا يلتزم المقترضون بدفع الفوائد و أقساط القروض، لظروف طارئة خاصة بالمقترضين أو بسبب التقصير من موظفي منح الائتمان في التنبؤ بحالة العميل المقترض. (أل شبيب، 2012، ص 116).

. مخاطر السيولة: تتحدد مخاطر السيولة بمدى قدرة ودقة موظفي إدارة البنك التجاري في تقدير احتياجات البنك من السيولة، بحيث لا يضطر إلى البيع السريع للأوراق المالية بما يترتب على ذلك من مخاطر وخسائر.

. مخاطر سعر الفائدة: هي احتمال الخسارة التي من يمكن أن يتعرض لها البنك، والنتيجة بالدرجة الأولى عن التغيرات والتذبذبات والتقلبات غير الملائمة في سعر الفائدة على الأسواق النقدية والمالية، فسعر الفائدة أحد أهم العناصر التي تؤثر على العوائد المصرفية. وبالتالي فإن التغير فيه يعد أحد أهم عناصر المخاطر المصرفية، وكلما كان رأس المال والأرباح أكثر حساسية لسعر الفائدة، كلما كانت مخاطر أسعار الفائدة كبيرة جدا و العكس.

. مخاطر رأس المال: يرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتناس الخسائر التي يمكن أن تحدث، وبالتالي وصولها إلى المودعين والدائنين. وتهتم البنوك المركزية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة للبنوك التجارية، لأن الضامن لحقوق المودعين والدائنين.

. مخاطر التشغيل: تأتي المخاطر التشغيلية في البنك التجاري، بسبب ضعف الإدارة وقراراتها، وقد تنجم عنها خسائر مباشرة أو غير مباشرة ناتجة عن عمليات داخلية ملائمة أو

غير ملائمة للمعايير المصرفية، وتحدث مخاطر التشغيل بالبنك بسبب ضعف الإدارة العليا، وضعف قدراتها المعرفية و مشكلات أخرى ترتبط بكفاءة العاملين وأجهزة التفتيش والرقابة الداخلية، وكذلك ضعف رقابة الإدارة العليا للأنشطة التشغيلية. (أل شبيب، 2015، ص 172). وفيما يلي مؤشرات قياس المخاطر على مستوى البنك التجاري:

الجدول رقم (05): مؤشرات قياس المخاطر في البنوك التجارية

المؤشرات	طريقة حسابها
مخاطر الائتمان	خسائر القروض / إجمالي القروض
	إجمالي التسهيلات الائتمانية / إجمالي الودائع
	صافي أعباء القروض / إجمالي القروض
	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض
	القروض الممنوحة إلى قطاع معين / إجمالي القروض
	(قروض البنك اتجاه الغير + الودائع) / إجمالي الأصول
مخاطر السيولة	الاستثمارات المالية قصيرة الأجل / إجمالي الودائع
	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول
	الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول
	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة لأسعار الفائدة / الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة
	الأصول الحساسة لأسعار الفائدة / إجمالي الأصول
	الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة / إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية / الأصول الخطرة
	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول
	رأس المال الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطي المعلن + الأرباح غير الموزعة) / الأصول الخطرة (الأصول مرجحة بأوزان المخاطر)
	توزيعات الأرباح النقدية / صافي الدخل
مخاطر التشغيل	إجمالي الأصول / عدد العمال
	مصروفات العمالة / عدد العمال

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- .زيد رمضان، محفوظ جودة. (2006)، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- . عبد المطلب عبد الحميد، (2002)، اقتصاديات النقود والبنوك. الأساسيات والمستجدات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- . فليح حسن خلف، (2006)، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- . دريد كامل أل شبيب، (2012)، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن.

أوصغير الويزة، (2019)، الاقتصاد البنكي، مطبوعة أكاديمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريرج، الجزائر.

بن عبيد فريد، (2016)، الاقتصاد البنكي، مطبوعة أكاديمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

ب. نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA): نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) يعرف أيضا بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر.

تعريف مقياس القيمة الاقتصادية المضافة: إذ يمكن تعريف مقياس القيمة الاقتصادية المضافة بأنه: مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث ارتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض. (الهيبل، 2013، ص 47).

وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية: (الهيبل، 2013، ص 47).

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = الربح التشغيلي الصافي بعد الضريبة (NOPAT) - (رأس المال × تكلفة رأس المال).

حيث:

. الربح التشغيلي الصافي بعد الضريبة: وهو معيار للأرباح الاقتصادية.

. رأس المال: القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال والتمثلة في: حقوق المساهمين، المخصصات العامة لخسائر القروض، أية أرصدة ضريبية مؤجلة أخرى، الشهرة المستهلكة.  
. تكلفة رأس المال: يستخدم نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، أي إما بيتا الفعلية (التاريخية) أو بيتا المتوقعة.

. أنواع مقياس القيمة الاقتصادية المضافة: بما أن معادلة قياس القيمة الاقتصادية المضافة مبنية على عملية الطرح الحسابي بين متغيرين، فالنتيجة المتحصل عليها ستكون إما موجبة أو سالبة ونادرا ما تكون معدومة، وعليه نميز بين نوعين لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة: (بن بوزيد، 2017، ص 34).

. القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) موجبة: بمعنى صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة أكبر من تكلفة الاستثمار وبالتالي هناك تأثير بالزيادة على أموال المساهمين من خلال الرفع من القيمة السوقية للشركة أو البنك؛

. القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) سالبة: بمعنى صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة أقل من تكلفة الاستثمار وبالتالي هناك تأثير بالنقصان على أموال المساهمين من خلال التخفيض من القيمة السوقية للبنك.

ج. القيمة السوقية المضافة (MVA): يمكن من خلال هذا المعيار القيام بعملية المفاضلة بين البدائل والفرص الاستثمارية المتاحة أو المتوقعة. أما فيما يتعلق بمعيار القيمة السوقية المضافة (MVA) فقد اعتبر معيارا لتقييم القيمة السوقية للأسهم، والتي يقصد بها الفرق بين القيمة السوقية للبنك ورأس المال المستثمر من قبل المالكين أو المقرضين، وهناك من الباحثين من رأى أن القيمة السوقية تحسب بالفرق بين القيمة السوقية للبنك، والتي تحسب بضرب عدد الأسهم في سعر السهم الواحد، وبين القيمة الدفترية لحقوق المالكين كما تظهر في الميزانية العمومية، وبناء على هذا الطرح تصبح القيمة السوقية المضافة (MVA) مرادفا لمفهوم مضاعف القيمة الدفترية للأسهم، بحيث أن الفرق الوحيد بين المفهومين يكمن في أن (MVA) هي عبارة عن قيمة أما المضاعف فهو عبارة عن نسبة، بحيث إذا كانت قيمة (MVA) موجبة فهذا يعني أن المضاعف أكبر من الواحد الصحيح، أما إذا كانت قيمة (MVA) سالبة فهذا يعني أن المضاعف أقل من الواحد الصحيح. (بن بوزيد، 2017، ص 36).

وهناك طرق متعددة لاحتساب معيار (MVA) على اختلاف أهداف التحليل، بحيث نجد طريقتين أساسيتين إحداهما تدعى طريقة صافي حقوق المالكين، والثانية تدعى طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المتوقعة، ويمكن التطرق لكلا الطريقتين كما يلي: (بن بوزيد، 2017، ص 36 37).

. طريقة صافي حقوق المالكين: احتساب القيمة السوقية المضافة (MVA) بموجب هذه الطريقة يستند على افتراض ثبات القيمة السوقية للديون طويلة الأجل، وتكون مساوية لقيمتها الدفترية، وعليه فإن القيمة السوقية المضافة (MVA) تكون:

القيمة السوقية المضافة (MVA) = القيمة السوقية لأسهم البنك . القيمة الدفترية لحقوق الملكية

و بالتالي تكون:

. القيمة السوقية المضافة (MVA) موجبة: يعني هذا أن البنك يرفع من قيمة حقوق المالكين ويعظم ثروتهم من خلال خلق القيم وزيادة حجم رأس المال المستثمر. القيمة السوقية المضافة (MVA) سالبة: يعني هذا أن البنك يخفض من قيمة حقوق المالكين ويقلص ثروتهم وبالتالي نقصان حجم رأس المال المستثمر.

ولكن وعلى الرغم من شيوع استخدام هذه الطريقة لسهولة استخدامها إلا أنه يعاب عليها أنها تفترض ثبات القيمة السوقية لديون البنك طويلة الأجل ومثل هذا الافتراض لا يمكن قبوله لاسيما إذا كانت للبنك سندات طويلة الأجل بيد الجمهور، وتعرض قيمتها للتقلب بسبب تغيير معدلات الفائدة السوقية، لأن هناك علاقة عكسية بين هذه المعدلات والقيمة السوقية للسندات، بالإضافة إلى أنها لا تأخذ بعين الاعتبار كلفة الفرصة البديلة للبدائل الاستثمارية الأخرى، أي أنها لا تنظر إلى العوائد المتوقعة من فرص استثمارية ذات مخاطرة مماثلة.

. طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المتوقعة: من الحقائق العلمية في أدبيات الفكر الاقتصادي والمالي المعاصر أن البنوك تحقق زيادة في ثروة المساهمين عندما يكون معدل العائد المتحقق أكبر من كلفة رأس المال، أي بمعنى أن البنوك التي يباع سهمها في السوق بعلاوة، يكون لها قيمة سوقية مضافة موجبة والعكس صحيح، وطبقا لهذا المفهوم فإن البنك الذي له قيمة اقتصادية مضافة موجبة، يكون له قيمة سوقية مضافة موجبة أيضا والعكس صحيح، لذلك ووفقا لهذه العلاقة الطردية فإن القيمة السوقية المضافة (MVA) هي القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) للبنك والمتوقعة مستقبلا، بمعنى آخر وبموجب هذه الطريقة فإنه يتم خصم التدفق النقدي المتحقق من (EVA) بمعدل خصم مساوي إلى المتوسط الموزون لكلفة رأس المال (WACC) وفق المعادلة التالية:

$$MVA = \frac{EVA_1}{(1 + WACC)^1} + \frac{EVA_2}{(1 + WACC)^2} + \frac{EVA_3}{(1 + WACC)^3} + \dots + \frac{EVA_n}{(1 + WACC)^n}$$

وتجدر الإشارة هنا أن العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والقيمة السوقية المضافة (MVA) لها مضامين في تحديد القيمة السوقية للبنك، وبالتالي يمكن

إعادة صياغة معادلة صافي حقوق المالكين مع طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة وفق الشكل التالي:

$$\text{القيمة السوقية المضافة (MVA)} = \text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية} + \text{القيمة الاقتصادية المضافة المتوقعة}$$

وبذلك فإن القيمة السوقية للبنك بالنسبة لحقوق المالكين، تعتمد بشكل أساسي على القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة، وأن المستثمرين يدفعون السعر لأسهم البنك وفقا للعلو أو الخصم الذي تحققه القيمة الاقتصادية المضافة على القيمة الدفترية لحقوق المالكين.

### ثانيا: الاستقرار المصرفي

1. تعريف الاستقرار المصرفي: يمكن النظر إلى الاستقرار المصرفي من مستويين المستوى الكلي إذ يعد النظام البنكي مستقرا طالما لا يعاني من اضطرابات، وعلى المستوى الجزئي فهو تراجع كبير وبشكل غير عادي في قيمة موجودات البنك وهو ما يقود إلى إعساره، ففشل بنك معين قد يؤثر على بنوك أخرى في النظام المصرفي مما يهدد استقراره إذ أن البنوك مترابطة فيما بينها. (دردور، خوالدي، 2020، ص 52).

2. آليات تحقيق الاستقرار المصرفي: يتم الحفاظ على الاستقرار المصرفي عن طريق شبكة الأمان المالي والتي تتضمن مجموعة من الترتيبات والإجراءات، والتي تأخذ أشكالا متعددة تتداخل فيما بينها. ويمكن تعريفها على أنها: مجموعة الإجراءات والسياسات المصممة لحماية الوساطة المالية للبنوك، وحماية رؤوس أموال البنوك وتجنبها الانهيار، حيث يرى أصحاب القرار أن شبكة الأمان المالي ضرورية للحفاظ على سلامة النظام المصرفي. وفيما يلي نتعرف على أهم آليات تحقيق الاستقرار المصرفي: (دادى عدون، عبي السعيد، 2012، ص 18 . 23)

أ. التأمين على الودائع: يقوم التأمين على الودائع بالحد من الهلع المصرفي الذي يتجلى في هلع المودعين إلى المصارف وسحب وادائعهم، مما يؤدي إلى التخريب الذاتي للبنك من طرف مودعيه. كما يساهم التأمين على الودائع في خفض المخاطر النظامية ومنع حدوث انهيار في النظام المصرفي، إذ يعتبر عنصر الثقة حجر الزاوية في قيام النظام المصرفي واستمراره في أداء وظائفه.

ب . الرقابة المصرفية و تعليمات السلامة: تهدف الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي إلى تحقيق الاستقرار المصرفي، حيث أن إرساء أسس مصرفية قوية وذات مصداقية كبيرة وملائمة، تتميز بالتنسيق و التشاور بين الجهات الرقابية المختلفة فيما يخص: . مشكلات الرقابة المصرفية.

. التنسيق مع السلطات الإشرافية الأجنبية لتحقيق الكفاءة والفعالية في الرقابة المصرفية. . تحفيز ومساندة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين في الجهاز المصرفي برتمه والاستقرار في الأسواق المالية. يعزز من ثقة الأفراد في الجهاز المصرفي وفي قدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاههم.

إن التنظيم الاحترازي والإشراف الفعال على النظام المالي و المصرفي، يعتبر السبيل الوحيد للحد من إخفاقات البنوك ومواجهة الأزمات المالية. فقد بينت الأزمات المصرفية في الماضي أن الدول التي تتمتع بإشراف مصرفي قوي تمكنه من مواجهة هذه الأزمات والصمود في وجهها، لذا فمن الضروري أن يكون الإشراف على النظام المصرفي فعالاً، يتمتع ببنية مؤسسية قوية، تمكنه من تحمل الآثار الناتجة عن الأزمات المصرفية.

ج . المتطلبات الدنيا لرأس مال البنك: تعتبر متطلبات رأس المال من أهم أدوات التنظيم الاحترازي، حيث يعتبر رأس المال أداة وقائية تسمح بتحقيق استقرار النظام المصرفي، على المستويين الكلي والجزئي، مما جعل لجنة بازل تحت البنوك على الاحتفاظ بالمزيد من رأس المال لقدره على تحقيق الاستقرار المصرفي. فيعتبر رأس المال أداة فعالة ضد فشل البنوك كونه يلعب دور وسادة لامتصاص الخسائر، مما استدعى وضع قواعد كمية ونوعية لرأس المال، فهتم الجانب الكمي بالطرق الحسابية المخصصة لقياس المخاطر وتحديد قيمة رأس المال اللازم تخصيصه لمواجهة هذه المخاطر، أما القواعد النوعية فتهتم بالأشكال التنظيمية التي تسعى إلى تحسين نوعية المعلومات. ومن هنا فإن العلاقة بين الاستقرار المصرفي والتنظيم الاحترازي تعتمد على متطلبات رأس المال بشكل كبير، إلى جانب التقييم الجيد للمخاطر. وفي هذا الخصوص قد اهتمت معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، بالآثار الاقتصادية الجزئية لرأس المال المصرفي وتحديد اتجاهاته العامة كآلية من آليات التنظيم المصرفي، والدور الذي يلعبه في تحقيق الاستقرار، ويقوم رأس المال في البنك بثلاثة وظائف

هي: تمويل الاستثمار، تغطية الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة ومنح الثقة للمودعين الصغار والجهات الأخرى المانحة للأموال، ولهذا فإن البنوك تسعى إلى احترام مستويات دنيا من رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل، لما له من فوائد في حماية البنك، ولما لهذه المستويات الدنيا من رأس المال من آثار إيجابية على سلوك مخاطرة البنك، حيث يفترض أن الالتزام بمستويات مرتفعة من رأس المال يمكن من خفض المخاطرة من قبل البنوك، وهو ما يخفف فيما بعد من المخاطر النظامية.

د . البنك المركزي بوظيفة الملجأ الأخير للإقراض: بينت الأزمات المصرفية الدور الذي يمكن للبنك المركزي أن يلعبه في استعادة الاستقرار المصرفي، وذلك من خلال التدخل في السوق المركزي ما بين البنوك، من أجل ضخ السيولة. حيث تعتبر مشكلة نقص السيولة نقطة انطلاق للاضطرابات المصرفية التي إذا لم يتم احتواؤها بسرعة ستتحول إلى أزمة مالية أو اقتصادية، غير أن البنك المركزي وبأدائه لهذا الدور يمكن أن يحد من هذه الآثار، وذلك من خلال توفير السيولة الكافية في السوق النقدي، يسمح هذا التدخل باستغلال هذه السيولة من طرف البنوك التجارية و يجنبها مخاطر التنازل عن أصولها خاصة وهي تعتمد على الرفع المالي بدرجة كبيرة في نشاطها المصرفي، ففي حالة ما أصيب البنك التجاري بصدمة سيولة، فإنه يصبح مجبرا على التنازل عن جزء من أصوله، ومن هنا فإن عدوى السوق النقدي هي من الأسباب الرئيسية لعدم استقرار بقية النظام المالي والمصرفي، الذي قد يعاني من مشاكل قوية، وفي مثل هذه الظروف يتوجب على البنوك التجارية تكوين احتياطات كافية من السيولة وتفعيل أنظمة إدارة المخاطر المصرفية للتصدي لمخاطر السيولة في السوق النقدي، ويعتبر البنك المركزي المؤسسة الوحيدة القادرة على إعادة الاستقرار للسوق النقدي ومنه استعادة الاستقرار المصرفي من خلال عمليات تنظيم السيولة.

3. مؤشر قياس الاستقرار المصرفي: هنالك العديد من المؤشرات لقياس الاستقرار المصرفي على مستوى البنوك التجارية، وذلك للتنبؤ بالتعثر المصرفي للنظام المصرفي سواء بتوقع



الخسائر أو الاحتياط والتقليل من المخاطر وتحقيق السلامة المصرفية للبنوك، ويعد مؤشر Z-score من أهم وأحدث هذه المؤشرات والتي تم تطبيقها في هذا المجال.

يشير مؤشر Z-score إلى أن عدد الانحرافات المعيارية في عوائد موجودات المصرف التي يجب أن تهبط بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنفذ حقوق الملكية ويصبح البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية (التعثر المالي)، فهو يقيس مدى استقرار البنك فكلما كانت قيمته كبيرة دل على أن احتمالية تعرض البنك للتعثر والفسل المالي أقل والى انه أكثر استقرارا.

يستند المؤشر على فكرة أن العائد على الأصول (ROA) ذو توزيع طبيعي متوسطه ( $\mu ROA$ ) وانحرافه المعياري ( $\delta ROA$ )، وأن نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول ( $E/A$ ) تتوزع حول الوسط الحسابي للعوائد على الأصول ( $\mu ROA$ ) كما يلي: (دردور، خوالدي، 2020، ص 53).

$$Z - Score = (\mu ROA + E/A) / \delta ROA$$

إن مؤشر الاستقرار المصرفي Z-SCORE يطبق في البنوك التجارية، حيث يزداد مع زيادة مستويات الربحية ورأس المال، في حين ينخفض إذا كان هناك عدم استقرار في العوائد. قيمته تكون ذات مصداقية معتبرة عند تطبيقه على فترات زمنية لا تقل عن خمس سنوات.

أما فيما يتعلق بطريق استخدامه فيمكن استعراض المثال الآتي:

إذا كانت لدينا بيانات خاصة ببنك معين وليكن البنك (A)، خلال الفترة (2011 . 2015):

الوحدة مليون دج

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الأصول	141442	160350	164000	171400	201700
حقوق الملكية	21220	23010	23450	24400	24200
إجمالي الإيرادات	8402	9146	8350	8230	8400
صافي الربح	5090	4334	5045	5150	5050

فإن تحليل الوضعية المالية لهذا البنك من حيث الاستقرار و السلامة المصرفية

باستخدام مؤشر Z-Score، تكون كما يلي:

الخطوة الأولى: نقوم بحساب مؤشر Z-SCORE كما يوضحه الجدول الآتي:

2015	2014	2013	2012	2011	العلاقة	البيان
0,025	0,03	0,031	0,027	0,036	صافي الربح / إجمالي الأصول	ROA
0,12	0,14	0,14	0,14	0,15	حقوق الملكية / إجمالي الأصول	E/A
0,000025	0	0,000001	0,000009	0,000036	$\overline{ROA} = 0,03$	$(ROA - \overline{ROA})^2$
35,71	40,48	40,48	40,48	42,86	$(\mu ROA + E/A) / \delta ROA$	Z-Sscore

$$\sum (ROA - \overline{ROA})^2 = 0,000071$$

$$\overline{ROA} = 0,03 = \mu ROA$$

$$\delta ROA = \sqrt{\frac{\sum (ROA - \overline{ROA})^2}{n - 1}}$$

$$\delta ROA = \sqrt{\frac{0,000071}{4}} = 0,0042$$

الخطوة الثانية: نقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها كما يلي:

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ تدهور في قيمة مؤشر Z-Score، حيث انخفض

من 42,86 سنة 2011 إلى 35,71 سنة 2015، حيث كان في سنة 2011، حتى تستنزف

حقوق الملكية و يصبح البنك عاجز عن الوفاء بالتزاماته المالية، يجب أن تنخفض الأرباح

أكثر من 42 مرة عن انحرافاتها المعيارية. أصبح في سنة 2015، حتى تستنزف حقوق الملكية

ومن تم يصبح البنك عاجز عن الوفاء بالتزاماته المالية، يجب أن تنخفض الأرباح أكثر من

35 مرة عن انحرافاتها المعيارية. ورغم ذلك، قيمة مؤشر Z-Score مرتفعة، مما يدل على

أن البنك (A) يتمتع باستقرار مصرفي يبعده عن حالات التعثر والإفلاس المصرفي.

ثالثا: الفسل المالي:

1. مفهوم الفسل المالي: لقد أشار الباحثون إلى أن الفسل له مفهومين أحدهما اقتصادي

والآخر مالي. فالفسل الاقتصادي: ويعني عدم قدرة المصرف على تحقيق عوائد من

استثماراته ومحفظة قروضه تساوي على الأقل تكاليفه التشغيلية والتكلفة المتوسطة

المرجحة لمصادر تمويله الداخلية أو الخارجية أو تفوقها. أما الفشل المالي: فهو الحالة التي تكون فيها التدفقات النقدية للمصرف غير كافية لتغطية التزاماته الجارية. ومنهم من عرفه على أنه عجز عوائد المصرف عن تغطية كل تكاليفه ومن ضمنها تكلفة تمويل رأس المال وعدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات. وفي تعريف آخر فإن الفشل المالي هو المرحلة التي لا يستطيع فيها المصرف الوفاء بالتزاماته الجارية، ومن ثم في فترة لاحقة يفقد قدرته على دفع فوائد القروض والسندات، وكذلك دفع التوزيعات المستحقة لحملة الأسهم الممتازة وبالتالي ينتهي الأمر بتصفيته.

وفي الواقع لا تحدث حالة الفشل المالي بشكل مفاجئ ولكنها تبدأ من موقف معين وبدرجة معينة من درجات نقص السيولة، ويعتبر العسر المالي الفني المقدمة الحقيقية لحالة الفشل المالي، وهو يشير إلى عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته الجارية كتسديد الفواتير والأجور على سبيل المثال. أما العسر المالي الحقيقي: فهو عدم قدرة المصرف على مواجهة وسادد التزاماته قصيرة وطويلة الأجل المستحقة للغير بكامل قيمتها، وقد ينتهي الأمر إلى إشهار إفلاسه ومن ثم تصفيته. (ضاهر، 2020، ص 39 40).

2. مفهوم التعثر المصرفي: يقصد بالتعثر المصرفي، تلك التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل العميل من البنك ولم يقيم بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولذا يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة راكدة وبمرور الوقت عليها تصبح ديناً متعثراً، كما يعرف التعثر المصرفي بأنه: عدم قدرة المقترض على خدمة الدين، ويتمثل ذلك في أصل المبلغ إضافة إلى الفائدة المترتبة عليه في تواريخ الاستحقاق. عموماً تعرف مشكلة التعثر المصرفي بأنها ظاهرة سلبية تحدث نتيجة وقوع خلل في العلاقة الائتمانية بين البنك والعميل، يتمثل جوهرها في عدم قدرة البنك على تحصيل مبلغ الائتمان وفوائده. (فخاري، بوديعة، 2018، ص 396)

### 3. مؤشرات قياس (التنبؤ) الفشل المالي في البنوك التجارية:

ظهرت العديد من النماذج الإحصائية للتنبؤ بالفشل المالي والمظاهر المرتبطة به، وذلك في محاولة للوصول إلى نموذج إحصائي يمكن من الوصول إلى مؤشرات كمية، تمكن

المحللين والفنيين وأهل الاختصاص من تقييم الوضع المالي للبنوك التجارية وسلامتها المصرفية، ومن أبرز تلك النماذج وأكثرها قدرة على التنبؤ بالفضل المالي على مستوى البنوك التجارية، نجد: (Altman, 1968), (Kida, 1981), (Sherrod, 1987)

1.3 نموذج SHERROD: يعد هذا النموذج من أهم نماذج التنبؤ بالفضل المالي، ويعتمد على ستة مؤشرات مستقلة، إضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز والتي أعطيت لهذه المتغيرات حسب الصيغة التالية: (المرشدي، 2018، ص 262 263)

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3,5X_3 + 20X_4 + 1,2X_5 + 0,1X_6$$

أ. يعتمد نموذج SHERROD، على مجموعة من النسب المالية لتقييم الوضعية المالية للبنوك التجارية وهي:

. نسب السيولة: معبر عليها بمؤشرين هما: رأس مال العامل إلى إجمالي الأصول، و الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

. نسب الربحية: معبر عليها بمؤشر واحد هو: صافي الأرباح قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول .  
نسب الرافعة المالية: معبر عنها بثلاث مؤشرات هم: إجمالي حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، إجمالي الأصول إلى إجمالي الالتزامات، إجمالي حقوق المساهمين إلى الأصول الثابتة.

ب . يتم حساب متغيرات نموذج Sherrod، من خلال مؤشرات النسب المالية للبنك التجاري المعني، ويتم الاستدلال على أهميتها، من خلال الأوزان الترجيحية لهذا النموذج كما يلي:

متغيرات النموذج	طريقة حسابها	أهميتها
X1	رأس مال العامل / إجمالي الأصول	17
X2	الأصول السائلة / إجمالي الأصول	9
X3	إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول	3,5
X4	صافي الأرباح قبل الضرائب / إجمالي الأصول	20
X5	إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات	1,2
X6	إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة	0,1

من خلال الجدول نلاحظ بأن مؤشرات السيولة ذات أهمية أكبر في نموذج Sherrod، بوزن ترجيحي قدره 26، ثم مؤشر الربحية بوزن ترجيحي قدره 20، و في المرتبة الثالثة مؤشرات الرافعة المالية بوزن ترجيحي قدره 4,8.

ج. يسعى نموذج Sherrod، لتحقيق هدفين رئيسيين هما:

. تقييم مخاطر الائتمان: يستخدم هذا النموذج بشكل واسع من قبل المصارف من أجل تقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض إلى المشاريع الاقتصادية.

. التنبؤ بالفشل المالي والاستمرارية: يستخدم النموذج أيضاً للتأكد من مدى قدرة البنك على الاستمرار في عمله ومزاولة نشاطه في المستقبل.

د. يتم تفسير قيمة Z-Score في نموذج Sherrod، كما يلي:

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة Z-Score
الأولى	البنك غير معرض لمخاطر الإفلاس	$Z \geq 25$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس	$25 > Z \geq 20$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$20 > Z > 5$
الرابعة	البنك معرض لمخاطر الإفلاس	$5 > Z > -5$
الخامسة	البنك معرض بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z < -5$

2.3. نموذج KIDA: يعتبر هذا النموذج من الأساليب الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي وهو مبني على خمسة متغيرات مستقلة من النسب والمؤشرات المالية وفقاً لمعادلة الارتباط لتحديد المتغير التابع Z ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب أهمية كل نسبة أو مؤشر حسب الصيغة التالية: (رزاق سالم، 2020، ص 26 27)

$$Z = 1,042X_1 + 0,42X_2 + 0,461X_3 + 0,463X_4 + 0,271X_5$$

أ. يعتمد نموذج KIDA، على مجموعة من النسب المالية لتقييم الوضعية المالية للبنوك التجارية وهي:

. نسب السيولة: معبر علمياً بمؤشرين هما: الأصول المتداولة إلى الإلتزمات (الخصوم) المتداولة، إجمالي الأصول النقدية إلى إجمالي الأصول.

. نسب الربحية: معبر عليها بمؤشر واحد هو: صافي الأرباح بعد الضريبة إلى إجمالي الأصول  
 . نسب الرافعة المالية: معبر عليها بمؤشر واحد هو: إجمالي حقوق المساهمين (الأموال  
 الخاصة) إلى إجمالي الأصول.

. نسب النشاط: معبر عليها بمؤشر واحد هو: إجمالي المبيعات إلى إجمالي الأصول.

ب. يتم حساب متغيرات نموذج KIDA ، من خلال مؤشرات النسب المالية للبنك التجاري  
 المعني، ويتم الاستدلال على أهميتها، من خلال الأوزان الترجيحية لهذا النموذج كما يلي:

متغيرات النموذج	طريقة حسابها	نوع النسبة	أهميتها
X1	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول	ربحية	1,042
X2	حقوق المساهمين / إجمالي الأصول	رافعة مالية	0,42
X3	الأصول المتداولة / الإلتزامات المتداولة	سيولة	0,461
X4	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول	نشاط	0,463
X5	إجمالي الأصول النقدية / إجمالي الأصول	سيولة	0,271

من خلال الجدول نلاحظ بأن مؤشر الربحية ذو أهمية أكبر في نموذج KIDA،  
 بوزن ترجيحي قدره 1,042، ثم مؤشر السيولة بوزن ترجيحي قدره 0,732، و في المرتبة  
 الثالثة مؤشر حجم نشاط البنك بوزن ترجيحي قدره 0,463، و أخيرا مؤشر الرافعة المالية  
 بوزن ترجيحي قدره 0,42.

ج. يتم تفسير قيمة Z-Score في نموذج KIDA، كما يلي: إذا كانت قيمة Z-Score سالبة  
 تكون احتمالية فشل البنك ماليا مرتفعة، أما إذا كانت قيمة Z-Score موجبة تكون  
 احتمالية الفشل المالي للبنك ضعيفة.

3.3. نموذج ALTMAN: يعتمد هذا النموذج على أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ  
 بالفشل المالي، مثل مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية، مؤشرات الرفع المالي، مؤشرات  
 القدرة على سداد الإلتزامات القصيرة الأجل، مؤشرات النشاط. ووقع الاختيار على هذه  
 النسب للتنبؤ بالفشل المالي ليظهر النموذج حسب الصيغة الآتية: (أبو شهاب، 2018، ص

(43 42

$$Z = 1,2X_1 + 1,4X_2 + 3,3X_3 + 0,6X_4 + 0,99X_5$$

أ . يتم حساب متغيرات نموذج ALTMAN، من خلال مؤشرات النسب المالية للبنك التجاري المعني، ويتم الاستدلال على أهميتها، من خلال الأوزان الترجيحية لهذا النموذج كما يلي:

أهميتها	نوع المؤشر	طريقة حسابها	متغيرات النموذج
1,2	سيولة	رأس مال العامل / إجمالي الأصول	X1
1,4	سياسة توزيع الأرباح	الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول	X2
3,3	ربحية	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول	X3
0,6	رافعة مالية	القيمة السوقية لحقوق المساهمين (الأسهم) / إجمالي الإلتزامات	X4
0,99	نشاط	صافي الإيرادات / إجمالي الأصول	X5

ب . يتم تفسير قيمة Z-Score في نموذج ALTMAN، كما يلي:

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة Z-Score
المنطقة الحمراء	البنك معرض لمخاطر الإفلاس	$Z < 1,81$
المنطقة الخضراء	البنك غير معرض لمخاطر الإفلاس	$Z \geq 2,99$
المنطقة الرمادية	يصعب التنبؤ بمخاطر إفلاس البنك	$2,99 > Z > 1,81$

### قائمة المصادر والمراجع:

- . الصيرفي محمد، (2007)، إدارة المصارف، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- . مصطفى رشدي شيحة، (1998)، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
- . أوصغير الويزة، (2019)، الاقتصاد البنكي، مطبوعة أكاديمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة برج بوعريرج، الجزائر.
- . بخراز يعدل فريدة، (2008)، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

- . بن بوزيد سليمان، (2017)، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي. دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001 . 2015) .، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، الجزائر.
- . بن عبيد فريد، (2016)، الاقتصاد البنكي، مطبوعة أكاديمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
- . حنان رزاق سالم، (2020)، استخدام نموذج KIDA و SHERROD للتنبؤ بالفشل المالي لتفادي الوقوع في الإفلاس دراسة حالة مجمع صيدال للفترة (2011 . 2018)، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، المجلد 3، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.
- . حنان ضاهر، (2020)، التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية باستخدام نموذج SHERROD، مجلة جامعة تشرين، المجلد 42، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية و القانونية، سوريا.
- . دادان عبد الغني، قراءة الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 4، ورقلة، الجزائر.
- . درودر أسماء، خوالدي سليمة، (2020)، قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر Z-score للفترة (2008 . 2018)، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد 19، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
- . دريد كامل آل شبيب، (2012)، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الأردن.
- . دريد كامل آل شبيب، (2015)، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الأردن.
- . زباد رمضان، محفوظ جودة، (2006)، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- . عباس علوان شريف المرشدي، (2018)، استعمال نموذج SHERROD للتنبؤ بالفشل للمصارف التجارية الخاصة في العراق بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق لأوراق



- المالية، مجلة جامعة بابل، المجلد 26، العدد 1، كلية العلوم الصرفة و التطبيقية و العلوم الهنسية، العراق.
- . عبد المطلب عبد الحميد، (2002)، اقتصاديات النقود و البنوك . الأساسيات و المستجدات ،، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- . عبد المطلب عبد الحميد، (2006)، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- . عزت هاني عزت أبوشهاب، (2018)، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- . عزوزة أماني، (2017)، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013) دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الماليزية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 1، العدد رقم 04، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
- . فخاري فاروق، بوديعة مونية، (2018)، محاولة التنبؤ بتعثر الائتمان البنكي باستخدام نموذج Sherrod في البنوك التجارية الجزائرية. وكالة بنك الجزائر الخارجي لولاية المسيلة نموذجاً، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد 3، جامعة أدرار، الجزائر.
- . فليح حسن خلف، (2006)، النقود و البنوك، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- . فليح حسن خلف، (2006)، النقود و البنوك، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- . محمد إبراهيم غزلان، (2007)، النقود و البنوك و الدورات الاقتصادية، مطبعة التجارة، الإسكندرية، مصر.
- . محمد رشيد شيحة، (1981)، الاقتصاد النقدي المصرفي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
- . محمد محمود الخطيب، (2010)، الأداء المالي و آثاره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- . ناصر دادي عدون، حمزة عمي السعيد، (2012)، الاستقرار المصرفي و آليات تحقيقه دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستعمال طريقة Z-Score، مخبر المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.





كتاب جماعي

# الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر

منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة



الإيداع القانوني: جويلية 2021

